الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

استخدام القوة في حل النزاعات الدولية : دراسة حالة كوسوفو

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية
تخصص إستراتيجية ومستقبليات

إعداد الطالب:
عبد الوهاب عميري

تحت إشراف الأستاذ:
د. محمد خوجة

لجنة المناقشة:
أ.د . بلقاسم بومهدي : رئيسا
د . خوجة محمد : مقررا
د.محمد مجدان : عضوا
د. محمد خنوش: عضوا

السنة الجامعية 2008 – 2009

الإهداء

إلى من سعى وتعب لأنعم بالراحة والهناء، ولم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح، إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز رحمه الله.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها.. إلى والدتي العزيزة، حفظها الله

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى زوجتي وولداي و أخواتي وأخواني

شكر وعرفان

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم، إلى من صاغوا لي من فكرهم منارة تنير لي سيرة العلم والنجاح.. إلى أساتذتي الكرام

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: النزاعات الدولية وطابع النزاعات العرقية

المطلب الأول: طبيعة النزاعات الدولية

المطلب الثاني: محددات الانتقال بين السلام والنزاع

المطلب الثالث: تأثير الأقليات و طبيعة النزاعات العرقية

المبحث الثاني: نظريات النزاعات الدولية

المطلب الأول :نظريات النزاعات الدولية وفق المتغير الداخلي

المطلب الثاني :النزاعات الدولية وفق المتغيرات الخارجية.

المطلب الثالث: نظرية القوة والنزاع الدولي.

المبحث الثالث: استخدام القوة لحل النزاعات الدولية.

المطلب الأول: اللجوء إلى القوة وسياقات استخداماتها القانونية.

المطلب الثاني:استخدام القوة في إطار التدخل الإنساني.

المطلب الثالث:استخدام القوة بين منظور قانوني قيد التبلور، ودافع المصلحة.

الفصل الثاني: طبيعة نزاع كوسوفو.

المبحث الأول: خصائص نزاع كوسوفو ومحدداته.

المطلب الأول: خصائص نزاع كوسوفو.

المطلب الثاني: المتغيرات الداخلية لنزاع كوسوفو .

المطلب الثالث: المتغيرات الخارجية لنزاع كوسوفو.

المبحث الثاني: أطراف نزاع كوسوفو وأيعاده.

المطلب الأول: البعد الوطني لنزاع كوسوفو.

المطلب الثاني: البعد الإقليمي لنزاع كوسوفو.

المطلب الثالث: البعد الدولي لنزاع كوسوفو.

المقدمة

مقدمة:

كشفت فترة ما بعد الحرب الباردة تنامي النزاعات الدولية ذات الطابع العرقي، وهي الظاهرة التي أصبح يعاني منها النظام الدولي بشكل أكبر بعد تفكّك المعسكر الشّرقي.

فقد أدى تفكّك ذلك المعسكر إلى بروز العوامل العّرقية والثقافية والدّينيّة، وكان من نتائجه أنْ تحولت الأقليّات العّرقية والدّينيّة إلى فاعل مؤثر في العلاقات الدّوليّة متجاوزة بذلك حدود إقليم الدّولة، مما أدّى إلى تضاعف اهتمام الدّول بالأقليّات والعرقيات، من منطلق أن الاختلافات أصبحت من العناصر المهّددة للأمن والسّلم الدّوليين.

ويعتبر النزاع الدولي بشكل عام، ظاهرة يعكسها تصادم المصالح والقيم والأهداف القومية بين فواعل النظام الدولي، وهو في الحقيقة ظاهرة معقدة جدا، يصعب إرجاعها إلى سبب واحد يحدد البداية ويحكم المسار، الأمر الذي جعل دراسة أسباب النزاعات الدولية، يأخذ منطلقات متنوعة، وهي أسباب مجتمعة كانت أو منفردة، يمكن أن تشكل ظروفا لاندلاع النزاع.

وتقوم نظرية حل النزاعات أساسا على أن النزاع طبيعي، وأن كل طرف ينظر إلى احتياجات الآخر، الروحية أو المادية، على أنها متناقضة مع احتياجاته، وأن الصراع على أمر من الأمور المعلومة هو خلاف على قيم محدودة العدد، وأن الصراع مهما اختلفت أسبابه ومنطلقاته، هو صراع طبيعي بين جماعات، فئات، أفراد، و دول.

لهذا، فإن حقل النزاعات ينطلق من أن الأساس ليس في وجود النزاعات أو غيابها، بل في الطرق والوسائل المتبعة من الأطراف الثالثة، في التعامل مع هذه النزاعات.

وعليه فإن فهم منطلقات النزاعات، وتتبع مسارها، ودراسة طبيعتها ومسبباتها، يساعد على الاقتراب من فهم الفارق بين الطرق المختلفة لحلها، بين طريقة سلمية، وأخرى عنيفة، وبين طريقة قانونية، وأخرى تبدو ليست كذلك، خاصة وأن النزاع بحد ذاته، لا يحدد أسلوب الحل بقدر ما يحدده تفاعل بيئة النزاع وأطرافه، والأطراف المتدخلة لحله، والمستوى الذي يكون فيه منحنى النزاع.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التوجه الغالب ضمن الدراسات الإستراتيجية، يأخذ بتوزيع أساليب وعمليات حل النزاعات على ثلاثة مستويات أساسية تتمثل في:

1.الأساليب الوقائية لحل النزاع قبل نشوبه: وتتراوح أساسا بين الوساطة، أو التفاوض المباشر عندما تتوفر قنوات اتصال غير متقطعة. وتكون هناك ضرورة لتدخل الطرف الثالث في حال الوساطة، بحيادية ودونما توجيه للخيارات المقدمة للفرقاء، مع توخي إحداث مجالا للثقة يسمح بحل للنزاع بالتراضي.

2. حل النزاعات القائمة: وتستند بالأساس إلى إحداث توافق بالوساطة، أو المساعي الحميدة، أو التفاوض (كأساليب دبلوماسية تقوم على فكرة الاتصال والثقة)، أو أنها تلجأ إلى التحكيم والتقاضي في هيئات متخصصة، أو عن طريق استخدام أساليب الضغط والتأثير المادي كالعقوبات والحصار وحتى استخدام القوة لتغليب موقف على آخر.
كما يمكن توظيف القوة بتبريرات أخلاقية، أو باستخدام مفهوم الدفاع الجماعي.

3. منع الانتشار: التحكم في حالة النزاع القائم، دونما السماح له بالتفاقم أو الانتشار. وتشكل الدبلوماسية الوقائية إحدى الآليات الجامعة للأبعاد الاقتصادية، القانونية، والسياسية، وهي تهدف بالأساس لمحاولة جمع الأسباب الكفيلة بمنع انتشار النزاع، أو منع إعادة حدوثه، أو احتوائه قبل التفاقم.

غير أن النزاع إذا كان بين طرفين أو أكثر غير متقاربين في القوة، يتقلص احتمال احترام القواعد المؤسسة للقانون الدولي، والمؤطرة للدبلوماسية، فتعجز هذه الأخيرة عن إيجاد حلول تحفظ مصالح كل طرف، ما يؤدي إلى حدوث حالات من الإحباط وعدم الرضا، تتسبب في عودة دورة النزاع مستقبلا، خاصة إذا كان النزاع عرقيا.

وما يزيد من صعوبة إيجاد حل توافقي للنزاعات العرقية، هو كونها موضوع خلاف يدور حول كل شيء(الأرض، الهوية، الحقوق والحريات، العدالة والمشاركة، الانفصال والحكم الذاتي)، وتدخل في غالبيتها مصالح إستراتيجية لدول فاعلة، وتتم في بيئة منقسمة على الصعيد اللغوي والعرقي والديني.

وانطلاقا من تعقيدات ظاهرة النزاع في حد ذاتها، فإن أسلوب الحل يتحدد انطلاقا من تفاعل طبيعة النزاع وبيئته وأطرافه.

ويتمحور موضوع الدراسة حول استخدام القوة كأسلوب من أساليب حل النزاعات، ويسقط هذا الأسلوب على حالة نزاع كوسوفو، للوقوف على خلفيات وانعكاسات استخدام القوة من دون تفويض، ومدى قوة دافع المصلحة في دفع الطرف الثالث إلى استخدام القوة.

فاستخدام القوة يثير الجدل والنقاش عندما يتم بدون تفويض من مجلس الأمن، كما كان الحال في نزاع كوسوفو، فاعتماد القوة بالرغم من كونه إجراء معمول به في إطار حل النزاعات، فإنه مع ذلك يطرح العديد من الإشكاليات، لعل أهمها وأبرزها إشكالية عجز الحلول الدبلوماسية والقانونية للنزاعات، بل أبعد من ذلك، إشكالية القفز على الآليات القانونية والدبلوماسية مباشرة نحو آلية القوة.

والملاحظ أن استخدام القوة لا يطرح في حد ذاته إشكالا إذا توافق مع ما تنص عليه المواثيق الدولية، غير أن التقيد بالشرعية الدولية قد يصطدم بعراقيل هي الأخرى شرعية، كأن يحول حق النقض دون إصدار قرار يبيح استخدام القوة، الأمر الذي يساعد على إطالة عمر النزاع والمعاناة الإنسانية، ويهدد الأمن والاستقرار الدوليين.

وأمام هذا المأزق تلجأ أطراف ثالثة لاستخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن، واضعة بذلك المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع، ثم تسعى لإضفاء مبررات قانونية وأخلاقية على قرارها.

وفيما يخص نزاع كوسوفو فقد تمحور النقاش حول سرعة الانتقال من الأساليب الدبلوماسية إلى أسلوب استخدام القوة وخلفية استخدامه من دون تفويض أممي.

فقد تنوعت أساليب حل نزاع كوسوفو، بين أساليب دبلوماسية وأخرى تميزت بالضغط واستخدام القوة لتغليب ما اعتقد أنه يتماشى والتبريرات الأخلاقية الإنسانية، لكن الطابع المميز لنزاع كوسوفو تمثل في سابقة استخدام القوة من دون تفويض أممي بذلك، ما أثار جدلا في الأوساط السياسية من حيث الأطر الضابطة للانتقال من الآليات الدبلوماسية إلى استخدام القوة، خاصة وأن تعاليم ميثاق الأمم المتحدة تؤكد على ضرورة استيفاء كل

السبل السياسية لحل الأزمات بطرق سلمية، وهو ما بعث على التخوف من انعكاسات ترك الأمر لتدخلات أحادية لقوى مهيمنة، خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة.

ونظرا لأن استخدام القوة بات أمرا واقعا، هناك توافق عام في رأي المهتمين بالموضوع، حول ضرورة أن يتم تضييق وحصر الحالات التي يجوز فيها التدخل، حتى لا يترك الباب مفتوحا على مصراعيه لكي تنفذ من خلاله بعض القوى التي ترغب في التدخل تحت أي ظرف.

لكن رغم أن التدخل من دون تفويض لأغراض إنسانية أو لغيرها محرم بموجب المواثيق الدولية، إلا أن شرعية هذا التحريم لم تستطع الصمود أمام المعاناة الإنسانية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتناحر العرقي في كوسوفو، حيث تم استخدام القوة فعلا ومن دون تفويض من مجلس الأمن، وبذلك أسس نزاع كوسوفو لمنحى جديد في ظل النظام العالمي الجديد، يتمثل في كثرة اللجوء إلى استخدام القوة في حل النزاعات، من منطلقات تبريرية أخلاقية وإنسانية، لكن والأهم بدوافع مصلحية سياسية، اقتصادية وأمنية.

وكان استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو من دون تفويض من مجلس الأمن ، بمثابة اختبار للأحادية القطبية بعد انهيار المعسكر الشيوعي، وبروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل أساسي في إعطاء الدفع اللازم للآليات الدبلوماسية من خلال استخدام القوة.

ولقد أثار استخدام القوة في نزاع كوسوفو عديد التساؤلات منها: هل جاء قرار اللجوء للقوة في وقته أم كان قرارا متسرعا؟ لماذا لم يعطى مزيدا من الوقت لجهود التسوية السياسية، وتقرر اللجوء لإستراتيجية القوة ؟ ماهي أبعاد وانعكاسات استخدام القوة؟ هل كان استخدام القوة قرارا حتميا بالنظر لخصوصيات المنطقة، وبالتالي قرارا استراتيجيا لمنع انتشار النزاع في ظل توفر مؤشرات انتشار المطلب الألباني في المنطقة ككل، وانعكاسه على مطالب من هذا القبيل لأقليات أخرى؟ أم أن الأمر يتعلق أكثر بمصالح الأطراف الثالثة، التي ما من شك أنها لا تساهم مساهمة كبيرة بالمجان ومن دون مقابل.

إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، وتحليل ما سبق من نقاط، جعلت الدراسة تعتمد على منهجية تحليلية متسلسلة وفق المحاور التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

خصص لرسم الجوانب المفاهيمية والنظرية للنزاعات الدولية بما فيها العرقية منها، حيث تطرقت الدراسة لمنحنى تلك النزاعات ومحددات الانتقال بين مستوياتها، ومدى تأثير الأقليات في إثارتها. ثم تطرقت الدراسة للتفاسير النظرية للنزاعات الدولية، قبل أن تتناول أسلوب استخدام القوة لحلها من خلال سياقات ذلك الاستخدام ودوافعه، بما فيها مصلحة الطرف الثالث.

الفصل الثاني: طبيعة نزاع كوسوفو:

خصص هذا الفصل من الدراسة لإسقاط ما ورد في الشق النظري على حالة نزاع كوسوفو، كمثال تطبيقي يستهدف فهم خصائص المشكلة العرقية.

الفصل الثالث:استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو :

ركزت الدراسة على خلفيات وسياق استخدام القوة، والأبعاد الإستراتيجية ودافع المصلحة التي تعكسها الإمكانيات المسخرة للتدخل من قبل الطرف الثالث والنتائج المترتبة عنه.

وفي الأخير تناولت خاتمة الدراسة مجموعة من الاستنتاجات.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يرجع اختياري لهذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

1.الاهتمام الشديد بموضوع النزاعات الدولية ككل، والنزاعات العرقية بالأخص، كونها الغالبة على الساحة الدولية. وفيما يخص اختيار نزاع كوسوفو فذلك راجع لكونه من أحسن النماذج لتفسير النزاعات العرقية كجزء من المنظومة الأمنية العالمية.

2. السعي للوقوف على مدى صدقية أن القوة عامل رئيسي في حل النزاعات مباشرة، أو إعطاء الفعالية للآليات الدبلوماسية لتسوية النزاع.

3. اعتبار نزاع كوسوفو نموذجا تطبيقيا يجمع جل العناصر المطروحة في حقل الدراسات الإستراتيجية، كما أنه موضوع مناسب لتحليل تبلور النظام العالمي والعلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وإعادة ترتيب التوازنات الدولية، وتوضيح مدى تأثير دافع المصلحة في تعاطي الأطراف الثالثة مع النزاعات. كما أن استخدام القوة في كوسوفو رسخ فكرة تأثير بيئة النزاع وأطرافه ومصالح الأطراف الثالثة في ترجيح أسلوب القوة.

- **إشكالية الدراسة:**

تدور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول العلاقة بين الطرف الثالث وطبيعة النزاع، وذلك لتقييم أسلوب استخدام القوة ودوافعه الحقيقية، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:
ما مدى مشروعية استخدام القوة لحل النزاعات الدولية؟ هل القوة تؤسس للمراكز الواقعية ثم يأتي القانون بعد ذلك ليضفي المشروعية على المواقف المترتبة على انتصار القوة؟ ما مدى تأثير المصلحة في دفع الطرف الثالث لاستخدام القوة؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. إن العجز عن تسوية نزاع كوسوفو بالطرق السلمية، فتح المجال لاستخدام القوة لاحتوائه ثم تفعيل الدبلوماسية الوقائية لمنع انتشاره حفاظا على أمن واستقرار أوروبا.

2. وفرت القوة الأجواء لمباشرة الآليات السلمية وليس لفرض التسوية النهائية للأزمة، وبالتالي الجمع بينهما آلية لإدارة النزاع وليس بالضرورة حله نهائيا.

3.يرتبط استخدام القوة لحل النزاعات الدولية ارتباطا وثيقا بمصلحة الطرف الثالث.

- **الإطار الزمني للدراسة:**

باستثناء العودة للخلفية التاريخية لنزاع كوسوفو، فإن النطاق الزمني للدراسة يبدأ من سنة 1999 التي شهدت استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو، وهو الاستخدام الذي أسَّس لقرار إعلان استقلال كوسوفو من طرف واحد يوم 17 فيفري 2008.

5.الإطار المنهجي:

استعملت الدراسة منهج دراسة حالة كونه يساعد على فهم الموضوع أكثر بالتعمق والتّركيز على حالة معّينة وعدم الاكتفاء بالجوانب السطحية، كما استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لفهم أسباب النزاع بانتهاج أسلوب تحليل مبني على استعمال آليات التفكيك والربط وإيجاد التفاسير المحتملة، في حين اعتمدت الدراسة على الاقتراب القانوني لتوضيح مدى تطابق استخدام القوة مع القاعدة القانونية التي تمنع استخدام القوة إلا في حالات محددة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة.

لقد أضحى حل النزاعات الدولية انطلاقا من تعقيداتها يطرح العديد من الإشكاليات، أبرزها إشكالية الجمع بين الآليات السلمية (الدبلوماسية والقانونية) وآلية استخدام القوة، بل أبعد من ذلك إشكالية القفز على الأساليب السلمية مباشرة نحو استخدام القوة، تحت غطاء تبريرات متنوعة، خاصة إذا تعلق الأمر بنزاع عرقي.

لهذا تعمدت الدراسة انطلاقا من دواعي مراعاة التحليل التسلسلي لموضوعها، البداية بمعالجة مسار النزاعات الدولية والمتغيرات التي تتحكم في الانتقال بين مستوياتها.

كما كان من الضروري البحث في التفاسير النظرية للنزاعات الدولية، حيث تم التركيز على المتغيرات الداخلية والخارجية، فضلا عن عامل القوة كمتغير أساسي.

وكان هدف الدراسة من تناول هذه المحاور يتمثل في استكشاف دواعي استخدام القوة كأسلوب لحل النزاعات، وذلك على ضوء ما تقدم من شرح لتعقيدات النزاعات الدولية ككل، والنزاع العرقي بالأخص، وكذا تداخل المشاكل العرقية.

المبحث الأول: النزاعات الدولية وطابع النزاعات العرقية

يتناول هذا المبحث بالدراسة ثلاثة محاور، حيث خصص المحور الأول لدراسة منحنى النزاعات الدولية وتتبع أطواره المختلفة، وتطرق المحور الثاني لمحددات الانتقال بين مستويات السلام والنزاع، بينما تناول المحور الثالث النزاعات العرقية وتأثير الأقليات، على اعتبار أن نزاع كوسوفو (حالة للدراسة) هو نزاع عرقي.

المطلب الأول:طبيعة النزاعات الدولية

تجدر الإشارة في البداية أن النزاعات الدولية تنشأ على العموم من اختلاف تصورات وأهداف ومصالح وإمكانات الدول[1]، وأن هناك متغيرات معينة تتحكم في انتقال النزاعات من شكلها السلمي إلى شكلها العنيف، وهو انتقال يمر بأطوار متدرجة يشكل ظهور موضوع الخلاف نقطة بدايتها.

---

[1].إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص.117.

I.طبيعة النزاعات الدولية وأشكالها.

1.I. طبيعة النزاع الدولي.

تعد النزاعات الدولية، في الجوهر، منافسة بين أطراف تعتبر كل منها أن أهدافها واحتياجاتها الروحية والمادية متناقضة مع احتياجات الآخر. وينشأ النزاع فعلا عندما يسعى أحد الأطراف إلى فرض حله الخاص على الطرف الآخر أو إرادته أو تفسيره باستعمال الوسائل المتاحة له بما فيها القوة، وبالتالي يتحول الخلاف إلى صراع عنيف.

ويستهدف النزاع تغيير العناصر الأساسية للدولة مثل الإقليم والسكان ونظام الحكم، وهناك نمط من النزاعات يستهدف التشكيك بمسلكية إحدى الدول في علاقاتها الخارجية[2].

وقد يتفجر النزاع انطلاقا من السعي للانفصال أو المطالبة بحقوق إقليمية، أو بناء على صراع الأقلية مع الأغلبية أو صراعات شعبية ضد حكومات تسلطية، كما قد يأخذ النزاع شكل حروب بين دول حول مشاكل الحدود والمياه والموارد، والنفوذ والسيطرة[3].

ويتبين مما سبق أن النزاع ينتج بفعل تناقض المصالح بين الأطراف المتنازعة، وتحديدا فإن تنامي الشعور بتهديد تلك المصالح المتناقضة هو الذي يتسبب في النزاع.

2.I.أشكال النزاع:

يأخذ النزاع إما شكل صراع مسلح تلجأ فيه الدول إلى استخدام القوة دفاعا عن مصالحها، وإما يكون غير عنيف حيث يشمل أشكالا من التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة وإجراءات القسر الأخرى، باستثناء الاستعمال الفعلي للقوة العسكرية[4].

ويستنتج مما سبق أن النزاع يأخذ على العموم شكلين: شكل سلمي وعنيف.

1.النزاع السلمي (Peaceful Conflict):

يكون النزاع في البداية سلميا عندما تتحقق المصالح المتعارضة باستخدام آليات مقننة، مثل الدساتير والقوانين والبنية الأسرية والعشائرية والأحكام الدينية والأعراف والحوار.

2.أحمد سرحال، **قانون العلاقات الدولية** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط.2، 1993)، ص. 383.

3. شفيق ناظم الغبرا، "النزاعات وحلها:إطلالة على الأدبيات والمفاهيم ، " المستقبل العربي، ع .171 (ماي 1993)، ص ص.83-86.

4 . Freund Julien, **L'essence du politique** (Paris : Sirey, 1986), p p.506.507.

وتكون هذه الآليات إما غير رسمية كامنة في العقل الاجتماعي والفردي، أو تكون رسمية. وهي آليات تعد بمثابة ضوابط تساعد على منع تحول التناقضات إلى نزاع عنيف.

2. الشكل العنيف للنزاع(Violent Conflict):

يصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف المتنازعة عن الوسائل السلمية، ويحاول كل طرف السيطرة على الآخر أو تدمير قدراته لتحقيق أهدافه ومصالحه الخاصة[5].

II.مسار النزاعات الدولية:

تأخذ عملية انتقال النزاع من شكله السلمي إلى شكله العنيف مسارا متدرج هو مسار تبلور نقطة الخلاف، وذلك من خلال منطق التصعيد في الضغط المعنوي والمادي بين المتنافسين، الذي يصل إلى حد اللجوء إلى العنف الجماعي المنظم، ثم التهدئة تبعا لانتصار أحد الطرفين أو إنهاك قوى الفواعل[6].

ويتم الانتقال من حالة التوافق بين المصالح المختلفة للأطراف المتنازعة إلى الحرب الشاملة بستة مستويات يسميها "مايكل س لند"(**Michael S Lund**) من معهد السلام الأمريكي، في كتابه"منع الصراعات العنيفة"(**Preventing Violent Conflicts**)، منحنى الصراع (**The Curve of Conflict**)[7] .

1.II.مسار تبلور نقطة الخلاف:

يبدأ تبلور الخلاف بظهور نقطة الخلاف(Apparition d'un point de discord)، ثم تأتي مرحلة ما قبل العمل العدواني(Pré Hostilité)، ثم ينتقل إلى تصعيد العنف الجماعي(Escalade de la violence collective)، فمرحلة ما بعد المواجهة(Post Hostilité)، ثم الشقاق(Discord)، وأخيرا تسوية النزاع (Résolution du conflit)[8].

---

[5] . أنواع الصراع ومفهومة..وحل النزاعات، في:
http://www.shabab-alamal.com/vb/archive/index.php?t-3140.html

[6]. Bruce G. Clarke, **Conflict Termination: A Rational Model** (Carlisle: SSI, USWC, May 1992), pp.4 -7.

[7] . معهد السلام الأمريكي، **تحليل الصراعات**،في:
http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

[8] . Jean –Jacques Party, **Nations Unis et Stabilité : Transformer les Conflits Armés**, dans : http://www.frstrategie.org/barre FRS /publications/notes/2007 09 16 .pdf

1. ظهور نقطة الخلاف(Apparition d'un point de discord):

تظهر نقطة الخلاف بين الأطراف المتنازعة بسبب طموح كل طرف إلى هدف معين، أو دفاعه عن مصلحة ما يعتبره الطرف الآخر متعارض ومناقض لأهدافه ومصالحه.

2.ما قبل العمل العدواني(Pré Hostilité):

تبدأ هذه المرحلة عندما يدرك أحد الأطراف أنه لن يكسب دعواه بالطرق الاعتيادية المألوفة، فيلجأ للقوة لتحييد خصمه. وتكون فترة هذه المرحلة قصيرة نوعا ما وتتميز بانغلاق قنوات الاتصال، مما يزيد من حدة مخاوف وتوتر أطراف النزاع ويوصلهم إلى ذروة الأزمة التي تعد اللحظة الفاصلة في الدورة النزاعية، وهنا يرى أطراف النزاع أن باستطاعتهم اتخاذ القرار بالقوة فلا يميلون كثيرا للتسوية، وهذا لاعتقادهم إما بانتصار سريع، أو بأن التنازل عن المقاومة يعني موتهم، فينتقلون للعمل المسلح، حتى لو كانوا في وضع ضعيف. وينتهي سياق الأزمة بالانتقال للعدوان المفتوح وتصعيد العنف.

3.تصعيد العنف الجماعي(Escalade de la violence collective):

يتجسد تصعيد العنف الجماعي عن طريق بدأ العمليات العسكرية التي تضع نهاية لفترة الأزمة، فيسود منطق النزاع المسلح المبني على التعبئة واستخدام كل القوة الممكنة. وقد تتوقف مرحلة التصعيد مؤقتا بسبب إنهاك القوى المعنوية والمادية، فيبحث أحد أطراف القتال عن ربح آجال لاستكمال إمكانياته، وبالتالي تبرز فترات هدوء نسبي من خلال هدنة أو وقف إطلاق النار، ما يوحي بإمكانية التسوية، بينما الحقيقة يعكسها استئناف المواجهات بقوة بعد إعادة بناء القدرات القتالية.

وقد يتفوق أحد الأطراف بانتصار عسكري نهائي، فيتلاشى سبب الخلاف ويعتبر النزاع حينها محسوما، أما في حالة العكس فإن العمليات العسكرية قد تتوقف لكن الاختلاف يبقى، ما يعني أن النزاع سيهدأ من دون حسمه، ويبقى المنهزم يتربص ساعة الانتقام.

4. مابعد المواجهة(Post Hostilité):

تبدأ هذه المرحلة عندما يرى أحد الأطراف أن حظوظه بالوسائل العنيفة لم تعد ذات مصداقية وجد مكلفة، فيقوم بتعليق مؤقت للمواجهات ويقترح بدأ مفاوضات جدية. وإذا وافق الطرف الآخر تتوقف العمليات العسكرية، ما يسمح بالتباحث في صلب الخلاف، وفي حال الفشل يستأنف العنف.

5.الشقاق(Discord):

وتتجسد هذه الحالة في العودة إلى المرحلة الأولى، عودة مثقلة بذكريات العنف والحقد والخوف، ما يجعل إدارتها دقيقة وحساسة، والمشاورات متصلبة.

6. تسوية النزاع(Résolution du conflit):

وتتم بوضع نهاية لموضوع الخلاف وهنا يمكن اعتبار النزاع محلولا، أما إذا فشلت عملية التسوية يعاد تفعيل الدورة النزاعية من جديد.

وتختلف مستويات النزاع من حيث درجات التعاون والعداء، فمنها ما ينتهي بسلام ودون أي إكراه أو عنف، ومنها ما يرتفع إلى أعلى درجات المواجهة، بمعنى الانتقال من التوافق بين المصالح المختلفة للأطراف إلى الحرب الشاملة، مع الإشارة إلى وجود محددات تتحكم في هذا الانتقال، فما هي هذه المستويات؟ وما هي محددات الانتقال بينها؟

2.II. منحنى النزاع الدولي:

يمر التوافق بين المصالح المختلفة للأطراف المتنازعة ليصل إلى الحرب الشاملة بستة مستويات، يسميها "مايكل س لند"(**Michael S Lund**)، من معهد السلام الأمريكي، منحنى النزاع (**The Curve of Conflict**)، والذي يتشكل من المستويات التالية:

1.السلام الدائم المستديم(Durable Peace):

ويتميز بمستوى عال من التعاون والاتصال بين أطراف تسعى لتحقيق مصالحها بآليات سلمية ومؤسسية دون عنف[9]. وتغيب في هذا المستوى إجراءات الدفاع عن النفس، ويسود

[9] .أنواع الصراع ومفهومة.. **وحل النزاعات**، مرجع سابق.

السلام الإيجابي بناء على القيم والأهداف والمؤسسات المشتركة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والارتباط بالمجتمع الدولي، وعليه ينعدم التلميح باستخدام العنف.

2.السلام الثابت المستتب(Stable Peace):

ويتميز بقلة الاتصال والتعاون بين الأطراف، وبقاء الأهداف والقيم متعارضة، لكن النزاع لا يكون عنيفا. وتمثل هذه المرحلة حالة من العلاقات تنطوي على درجة توتر أعلى مما هي عليه في السلام الدائم، والاتصال يكون حذر والتعاون محدود جراء اختلافات في القيم أو الأهداف وانعدام أي تعاون عسكري، ويكون احتمال نشوب الحرب منخفضاً.

3.السلام المتقلب غير الثابت(Unstable Peace):

وتنشأ فيه توترات واتهامات بين الأطراف قد تتحول إلى عنف علني متقطع، ويكون التعايش معدوما والسلام ضعيفا ومستويات التوتر بين ارتفاع وانخفاض. وبتصاعد حدة التوتر والشك بين الأطراف يسود "السلام السلبي" وتنظر الأطراف إلى بعضها كأعداء.

4.الأزمة(Crisis):

وتكون في شكل مواجهة متوترة وصدامات ظرفية آنية بين مجموعات مسلحة معبأة معنويا. ويكون الجميع مستعدا للحرب فيرتفع احتمال اندلاعها، ويكون نشر القوات المسلحة دليل صريح للأزمة.

5.الحرب(War):

وهي محصلة لفشل جهود دبلوماسية الأزمة، وتأخذ شكل مواجهة شاملة بين مجموعات منظمة، أو شكل مواجهة محدودة كحروب العصابات والفوضى السياسية.

6.ما بعد الحرب(Post-War):

قد تنجح جهود صنع وفرض السلام فيخمد النزاع ويتوقف القتال مما يساعد على تقليل التوترات ويعيد العلاقة إلى حالة الأزمة، وقد تساعد جهود السلام في تقليل حدة التوترات إلى نقطة يمكن عندها وصف العلاقة بأنها سلام مستقر أو حتى سلام دائم[10].

---

[10]. معهد السلام الأمريكي، **تحليل الصراعات**،مرجع سابق ، و **أنواع الصراع ومفهومه.. وحل النزاعات**، مرجع سابق..

المطلب الثاني: محددات الانتقال بين السلام والنزاع:

يبرز تناقض المصالح الذي يؤدي إلى تفجر النزاع من خلال تغيرات الظروف الموضوعية والظروف غير الموضوعية التي تتجسد بدورها في مجموعة من العناصر. وهناك عوامل ترجح كفة تطور النزاع إلى نزاع عنيف أو تساهم في انتهائه بشكل سلمي، بمعنى أنها قد تكون أسبابا للعنف أو للسلام وتتحكم في مستويات السلام والنزاع.

I :التغيرات التي تبرز تناقض المصالح والعناصر المجسدة لها:

1. تغيرات الظروف الموضوعية:

وتتمثل في تدني مستوى المعيشة، وتغيرات التركيبة السكانية وحركة السكان والتحـــولات التكنولوجية والإمكانات المادية وتوافر الأسلحة.

2. تغيرات الظروف غير الموضوعية (الشخصية أو الخاصة):

وتتمثل مثلا في الشعور بالامتعاض الاجتماعي، أو بروز أيديولوجية قومية جديدة[11].

II: العناصر المجسدة للتغيرات الموضوعية وغير الموضوعية:

1.المسائل الجوهرية:

وتكون بارزة في احتدام الجدل بشأن التنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم وتحديد صلاحيات الأقاليم والمناطق، ونظام الحكم.

2.أطراف النزاع:

سواء أكانت عرقية، أم دينية، أم إقليمية، أم تيارات سياسية.

3.أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه:

مثل أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والانقلابات وأعمال الإبادة والتطهير العرقي.

4..الفضاء الجغرافي:

وهو المكان الذي تتم فيه النزاعات ومظاهرها كالمجازر وعمليات التخريب[12].

---

[11] . قسم البحوث والدراسات ، **أنواع الصراع ومفهومه**، في:

http:// aljazeera.net/NR/exeres/9085D544-2D2D-475C-AC8C-6A6BA339F148.htm

II.محددات مستويات السلام والنزاع وعوامل الانتقال بينها:

إن الانتقال بين مستويات النزاع مرتبط بمحددات تجعل من النزاع يتصاعد إلى درجة العنف، أو ينتهي بشكل سلمي، وهناك عوامل للانتقال بين مستويات السلام والنزاع، وتعد معرفتها خطوة مهمة لتحديد أنجع الإجراءات لمنع النزاعات من التطور إلى الأسوأ. فما هي هذه المحددات والعوامل؟

II.1.محددات السلام والنزاع:

يرتبط النزاع بمحددات معينة إما ترجح كفة تطوره إلى عنف أو تساهم في انتهائه بشكل سلمي، بمعنى أن تلك المحددات قد تكون أسبابا للعنف أو للسلام، وتتمثل في الأسباب البنيوية(Systemic Causes:structural conditions)، والأسباب الوسيطة(Proximate: Political and institutional Factors) وأخيرا الأسباب المباشرة(Immediate Causes:Acts and Events)[13]

1.الأسباب البنيوية(Systemic Causes:structural conditions):

وتتضمن أسبابا موضوعية (Subjective) تتعلق بالظروف الأساسية للمجموعات، والتدهور البيئي والنمو السكاني وندرة الموارد والتنافس، وانهيار القيم والتقاليد والفقر والتهميش الديني والعرقي. والإجراءات التي تتخذ لوقف النزاعات ذات الأسباب البنيوية تظهر نتائجها بعد فترة طويلة من التطبيقات.

2.الأسباب الوسيطة(Proximate: Political and institutional Factors):

وهي عوامل حاسمة تؤثر في تحول الأوضاع البنيوية إلى ردود أفعال عنيفة، أو إلى سلوك طرق سلمية للتعامل مع المصالح المتناقضة، ويكون تأثيرها مباشر . ومن الأسباب الوسيطة هناك السياسات الحكومية والمنظمات الاجتماعية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومشاكل التحرر السياسي والتسلح.

---

[12] . مفهوم النزاع الدولي، في:

http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/

[13] . أنواع الصراع ومفهومه... وحل النزاعات، مرجع سابق

3.الأسباب المباشرة(Immediate Causes:Acts and Events):

وتتضمن الأعمال والأحداث التي تشعل أعمال العنف، ومثال ذلك اتخاذ الحكومة إجراءات متشددة نحو جماعة مضطهدة مما يدفعها إلى العصيان والتمرد.

يستنتج مما سبق، أن النزاع أو السلام يتكونان إثر تفاعلات مركبة من العناصر، والفاصل بين السلام والحرب مجموعة مراحل، فهما لا ينشآن بطريقة مفاجأة حيث أن النزاع محكوم بعوامل عدة، منها ما يعتبر من بنية أطراف النزاع ومنها ما هو وسيط ومنها ما هو مباشر، لهذا فإن احتواء نزاع قائم أو منع نزاع كامن يعتمد على مدى إدراك العوامل والأسباب والظروف المتعلقة بذلك النزاع.

2.II.عوامل الانتقال بين مستويات السلام والنزاع:

إن معرفة عوامل الانتقال بين مستويات السلام والنزاع، تمثل خطوة مهمة لتحديد أنجع الإجراءات لمنع النزاعات من التطور إلى الأسوأ، وتتمثل هذه العوامل في:

1.شدة وحجم الشكاوى ومواقف التذمر.

2.مدى إدراك الأطراف المتنازعة لاختلافاتهم وتطلعاتهم ومواقفهم تجاه بعضهم.

3.حجم التفاعل المباشر والاتصالات التي تملكها الأطراف في تعاملها مع بعضها.

4.مستوى التعبئة السياسية والتنظيم الواقفين خلف أوضاع الأطراف المتنازعة.

5.حجم التلاحم والالتصاق بين قيادات الأطراف والقواعد في الدوائر الانتخابية.

6.حجم السلوك العدائي.

7.المدى الذي يمكن أن تصل إليه تهديدات الأطراف باستعمال السلاح.

8.عدد الأحزاب والجماعات في كل طرف من أطراف النزاع[14] .

[14] . قسم البحوث والدراسات ، **أنواع الصراع ومفهومه**، مرجع سابق .

المطلب الثالث:تأثير الأقليات و طبيعة النزاعات العرقية.

تعد الأقليات قاعدة النزاعات العرقية التي تؤثر على الدولة وعلى العلاقات بين الدول، فما المقصود بالأقلية؟ وما هي تأثيراتها؟ وكيف تؤسس للنزاعات العرقية؟

I. تعريف الأقليات:

تجمع جل التعاريف على أن الأقلية هي مجموعة عرقية تنتمي إلى مجموعة بسيكولوجية تشترك في تقاسم تاريخ وهوية وقيم ثقافية ومعتقدات ولغة ووطن أمة[15]، بالإضافة إلى الاسم المشترك والاعتقاد في نفس الانتماء والأصل والعادات واللون[16] .

ويأتي شعور المجموعة بالانتماء إلى أقلّية عندما تجد نفسها في موقع صراع مع فئة أخرى داخل المجتمع ترفض تلبية مطالبها، فيتولد لديها الميل للتجمع والمواجهة[17].

ويستشف من هذا الوصف للمجموعة العرقية أن لتعريف الأقلية يخضع هناك لمعايير مثل معيار العدد ومعيار الأوضاع السياسية والاجتماعية للأقلية.

فإذا ما تم الأخذ بمعيار العدد، فإن الأقلية في هذه الحالة هي مجموعة أقل عددا في المجتمع، بمعنى أنها«...الأقل عددا بين مجموعتين تشكلان سويا وحدة كاملة»[18]، وبالتالي فهي«... أقل هيمنة من الناحية العددية، فلا يكون لها إلا القليل من الأصوات»[19]، وقد تكون الأقلية زيادة على ذلك تشكل «مجموعة أفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية، من حيث الجنس والعقيدة واللغة...»[20]، وعليه فإن كل مجموعة وفق معيار العدد، متى كانت أقل عددا داخل مجتمع، تعتبر أقلية.

---

15. GURR Ted R. / HAREF Barbara, **Ethnic in World Politics (**Boulder: West view Press, 1994), p.5.

16.KAUFMAN Stuart J,"An international theory of inter-ethnic war,"**Review of International Studies,** (1996), p.150.

17. Nathalie Serfaty, " **Approche Juridique du Concept de Minorité**," in Minorités en Question, Ouvrage collectif (Paris : Éditions GDM, 1999), p.148.

18 . عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية و مشكلة الأقلّيات في إفريقيا**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، أوت 1993) ، ص. 80.

19.حيدر إبراهيم علي و ميلاد حنا، **أزمة الأقلّيات في الوطن العربي**(دمشق: دار الفكر، ط.1، 2002) ، ص .21.

20 .أحمد وهبان، **الصراعات العّرقية و استقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقلّيات والجماعات و الحركات العّرقية** (مصر: دار الجامعة الجديدة ،ط .2، 1999) ، ص ص 78 .79.

أما التعريف الذي يأخذ بمعيار الأوضاع السياسية والاجتماعية، فيعتبر الأقلية جماعة غير مهيمنة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ولا تشارك في الحياة السياسية والاقتصادية، ومنه تعريف "جورج قرم" الذي لا يولي الأهمية كلها للجانب الديموغرافي للأقليات، بقدر ما يأخذ بالاعتبار وزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[21]. بمعنى أن التركيز يكون على مدى خضوع الأقلية لأنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية.

والملاحظ أن هناك من قدم تعريفا يجمع بين معياري العدد والأوضاع السياسية والاجتماعية، مثل الموسوعة الأمريكية التي ترى بأن الأقليات هي جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك القليل من القوة والنفوذ وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى[22].

وهناك تصنيف آخر للمجموعات العرقية انطلاقا من محددات هويتها، على النحو التالي:

1. **الأقليات الدينية:** تحدد حسب الدين المعتنق من طرف الأقلية وسط الأغلبية، مثل الأقلية البروتستانتية في ايرلندا ذات الأغلبية الكاثوليكية، والمسيحية القبطية في مصر[23].
2. **الأقليات اللغوية:** تشترك في نفس اللغة كمحدد لهوية جماعة ما وأحد مميزاتها عن الشعوب الأخرى، والتي تسمح بالحفاظ على تراث وثقافة أي جماعة أقلية[24] .
3. **الأقليات القومية:** هي جماعة تعيش في غير دولتها وتشعر بالغربة، ما يدفعها إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الاندماج في الدولة التي تشعر بالانتماء لها[25].

---

[21]. بغدادي، مرجع سابق، ص. 84 .

[22]. ميلاد حنا، مرجع سابق، ص ص. 23 . 24.

[23]. CHAUPARDE Aymeric, **Introduction à L'analyse Géopolitique** (Paris : Éditions Ellipses, 1999), p. 156.

[24]. HAMARD Bruno, "**Approche Historique et Origine du Concept** ", in : Minorités en Question, Ouvrage collectif (Paris, 1999), p. 18.

[25]. جون. ر. بيتز ، **مقدمة في الاتصال الجماهيري**(الأردن: مركز الكتب الأردني، ط.4، 1990) ، ص ص. 46 -50.

وجمع" أنتوني سميث" (**Anthony D SMITH**) محددات الهوية العرقية في العناصر التالية: الاسم، الماضي المشترك، التاريخ، الثقافة، الإقليم والتضامن.

(Proper name, a presumed common ancestry, shared historical memories, one or more differencing elements of common culture, an association with a specific homeland, sens of solidarity for significant sectors of the population)

فحسب" أنتوني سميث" يعد الاسم ضروري لتشخيص المجموعة وإضفاء درجة من التنظيم والاعتراف مابين أعضائها، والاعتقاد الراسخ في ماضي مشترك يوطد الروابط بينهم، أما التاريخ فيمثل الذاكرة الجماعية كإلهام معنوي للمجموعة ويثير الشعور بماضي مشترك ومصير واحد، في حين تعد الثقافة المحدد الأوسع للمجموعة باشتمالها على اللغة والدين ومختلف العادات، أما الإقليم فهو المكان الذي تجتمع فيه أكبر وأسمى الأحداث التاريخية للمجوعة العرقية، ويحدد التضامن قوة روابط مجموعة ويقيس مدى تماسكها[26].

ويسمح هذا التصنيف بتحديد الرموز الأساسية التي تتمسك بها المجموعات العرقية بدرجات متفاوتة، وتستخدمها عن قصد أو لاشعوريا لتمييزها عن المجموعات الأخرى، والتأكيد على وحدانيتها أمام الآخرين[27].

ويمكن القول أنه بالرغم من تعدد تعاريف وتصانيف الأقليات فهي تجتمع في عدة نقاط، مما يضفي عليها التقارب والتكامل في أداء المعنى.

وكما حضي موضوع تعريف الأقليات بالاهتمام، أخذت مسألة تأثير الأقليات نصيبا أوفر من الدراسات، فكانت من بين انشغالات الدارسين في حقل النزاعات الدولية.

فما هي طبيعة تأثير مطالب الأقليات؟ وكيف يتم التعامل مع تلك المطالب داخليا ودوليا؟

---

[26]. SMITH ,Anthony D., " **The Ethnic sources of Nationalism** , "in BROWN Michael E.,(ed**.) Ethnic Conflict and international Security** (Princeton,N.J., Princeton University Press,1993),pp.29.30.

[27]. AGNEW, John, " **Beyond Reason: Spatial and Temporal Sources of Ethnic Conflicts, "** in KRIESBERG, Louis, Intractable Conflicts and Their Transformation (Syracuse, Syracuse University Press, 1989), p.42.

II. طبيعة مطالب الأقليات و تأثيرات المشاكل العرقية.

يبرز دور الأقليات في إثارة النزاعات الدولية من خلال مطالب تلك الأقليات من جهة، وردود فعل الدول المعنية إزاء تلك المطالب من جهة ثانية. وتختلف مطالب الأقليات باختلاف طبيعة وظروف الأقلية نفسها، لكن تأثيرات مطالبها تنعكس على الدولة نفسها وعلى الدول المجاورة والعلاقات الدولية ككل.

II .1. تعامل الدول العرقية مع مطالب الأقليات

تختلف مطالب الأقليات من حيث نوعية المطالب وطريقة المطالبة بتلك المطالب، وهي مرتبطة في ذلك ارتباطا وثيقا بالظروف الداخلية والخارجية للدولة المعنية.

فقد تطالب أقليات ما بمزيد من الحرية للحفاظ على مميزاتها بطريقة سلمية، فتعاملها الدولة المعنية بليونة وتتفاوض معها للوصول إلى حلول توفيقية ترضي الجميع[28] .

كما هناك من الأقليات من تكتفي بالمطالبة بالمشاركة في الحكم بمقاعد في المجالس التشريعية والمشاركة في الأجهزة التنفيذية[29]، فتلقى القبول، على غرار دستور رومانيا 1991 الذي يسمح بتمثيل كل أقلية في البرلمان على الأقل بنائب واحد، ودستور الدانمارك 1959 الذي منح مقعدين لكل من ممثلي جزر" فيرو"(**Vejrø**) و"غرينلندا"(**Greenland**)[30].

وقد يقتصر مطلب أقليات أخرى على حق تعليم لغتها للحفاظ على ذاكرتها، فيتم إدراجها في البرامج التعليمية، كما حصل مع اللغة السويدية في فنلندة، والكتالونية في مدارس "كاتالونيا" باسبانيا[31].

وتعتمد بعض الدول أساليب ذكية في تعاملها مع أقلياتها، حيث تعمد مثلا إلى توزيعها على مختلف المناطق والأقاليم كما فعل نظام ستالين[32]، أو اعتماد سياسة التهجير وتشتيت

---

[28] . Isse Omanga Bokatola, **L'organisation des Nations Unies et la Protection des Minorités** (Bruxelles : Éditions Bruyant, 1992), p. 26.

[29]. Pierre De Senasclens, **Mondialisation, Souveraineté et Théories des Relations Internationales** (Paris : Éditions Armand Colin, 1998), p.178.

[30] .محمد السماك، **الاستغلال الدّيني في الصّراع السياسي** (بيروت: دار النقاش ، ط.1، 2000) ، ص. 160.

[31] .Yves Plasseraud, **Les Minorités** (Paris: Éditions Montchrestien, 1998), p p. 128.129.

العائلات وتغيير ألقابهم العائلية قسرا كما فعلت بلغاريا بالمسلمين[33]، وتقليص نسبتهم[34] حتى لا يسعهم التمتع بالحكم الذاتي الذي يمنحه الدستور للأقلية التي تصل نسبتها 10 % من مجموع السكان[35].

وهناك من الدول من تعتمد سياسة متشددة مع أقلياتها، حيث لا تتسامح مثلا حتى في تلبية حق استعمال اللغة في المدارس والتحدث بها، كما فعل الصين مع مسلمي مقاطعة "كسينكيانغ"(**Xinjiang**) ولغتهم الويجورية (**ouïgoure**)[36]، اعتقادا منها بأن ذلك يساهم في تفتيت الشعب الصيني الذي تكمن وحدته في وحدة لغته، وتفادي تعقيد مهام الدولة والحفاظ على تماسك وقوة مؤسساتها وتماسك المجتمع[37].

وعلى عكس الدول المتشددة، تضطر دولا أخرى حتى للتنازل عن أراضي للأقلية، نظرا لضعفها وعجزها عن السيطرة على تلك الأقلية المصرة على الاستقلال، أو لعجزها عن تحمل الأعباء المادية لتنمية المناطق التي تسكنها الأقلية في الوقت الذي تصر هذه الأخيرة على الاستفادة من مشاريع تنموية. كما قد يكون خضوع الدولة للأقلية راجع لضغوطات دول أجنبية عليها للاعتراف بحق انفصال الأقلية[38].

تأثيرات الأقليات:

يؤثر سعي الأقليات لتحقيق مطالبها وتجسيد مخططاتها على الدولة المعنية أولا، ومنه على استقرار المجتمع الدولي ككل، وذلك انطلاقا من كون طبيعة العلاقات بين الدول تتحدد من خلال مواقفها من تلك المطالب وتصرفات الدول المعنية إزاءها.

---

[32] . محمد حرب، **الإسلام في آسيا الوسطى و البّلقان**،(بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط2، 1995)، ص.59.

[33] . Emmy Barouh, «**État - Nation et Démocratie Multi - Ethnique, Les Tâtonnements du «Modèle» Bulgare**», in Le Monde diplomatique, N° 566, Mai 2001, p. 19.

[34].علي حَوْن، **محنة المسلمين في البّلقان** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط.1، 1997) ، ص. 114.

[35]. Joseph Yacoub, **Les Minorités, Quelle Protection ?** (Paris : Éditions Desclée De Brouwer, 1995), p. 31.

[36].وزارة الخارجية الصينية، **الأقلّيات القومية في الصّين** (سلسلة ''سور الصّين العظيم، ط.1، 1983) ، ص. 6.

[37] . السماك، مرجع سابق، ص. 171.

[38] . صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص. 108.

وقد يكون التنوع العرقي مصدرا للانكشاف الأمني للدولة، حيث يتم استغلال ضعف الدولة وتناقضاتها وصراعاتها الداخلية من طرف الدول المجاورة للضغط عليها، خاصة وأن الأقليات تخضع لعامل الارتباط، وأن الأحداث التي تقع في منطقة ما تؤثر وتتأثر كذلك مع الأحداث التي تقع في مناطق أخرى.

ويعد النزاع التركي البلغاري مثالا لتأثير الأقليات بين الدول، بسبب الأقلية المسلمة البلغارية التي حاولت تركيا الدفاع عنها وحمايتها[39]، وهددت فعلا سنة 1989 بالتدخل[40].

ومن جهة أخرى، تطرح تداعيات مسألة الأقليات مشكل نزوح اللاجئين، فقد عرفت تركيا سنة 1989 نزوح 350.000 بلغاري نحو أراضيها[41] مما أثر على اقتصادها وعلى مراكزها التعليمية والصحية. كما شهدت دولا أوروبية خلال حرب البوسنة والهرسك نزوح أعداد كبيرة من المسلمين والكروات، ما دفع بالحلف الأطلسي والأمم المتحدة إلى التدخل لوضع حد لهذا الزحف، وتكرر الحال في نزاع كوسوفو مما حذا بالحلف الأطلسي للتدخل وإعادة اللاجئين وحمايتهم[42]. فالأعداد الكبيرة للاجئين تشكل متاعب ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية للبلد المضيف، وقد يتسبب وجودهم في حدوث صراع عرقي وكراهية الأجانب في ذلك البلد، وقد يدفع هذا العبء بالبلد المستقبل التدخل لإيجاد حلول لهذا النزاع الخارجي، وبذلك يتورط هو الآخر في النزاع.

كما يمكن لبلدان لها روابط عرقية، التورط في النزاع مباشرة أو بصفة غير مباشرة عن طريق تقديم مساعدات لجماعتها العرقية، كما فعلت بريطانيا في ايرلندا الشمالية، وتركيا واليونان في قبرص، والهند في سيريلانكا... الخ، وحتى إن كانت هذه الدول حيادية، فقد يساند مواطنوها الجماعة العرقية التي ينتمون إليها، ويترجمون شعورهم التضامني العرقي إلى مساندة سياسية ودعم اقتصادي[43].

---

[39]. Orlinn Zagorov**, La vérité : Bulgarie** (Bulgarie : Sofia Presse), p. 18.

[40]. سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقلّيات**(القاهرة: دار الصباح، 1991) ، ص. 55.

[41]. Barouh ,Op. Cit., p. 15.

[42] .Ryszard Kapuscinski, "Un Silence de Barbarie, de La Nature des Génocides," , in : **Le Monde Diplomatique**, N°564(Mars 2001), p. 3.

[43]. **النزاعات العرقية و الثقافية في العالم، في:**

http://hassan-elhabti.blogspot.com/2007/05/driss-jebrouni-conflictos-etnicos-y.html

وقد يكون التضامن مع الأقليات من منطلق ديني، كما حصل في إندونيسيا مع مسيحيي تيمور الشرقية، حيث فرض على اندونيسيا إجراء استفتاء أسَّس لاستقلال الإقليم [44].

ومما زاد في استفحال مطالب الأقليات والأزمات العرقية، التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، مثل انهيار المعسكر الشرقي وسيطرة الاتجاه الليبرالي الذي يركز على قضايا حقوق الإنسان، فضلا على أن الحدود بين الدول لم تعد تمثل حاجزا يمنع الاتصال بين الأمم، وبالتالي لم تعد الدول قادرة على تجاهل ما يحدث خارج حدودها.

فالتطورات الدولية سمحت ببلورة عملية تدويل حقوق الإنسان والحريات الفردية على حساب مبدأ عدم التدّخل في الشؤون الداخلية للدول، وأضحت الدّول التي تجد صعوبة في تنظيم تنوعها العّرقي أكثر عرضة للضغوط الخارجية والتدخل في شؤونها الداخلية.
وقد احتاطت بعض الدول لتلك الضغوطات، مثل الصين التي عملت على استبعاد تحول منطقة آسيا الوسطى كقاعدة أمامية للتدخّل في الشؤون الداخلية الصينية، خاصة و أن دول المنطقة أقامت علاقات عسكرية متقدمة مع الحلف الأطلسي. وكان عقد منتدى شنغهاي سنة1996 الإطار المنظم لسياسات التعاون بين أعضاء المنتدى، وقد كان هناك إجماع فيملا يخص طريقة التعامل مع الأقليات والحركات الانفصالية في إطار معاهدة شنجهاي لمحاربة الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف[45]. فقد أعطت هذه المعاهدة لمطالب الأقليات صفة الإرهاب لتسقط عنها الطابع السياسي والمصداقية وتضعفها في المنطقة.

ويتبين مما سبق أن مطالب الأقليات تختلف من أقلية إلى أخرى، كما أن تعامل الدول العرقية يختلف بحسب ظروف وطبيعة تلك الدول العرقية.
لكن على العموم فإن المشاكل العرقية تنفرد بأنماط معينة و تتميز بطابع تداخل علاقات تلك المشاكل، وهو ما يبينه المحور التالي من الدراسة.

[44]. وهبان، مرجع سابق، ص ص. 194-197.

[45]. Thierry KELLNER, " **La Chine et la Nouvelle Asie Central**," Rapport du GRIP(Janvier 2002), p p.7 -9.

II .2. أنماط المشاكل العرقية و تأثيراتها:

II .1.1. أنماط المشاكل العرقية وعلاقاتها المتداخلة:

تنفرد المشاكل العرقية بأنماط معينة، و تتميز بطابع تداخل علاقاتها .

أولا: أنماط المشاكل العرقية:

إن النزاعات العرقية عبارة عن مواجهات عنيفة تحدث بين جماعتين أو أكثر، توجد اختلافات وفوارق بينها. وحسب "مايكل براون" (**Michael Brown**) فإن النزاع العرقي هو "خلاف بين مجموعتين عرقيتين أو أكثر بسبب شقاقات تتعلق بمسائل اقتصادية وسياسية واجتماعية أو إقليمية، وتتجسد في شكل قمع سياسي وثقافي وديني واجتماعي ضد أقلية عرقية[46]. وعلى هذا الأساس تتميز المشاكل العرقية بأنماط متنوعة تتمثل في:

1.النزعة الانفصالية:

تتجسد هذه المشكلة في سعي أقلية أو عدة أقليات إلى الانفصال عن الدولة الأم لتأسيس دولة ذات عرقية واحدة أو الاندماج مع نفس قوميتها في الدول المجاورة. وهذه المشكلة من أبرز المشاكل العرقية بعد انتهاء الحرب الباردة، التي برزت في شكل موجات انفصال قومي على غرار ما حدث مع الاتحاد السوفياتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وانتقلت ارتداداته إلى كوسوفو وكشمير وتيمور الشرقية والشيشان، وما خلفته من انعكاسات تثبت أن النزعة الانفصالية القومية هي أبرز المشاكل العرقية في المجتمع الدولي[47]، خاصة وأنها في الغالب تحمل خصائص دينية قوية ضاربة في التاريخ، ومرسخة في الذاكرة الجماعية، وتعتمد العمل العسكري لتحقيق هدفها[48].

2. المغالاة في القومية والعنصرية:

ومن خصائص هذه المشكلة التركيز على مكانة ودور القومية الرئيسية في سياسة واقتصاد وثقافة الدولة وتجاهل حقوق القوميات المختلفة، وبالتالي تبرز التناقضات

---

[46] .BROWN Michael E, "Causes **and implications of Ethnic Conflict**," in BROWN Michael E., (ed.), Ethnic Conflict and international Security (Princeton: Princeton University Press, 1993), p.5.

[47] سحر الأبحر، **الوضع الراهن واتجاه المشاكل العرقية في العالم**، في:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ12.HTM

[48] **النزاعات العرقية و الثقافية في العالم**، مرجع سابق.

والصراعات بين القوميات. وقد تشتد التناقضات بين القوميات وبين القومية الرئيسية مـــا يزيد في إثارة الصراعات العرقية.

أما العنصرية كأساس للمشكلة العرقية فتبرز في حالة صعود قوى اليمين المتــشدد إلـــى الحكم، حيث تشجع على تأجج الأفكار ضد الأقليات.

3. العصبية القبلية :

وهي محصلة للكراهية والحقد المتراكم عبر التاريخ ممزوج بالتناقــضات التـــي تــسببها السياسات الحكومية ، مما يتسبب في نزاعات بين أطراف داخل الدولة[49].

4.الدافع الأمني:

يتسبب الدافع الأمني في دخول جماعات عرقية في مواجهات ســعيا لتحييــد كــل منهــا الأخرى[50]، ولتحقيق هذا الهدف تعزز كل مجموعة قدراتها العسكرية، وكرد فعــل تأخــذ المجموعة الثانية إجراءات تزعزع أمن المجموعة الأولى فيبرز المأزق الأمنـــي [51]. مـــع العلم أن الهدف الأمني يتمثل في تفادي الذوبان في ثقافة مهيمنة والحفاظ على الوجـــود[52]، خاصة في حالة الفوضى وعجز الدولة عن فرض النظام بين العرقيات[53]، مما يتسبب في زيادة الفوضى وبالتالي تفاقم حدة الخوف وترسيخ المأزق الأمني[54].

ثانيا:العلاقات المتداخلة للمشاكل العرقية:

أفرزت تطورات الساحة الدولية مجموعة من العوامل الظرفية، زادت من حدة ووتيرة النزاعات العرقية، منها نهاية الدولة المركزية في الدول الشيوعية سابقا، ونهاية عهد

---

49 . الأبجر، مرجع سابق.

50. **النزاعات العرقية و الثقافية في العالم**، مرجع سابق.

51 . Barry POSEN, **The Security Dilemma and Ethnic Conflict**, Survival Spring, vol.35, no.1 (1993), p.31.

52. LAKE David A. / ROTCHILD Donald, " **Spreading Fear: The Genesis of Trans national Ethnic Conflict**, " in LAKE David A. / ROTCHILD Donald (eds.), *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation* (Princeton: Princeton University Press., 1998), p.8.

53. John LEDERACH, **Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies** (Washington: United States Institute of Peace, 1997), p.14.

54. LAKE / ROTCHILD, op.cit . , p. 12.

الاستعمار والأنظمة الشبيهة بالنظام الاستعماري في إفريقيا وآسيا، وبروز ظاهرة المطالبة بالديمقراطية والمساواة الاقتصادية بين الجماعات العرقية داخل البلد الواحد، وبروز العامل الديني والصحوة القومية، ما أفرز علاقات متداخلة للمشاكل العرقية تتمثل في:

1.وضوح النزعة السياسية:

وتظهر في سعى القوى الانفصالية القومية إلى تأسيس دولة وطنية مستقلة، بدل الاكتفــاء بانتزاع مساحة سياسية، كما حدث مع اريتريا في أثيوبيا، وتيمور الشرقية في إندونيسيا .

2.وضوح نزعة التدويل:

حيث تستغل القوى الانفصالية الوطنية التغيرات في الموقف الدولي المواتي لها، فتعمل على توسيع مدى الحوادث لتدويل المشكلة العرقية وكسب الدعم والتدخل الدولي.فالقوى الانفصالية الوطنية تستغل التغيرات الدولية والمواقف الدولية الملائمة لها فتوسع مدى الحوادث لكسب الدعم والتدخل الدولي وتدويل هذه الحوادث، وتستغل تدهور مكانة الدولة الأم فتعمل على تكثيف الاضطرابات لتجلب الاهتمام والتدخل الدولي باسم حقوق الإنسان، وهو ورقة تستخدمها الأطراف الثالثة لتتدخل في الشئون الداخلية للبلدان الأخرى تحت شعار سمو حقوق الإنسان والتدخل الإنساني[55].

3.المشاكل العرقية متضمنة عنفا متزايدا:

يؤدي الخوف من الآخر والخوف على مستقبل المجموعات العرقية إلى استعمال العنف عبر هجمات وقائية ضد الآخر لوأد تهديده سواء كان تهديدا حقيقيا أم وهميا[56] .

4.بروز العوامل الدينية ووضوحها في المشاكل العرقية:

حيث يعد الدين عاملا رئيسيا في الكيان الوطني حيث يصعب الفصل بين الوعي الــوطني والوعي الديني، بدليل أن الصراعات الدينية امتزجت بالعديد من الــصراعات العرقيــة. فالتناقضات والاختلافات بين المجموعات لا تنعكس فقط في اختلاف جنــسياتهم، ولكــن

---

[55] . الأبجر ، مرجع سابق.

[56]. CHRISTIAN Geiser, **Approches théoriques sur les conflits ethniques**, dans : http:// www.paixbalkans.org/contributions/geisier-parant_bosnie.pdf

أيضا في اختلاف دياناتهم، وعليه فإن التناقضات والصراعات بين المعتقدات والطوائف الدينية المختلفة أصبحت سببا هاما لإشعال النزاعات العرقية.

5.سوء التعامل مع المشاكل العرقية:

تزداد حدة التناقض والتنافر بين القوميات بسبب تحيز وأخطاء الدول العرقية في سياستها العرقية، حيث لا تتخذ هذه الدول الإجراءات المناسبة لمواجهة أنماط المشاكل العرقية المعقدة، وقد ترتكب أخطاء في سياق مسعاها لاتخاذ ما يجب من إجراءات[57]. وقد تنحاز الدولة العرقية لمجموعة ما معتقدة أن مصلحتها في هزم جماعة والانتصار لأخرى، وتؤكد عجزها حل النزاع وإرضاء جميع الأطراف.

2.1. II. تأثيرات المشاكل العرقية

إن المشاكل العرقية التي تواجه المجتمع الدولي تفرض تهديداً خطيراً على استقرار وأمن بلدان وأقاليم عديدة، وتؤثر تأثيراً خطيراً على السلام والتنمية العالمية ، وسوف تلعب المشاكل العرقية دوراً متزايداً وكبيراً في حاضر ومستقبل العلاقات الدولية، ومن الضروري عدم التقليل من تأثيراتها، سياسيا و اقتصاديا وأمنيا.

أولاً: من المنظور السياسى:

يعرض النمو المطرد والتركيز الحاد للمشاكل العرقية استقرار وسيادة وسلامة أراضي الدولة للخطر، حيث أن نظرية التدخل الإنساني تجعل المشكلة العرقية الداخلية طريقا للتدخل، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا على نظام الحكم و الوحدة الإقليمية للبلدان المعنية.

ثانيا: من المنظور الاقتصادي:

تؤدي شدة تركيز المشاكل العرقية إلى موقف سياسي غير ثابت ويعوق بشدة التنمية الاقتصادية للبلاد المعنية، وذلك بسبب الإنفاق على اللاجئين والإنفاق العسكري، الأمر الذي ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية.

---

[57]. الأبحر ، **مرجع سابق.**

ثالثاً: من المنظور الأمني:

حيث أن زيادة المشاكل العرقية يزيد من أعمال العنف، وينعكس علـــى اســـتقرار وأمـــن الدولة المعنية، وكذا أمن واستقرار منطقة الجوار. فالمشكلة العرقية ليست دائماً محـــدودة داخل حدود دولة واحدة، بل إن تداعياتها تنتقل إلى دول الجوار نظـــرا لعامـــل الانتمـــاء الحضاري المتداخل، وكمثال على ذلك الصدام في كشمير وتـــر العلاقـــات بـــين الهنـــد وباكستان وأدى إلى عدم استقرار جنوب آسيا، كما أن حرب الشيشان جعلت العلاقات بين بلدان شمال القوقاز معقدة .

ومن جانب آخر تؤثر الجماعات الانفصالية بصفة مباشرة أو غير مباشرة علـــى التبـــادل والتعاون الدولي، فقد تساهم بعض نشاطاتها في انتقال تأثيرها خارج حدود أوطانها، مثـــل الاتجار في السلاح وتهريب المخدرات، وهي بذلك تفرض تحديا حقيقيا للأمـــن الـــدولي وتمثل تهديداً خطيراً للسلام الدولي بعد الحرب الباردة[58].

---

[58] . الأبحر، مرجع سابق.

المبحث الثاني: نظريات النزاعات الدولية.

تتناول الدراسة في هذا المبحث التفاسير النظرية للنزاعات الدولية، كوجه من أوجه سلوك الدول، وهو سلوك يفسر وفق متغيرات داخلية و خارجية التي تنعكس على تصرف الدولة في إطار علاقاتها الدولية، بما فيها النزاعات كأحد مظاهرها.

المطلب الأول :نظريات النزاعات الدولية وفق المتغير الداخلي.

يقصد بالمتغير الداخلي ما تعلق بالفرد صاحب القرار أو الدولة ككل، مع الإشارة إلى أن الاهتمام بالفرد لتفسير سلوك الدولة قد أخذ مناحي متعددة أبرزها الناحية النفسية، وذلك لفهم دور الفرد في صنع القرار، وتأثير الطبيعة النفسية على إدراك وقرار صانع القرار.
أما مستوى التحليل الجماعي فيحلل مصادر النزاع من خلال دراسة المجتمع والدولة.

1.المدخل النفسي لتحليل النزاع الدولي وفق المتغير الداخلي:

يرجع سبب النزاع الدولي حسب النظريات النفسية لعوامل حسية وغريزية ترتبط بالعاطفة ولا تخضع لأحكام العقل، وهي عبارة عن رغبات مكبوتة يستدعي تحقيقها استعمال العنف، بمعنى أن ظاهرة العدوان البشري بمثابة نزعة بشرية.
يعتقد "**سيغموند فرويد**" (**Sigmund Freud**) أن التركيب النفسي للإنسان مطبوع بغرائز حب السيطرة والتسلط و الانتقام والتوسع والمخاطرة، وهي رغبات كامنة. والنزاع حسب "فرويد"، هو فرصة لإرضاء هذه الرغبات وهو ضروري لبقاء الجماعات والشعوب، حيث أن الحروب تفيد في توجيه ميول تدمير الذات إلى خارج الذات القومية[59].
ومن جهته يعتبر "**جون كارل فلوجل**" (**John Carl Flugel**) النزاع الدولي وسيلة لتجميع فئات الأمة وتوحيدها وتحقيق الهدف المشترك، وبذلك تطغى المصلحة العامة[60].
و تتمثل أسباب النزاع والحروب، حسب "فلوجل"، في الدوافع التالية:

[59].أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** (مصر: المؤسسة المصرية العامة للكتاب،1986)، ص ص.183.182.

[60].عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية -العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945 -1985**(الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،2001)،ص.31 .

1. دافع المغامرة: يرفع تزايد احتمالات الخطر والمخاطرة مقابل النتائج التي قد يسفر عنها النزاع في حدة الشعور البشري لمواجهة التحدي، فيكون النزاع والحرب المجال الرحب لترجمة الشعور الانتقامي و توقيع العقاب على العدو.

2. تزايد الشعور بالوحدة القومية والاجتماعية : يعد النزاع الدولي وسيلة توحيد الأمة على هدف مشترك، فتختفي المصلحة الشخصية وتطغى المصلحة العامة، ويكون الناس أكثر وعيا بتاريخهم وولاء لقوميتهم، فيحل مفهوم التعاون بين فئات الشعب لإحساسهم بالاشتراك في نفس المهمة وإحساس كل فرد بأهميته كعضو في الجماعة.

3.الرغبة في التحرر من قيود الرغبات الفردية: يولد النزاع شعورا لدى الفرد بالتحرر من القيود ويضعف الإحساس بالفردية والمصالح الشخصية، وبالتالي يخفف القلق الناجم عن الفوارق الطبقية والمشاكل الاجتماعية، فيحس الجميع بنفس الأحاسيس، ويتقيدون بنفس القيد ويرتبطون بنفس الهدف ويتجهون بكل قدراتهم نحو الخطر المشترك.

4. دافع العدوان: وهو نتيجة مباشرة للإحباط جراء إخفاق الخطط القومية للدولة وعليه فإن الدول التي تحقق حاجات شعوبها الأساسية تكون أقل استعدادا نفسيا للنزاع مقارنة بالدول التي تكون شعوبها محبطة وغير راضية. و يتيح النزاع فرصة تفريغ طاقة الفرد العدوانية تجاه العدو فتظهر عدة صور من التعاون بين الأفراد والجماعات في الدولة.

ويتبين من هذه الدوافع أن العوامل النفسية متجدرة، وأن تأثير هذه العوامل النفسية التي تدعو للصراع والحرب هي بحسب "فلوجل" معقدة ومتشابكة[61].

وتصب نظرة "**هادلي كانتريل**" **(Hadley Cantril)** في اتجاه التأكيد على العوامل النفسية، فالنزاعات حسبه هي محصلة لردود فعل الشعوب للأحداث بطريقة آلية على أساس افتراضات تكونت في العقل بناء على تجارب سابقة، وبمجرد أن تتكون الافتراضات والمسلمات ينشأ لدى الفرد المقياس الذي يقيس به قبول أو رفض الموقف الذي يواجهه. وتسمى هذه النظرية "النظرية التلقينية"**(Learning)** التي تركز على أهمية الحالة العقلية للشعب في صنع السياسة، حيث أن التوترات بين الجماعات التي تسبب

---

[61]. رسلان، مرجع سابق، ص ص 183-187.

النزاع هي انعكاس لما هو موجود في عقول الأفراد، خاصة صناع القرار، غير أن التصور القومي لا يعكس دائما الواقع وأبعاده المادية الأمر الذي يزيد المشاعر العدائية التي تفجر النزاع، خاصة إذا تجدرت تلك المشاعر بأسباب وحقائق موضوعية.

ولا تختلف" نظرية المرآة أو النظرة التماثلية" لطرفي النزاع عما جاء به "كانتريل"، فهي تقوم على افتراض تولد شعور عدائي لطرفين يدخلان في مواجهة عدائية لفترة طويلة، ويترتب عن هذا الشعور النفسي تحديد العدو الذي يجب الاستعداد لقتاله، ويؤدي هذا الشعور إلى ضغط الشعب على حكومته لرفع استعدادها العسكري، وعليه يصبح مزاج الحرب المسيطر على الشعب والقيادة محصلة خالصة للمبيتات العدائية تجاه الخصم.

ويرى علماء النفس الاجتماعي في هذا السياق أن الحالة النفسية للخصوم تؤدي إلى اندلاع الصراع بينهم، حيث يشك كل طرف في التحرك الدفاعي للطرف الآخر فيتخذ إجراءات تثير بدورها الطرف الأول ليزيد من تحركاته الدفاعية، مما يؤكد شكوك الطرف الثاني.

وركز"**ليون فيستنجر**"(**Leon Festinger**) في نظرية "**المعرفة المتنافرة**" (**Cognitive Dissonance**)على الهوة بين المثل الاجتماعية والواقع الفعلي للنظام السياسي القائم، حيث أن السعي لإنقاص عدم التوافق يقود إلى مؤازرة تنظيمات ثورية في المجتمع لإقامة وسط يتماشى والرؤية المثالية. وبتطبيق ميكانيزم النفسية الفاعلة للأفراد العاديين في حالة الثورة الداخلية على صناع القرار في النزاعات الدولية، يتبين أنه إذا اقتنع قادة دولة ما بأن أمن بلادهم لا يتحقق إلا على حساب الخصم المهدد المتفوق في القوة، ولإنقاص التوتر الناجم عن هذا الفرق يقتنعون بأن ضربة إستراتيجية تحقق التفوق الاستراتيجي[62].

وفي الأخير ترى الدراسة أن للعامل النفسي أهمية في نشأة النزاع الدولي، إلا أن جعل النزاع حقيقة نفسية خالصة لا يمكن التسليم به علميا، كما لا يمكن القبول المطلق بأن السلوك البشري تحكمه الغريزة، فغالبية التصرفات تخضع للعقل. كما أن الإحباط البشري حقا أحد أهم أسباب النزاعات، لكن مع ذلك تبقى الظاهرة بحاجة لتحديد عناصر واضحة تكون بمثابة آليات الحركة المؤدية لاندلاع النزاع الدولي على أساس نفسي.

[62]. رسلان ،مرجع سابق ، ص ص .183- 191 .

2. نظرية صنع القرار

تركز هذه النظرية على العوامل المؤثرة في تشكيل إدراك وتصرفات صانع القرار. فالنزاع الدولي حسب هذه النظرية يكون نتيجة لإدراك صانع القرار للموقف ونظرته إلى أهداف وظروف الفواعل الأخرى، وعليه يصبح النزاع محصلة تفاعل داخل الوحدات القرارية في الدول المتنازعة. وقد تؤدي الدوافع الذاتية لصانع القرار واعتبارات حدود الحركة السياسية التي لا يمكنه تخطيها كالأمن القومي والمصلحة القومية إلى اتخاذ القرار المفضي للصدام[63].

وعليه فإن القرار هو أحد البدائل المتاحة وعملية اتخاذ القرار تعمل على تحديد عدد من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات، ولكنها لا تضع بالضرورة فرضيات تفرض على صانع القرار أن يعمل على أساسها، أي أنها تتجنب التنبؤ بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا[64].

ويتبين مما سبق أن صنع القرار مرتبط بالتركيبة النفسية وطبيعة إدراك صانع القرار، وهو إدراك يحدد مدى عقلانية القرار مثلما ذهب إليه "**كالفي هولستي**" (**Kalevi Holsti**) بمثال الغني والفقير، فالفارق بينهما لا يسبب في حد ذاته نزاعا، بل إن سلوك أحدهما انطلاقا من ذلك الفارق هو ما يسبب النزاع[65]، بمعنى أن التحول من تناقض المصالح إلى أزمة يحتاج إلى فعل ورد فعل[66]، وعليه فإن سوء إدراك صانع القرار قد يتسبب في النزاع، بالرغم من أن الخلافات قد تكون أقل بكثير من الفعل الناتج عنها، ومصير الدولة

---

[63]. رسلان ، مرجع سابق، ص ص. 199- 203 .

[64].جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي(الكويت:كاظمة للنشر والتوزيع،1985 ،ص ص . 307.306.

[65]. Kalevi J. Holsti, **Peace and War: Armed Conflicts and International Order**, **1648-1989** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p.7.

[66]. Alexander .L.George, " **A Provisional Theory of Crisis Management**, " in Alexander L.George(ed.) , Avoiding War: Problems of Crisis Management (Boulder, Colo: Westview Press, 1991), pp.22. 23.

قد لا يكون مهددا، وعليه فالنزاع الدولي وإن كانت تمليه ظروف موضوعية من المصالح القومية لكنها غير بعيدة عن الطبيعة الذاتية لصانع القرار[67] .

ويتبين مما سبق، أن نظرية صنع القرار، تحصر ظاهرة النزاع الدولي في طبيعة شخصية صانع القرار، فهو انعكاس لتصوره وموقفه إزاء موقف دولي حسب إدراكه، لكن الجزم بذلك يعد تقصيرا في تفسير أسباب النزاع الدولي الذي وإن كان يبدو كقرار مباشر لصانع القرار، إلا أنه في الحقيقة يعد محصلة لعدة أسباب تؤدي إلى تضارب في المصالح والقيم بين الدول، فصانع القرار يكون أمام مجموعة من المصالح القومية لدولته مقابل مصالح قومية لأطراف دولاتية أخرى، وبالتالي فإن صنع القرار هو أيضا محصلة لتفاعل صانع القرار مع الوسط الاجتماعي والدولي، وهو الأمر الذي أخذته الدراسة بالاعتبار من خلال دور المتغير الخارجي في النزاعات الدولية.

[67] . رسلان، مرجع سابق، ص. 204.

المطلب الثاني :النزاعات الدولية وفق المتغيرات الخارجية.

تتناول الدراسة في هذا المحور التفاسير المختلفة لنشأة النزاعات الدولية، ومنها نظرية النظام الدولي وتأثيرات عوامل التغيير في النظام الدولي المعاصر وعامل اللاتوافق الديني والثقافي.

I.نظرية النظام الدولي

تجدر الإشارة في البداية أنه تتدرج ضمن النظام الدولي أنظمة فرعية وفق صيغة التقسيم، فالتقسيم الجغرافي له أنظمة كنظام غرب أوروبا وشرق أوروبا والشرق الأوسط، والتقسيم الإيديولوجي له نظامين رأسمالي واشتراكي، والتقسيم الاقتصادي له نظاما متقدما وآخر متخلفا[68]، والتوافق الحضاري والديني يقدم حضارات أساسية هي المسيحية والإسلام واليهودية والهندوسية والكونفوشيوسية.

ويعتبر النزاع الدولي في إطار نظرية النظام الدولي أحد نتائج التفاعل بين وحدات النظام، الذي يتحدد على أساس سلوك القوى الفاعلة وظروفها الداخلية وخبرتها التاريخية، وهو ليس مجرد نزاع بين الدول، وإنما سلسلة من النزاعات بين النظم الفرعية لتلك الدول، مع العلم أن التفاعل بين هذه الأنظمة الفرعية لا يعرف الحدود الجغرافية أو السياسية، بل يتعدى إلى داخل حدود الدول الأخرى، فيصبح النزاع الدولي عبارة عن موقف دولي يتضمن جميع أبعاد الصراع النظامي بحكم المشاركة في القيم والعضوية. فإذا واجهت النظم الفرعية في الدولة عمليات قسر فإن هذه الأخيرة تؤثر على أعضاء آخرين يشاركون في نفس القيم، وينتمون إلى نظم فرعية داخل نظم سياسية أخرى، وهذه النظم الفرعية المشتركة في أكثر من نظام سياسي تسمى "النظم الاتصالية" وينتمي إلى عضويتها أفراد من أكثر من نظام سياسي. ومن أمثلة هذه النظم الفرعية هناك النظم الدينية والعنصرية والإيديولوجية...الخ. وعادة ما ينتشر القسر الذي تتعرض له هذه النظم إلى خارج حدود النظم السياسية، ويصبح سببا مباشرا للنزاع الدولي.

[68].رسلان، مرجع سابق، ص. 240.

ويستنتج مما سبق، أن النزاع الدولي لا يبدأ بالضرورة من الحدود الجغرافية للدولة القومية، بل ربما من النظم التي تتفرع إلى نظم أدنى، وكل منها له حدود ويتفاعل مع الوسط، فسكان دولة ما من أصل ثاني يتفاعلون أكثر مع من هم من أصلهم في دولة أخرى، متخطين بذلك حدود البلدين، وعليه فإن القوى الداخلية في الدولة(الوحدة القومية للنظام الدولي) تمارس تأثيرا كبيرا على استقرار أو اضطراب النظام الدولي، الذي يتوقف على مدى قدرته على احتواء الاضطراب الذي يعتريه بفعالية[69].

ويولي "**ريتشارد روزنكرانس**" (**Ritchard Rosencras**)، في هذا السياق، اهتماما بدور النخبة في استقرار النظام، حيث يرى أن توتر النظام الدولي هو نتيجة لإضعاف إمكانيات النخب التي ما إن تستشعر الخطر على أمنها تتحرك بما يزعزع استقرار النظام الدولي، وبالتالي النخب غير الآمنة على وضعها الداخلي المهدد، تساهم في عدم الاستقرار جراء اتخاذ إجراءات عدوانية ضد دول بهدف تدعيم مركزها الداخلي[70].

ومعيار التفرقة في اعتقاد "روزنكرانس" بين النظام الدولي المستقر، والنظام الدولي غير المستقر المتميز بانتشار ظاهرة النزاع الدولي، يحدده دور العناصر النظامية التالية:

1.المدخل الاضطرابي: وهي مصادر الصراع في النظام الدولي مثل الإيديولوجيات، الإحساس بغياب الأمن القومي، اختلافات الموارد وتضارب المصالح القومية المتصارعة

2.منظم الحركة: أي حركة النظام الدولي التي تأتي كرد فعل للمدخلات الاضطرابية، للحفاظ على بنيانه وتوازنه، مثل دور الأمم المتحدة، في التوصل إلى رضاء دولي عام.

3.القيد الوسطي:وهي القيود التي يفرضها النظام الدولي على حركة القوى الفاعلة الدولية والحدود المفروضة على نتائجها الممكنة.[71]

وعليه فإن النظام الدولي حسب "روزكرنس" يصبح غير متوازن إذا كان العنصر الاضطرابي أقوى من منظم حركة النظام الدولي، ومن ثم ينتشر النزاع الدولي في النظام.

---

[69] .رسلان، مرجع سابق، ص ص. 242. 243 .

[70] . محمودي ، مرجع سابق، ص . 59.

[71] .رسلان، مرجع سابق، ص. 244

وقد ركز "روزكرانس" على دور النخبة في إثارة النزاع الدولي، انطلاقا من تأثيرها على النظام الدولي، من خلال العوامل التالية:

1.مدى رضا النخبة عن وضعها المحلي، ومدى شعورها بالتهديد من جراء الأحداث التي تعتري النظام الدولي .

2.مدى سيطرة هذه النخبة داخل المجتمع القومي الذي تتولى قيادته.

3.تصور النخبة لأسباب ضعف وضعها الداخلي الناجم عن تأثيرات خارجية .

4.الموارد المحلية المتاحة للنخبة ومدى قدرتها على تعبئة هذه الموارد.

5.طاقة النظام الدولي على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تثيرها أفعال النخبة المحلية في مواجهة وحدات النظام الدولي الأخرى[72].

وتوصل "**جورج مودلسكي**" (**George Modelski**)[•]، إلى نموذجين يوضحان التغيرات التي اعترت تركيب النظام الدولي هما النموذجان الزراعي والصناعي، وخلص إلى أن الاستقرار الدولي هو أحد خصائص النظام الدولي الصناعي، حيث أن الدول الصغيرة المهددة بالابتلاع أصبحت قادرة على البقاء في هذا النظام، وأعطاها السلاح المتطور فرصة ذلك، وعليه أعطى النظام الصناعي الأمل في الاستقرار[73].

وتطرق "مودلسكي" أيضا لعامل النخبة، حيث يرى أن قدرتها على تعبئة القوى المحلية يساعد على خلق الترابط بين مصالح القوى المحلية[74].

أما "**مورتون.أ. كابلان**" (**Morton A Caplan**) فقد طبق تحليل النظم على العلاقات الدولية، واقترح ستة أنظمة ليتجاوز عائق غياب بيئة نظام العلاقات الدولية، و هي:

نظام توازن القوة(**Balance of Power**)، نظام القطبية الثنائية اللين(**Loose Bipolar**)، نظام القطبية الثنائية المشدود(**Bipolar Tight**)، النظام

---

[72]. **رسلان ، مرجع سابق، ص.** 245.

[•] **أستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة واشنطن**

[73].رسلان ، مرجع سابق، ص ص . 246-.248.

[74]. محمودي. مرجع سابق، ص.59.

العالمي(**Universal**)، النظام التصاعدي(**Hierarchical**) ، نظام الوحدة الاعتراضية(**Unit Veto**).

ويعتقد "كابلان" أن العامل الأصيل الذي يتحكم في بقاء أو اندثار النظام الدولي، هو التفاوت في قدرات الدول، والنزاع بينها يرجع إلى السعي إلى التفوق في هذه القدرات.

وبنى" كابلان" نماذج نظمه على مجموعة متغيرات تتمثل في:

1.القواعد الأساسية للنظام (تصف السلوك الضروري لحفظ التوازن في النظام الدولي).

2. القواعد التحويلية للنظام (تحدد التغيرات التي تحدث في صورة مدخلات للنظام بخلاف تلك الضرورية للتوازن داخل النظام).

3.المتغيرات التصنيفية للقوة الفاعلة(توضح الخصائص الهيكلية للقوى الفاعلة في النظام).

4.متغيرات المقدرة (توضح مستويات التسلح والتكنولوجيا وعناصر أخرى للقوة).

5.المتغيرات الإعلامية (تتناول مستويات ودرجة الاتصال داخل النظام الدولي).

ويعتقد "كابلان" أن المتغيرات التي تتحكم في النظام الدولي هي التي تحدد مدى استجابة النظام الدولي للمدخلات الاضطرابية، التي تعني انتشار ظاهرة النزاع الدولي داخله، أو قدرته على امتصاص آثار هذه المدخلات، والمحافظة على توازنه واستقراره أو تحوله.

ويرى "كابلان" أن السلوك النزاعي لوحدات نظام توازن القوة يخضع للنموذج السلوكي لهذا النظام، فالقوى الفاعلة تسعى لزيادة قدراتها وتعارض قيام أي قوة أو تحالف من شأنه تهديد وضع القوة المسيطرة داخل النظام، وتسعى إلى تقييد حركة القوى الأخرى.

ويخضع السلوك النزاعي لنظام القطبية اللين لقواعد معينة تتمثل في كون تعبئة الكتل الفاعلة في النظام هدفه قضاء كل منها على الأخرى والسعي لزيادة كل كتلة لقدراتها مقارنة بقدرات الكتل المعارضة، وعدم السماح لها بالحصول على وضع مسيطر في النظام الدولي[75].

ويعتبر الكاتب الفرنسي " **ريمون آرون**"(**Raymond Aron**) أن العلاقات الدولية تتسم غالبا بالصراع، وأن خطر الحرب يواجه الدولة طالما لها خصوم وأعداء، وعليه فإن

[75] . رسلان، مرجع سابق، ص . 250

الوحدات السياسية في النظام الدولي تسعى للقوة كوسيلة لتحقيق أهداف منها السلام، الهيمنة، والتأثير على مستقبل النظام الدولي. والنزاع حسب" آرون" ينشأ من سعي الوحدات السياسية لنفس الهدف وهو القوة من جهة، وعدم توافق الأهداف من جهة أخرى.

II.نظرية أقطاب القوة في النظام الدولي:

ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين توزيع القوة داخل النظام الدولي والصراع الدولي أو الاستقرار الدولي، وذلك من خلال التطرق لمضامين ثنائية الأقطاب الدولية وتعددها، وعلاقة هذه الأخيرة بالنزاع الدولي والحرب.

وفي هذا السياق، يرى "**كارل دوتش**"(**Karl Deutsch**) و"**دافيد سنجر**"(**David Singer**) أن ظاهرة الاستقرار في النظام هي وليدة استقرار وحداته، واستمرار بقاء الوحدات يتوقف على عدم سيطرة وحدة قومية على باقي الوحدات، وعليه فإن الاستقرار الدولي وتراجع النزاعات الدولية يتماشى طرديا مع اتجاه علاقات القوة في النظام الدولي(من ثنائية الأقطاب إلى تعدد الأقطاب).

ويفترض "دوتش" و"سنجر" أن التكتلات تقلل من حرية أعضاء التكتل في التفاعل مع الدول خارج التكتل، وأن تزايد عدد القوى الفاعلة غير الأعضاء في تحالفات يؤدي إلى زيادة التفاعل(**Interaction**) داخل النظام الدولي[76]. ويفهم مما سبق أن تقليل التفاعل بين فواعل النظام الدولي يقلص إمكانية عدم الاستقرار، وذلك لكون التفاعل بين الفواعل يتميز بالتنافس، والحد من التفاعل يتم ضمن تكتلات دول تقلل من حرية الأعضاء المتحالفين للتفاعل مع الدول خارج تكتلاتهم.

أما "**كينيث والتز**"(**Kenneth Neal Waltz**)، فيرى أن النظام الدولي ثنائي الأقطاب أكثر استقرارا من نظام تعدد الأقطاب، نظرا لسعي القوتين لحفظ ذاتها بوسائل كفيلة بالإبقاء على التوازن بين القطبين في القوة ، وبالتالي استقرار النظام.

أما "**ريتشارد روزنكرانس**"(**Ritchard Rosencras**)، فقد اقترح نموذج نظام مختلط كونه أقل نظم توزيع القوة تعرضا لظاهرة النزاع. فهو يجمع إيجابيات نظامي القطبين

---

[76] . رسلان ، مرجع سابق،ص ص 131- 254.

وتعدد الأقطاب، حيث تكون القوتان الأعظم في النظام المختلط كمنظمات الحركة في مواجهة أي نزاع دولي ينشأ في المناطق الخارجية، أما أقطاب النظام فتقوم بالوساطة وتشكيل مناطق العزل في مواجهة النزاع بين القوتين الأعظم.

III. تأثير عوامل التغيير في النظام الدولي المعاصر:

يعد النزاع الدولي أحد سمات العلاقة بين وحدات النظام الدولي على الصعيد الإقليمي، وقد تتصاعد حدة النزاع إلى درجة تورط أهم القوى الفاعلة الرئيسية في النظام.
وتكمن الرابطة بين بداية النزاع إقليميا وتصاعده إلى حد التورط الدولي، في عوامل التغيير التي تعتري النظام الدولي، بمعنى أن ظاهرة النزاعات الدولية تواكب عوامل التغيير في النظام الدولي التي تنعكس على استقراره، مثل تأثيرات حركة التحرر الوطني والتقدم التكنولوجي والضغط السكاني المتميز بانخفاض الدخل الفردي[77] :

1.حركة التحرر الوطني: فقد أفرزت هذه الحركة دخول دول العالم الثالث لعضوية النظام الدولي المعاصر، ونظرا لصعوبة تكيفها مع النظام السياسي الدولي والاندماج فيه والتقيد بضوابطه وأحكامه، شكلت هذه الدول أحد مصادر النزاعات الدولية في هذا النظام. كما أن عدم استقرار النظم السياسية في دول العالم الثالث يؤدي إلى انعدام القدرة على التنبؤ بالسلوك المستقبلي لهذه الوحدات، وبالتالي تؤدي التغييرات الداخلية في هذه الدول إلى اضطراب النظام الدولي. كما أن تزايد عدد الدول حديثة الاستقلال ودخولها معترك السياسة الدولية دون إمكانيات كافية وخبرة سياسية سابقة، دفع بمعظمها إلى تكوين محاور وتكتلات لحماية مصالحها وأهدافها المتعارضة مع أطراف أخرى.
كما أن الظروف المحلية غير المستقرة تتسبب في نزاعات داخلية، ومحاولات التدخل الخارجية تؤدي إلى تدويل تلك النزاعات مما يؤثر على استقرار النظام الدولي.

[77]. رسلان ، مرجع سابق، ص ص255-263.

2.التقدم التكنولوجي: وهو عامل زاد في فاعلية الأسلحة وقدراتها القتالية وشجع أطرافا على السعي لتغليب وجهة نظرها وتحقيق مصالحها بالقوة. كما ساهم التطور التكنولوجي في ترقية وسائل الاتصال التي أسهمت بدورها في نقل المعلومة بأسرع وقت وبقوة تأثير بالغة على صانع القرار وأطراف النزاع ككل.

3. الضغط السكاني وانخفاض الدخل الفردي: حيث دفعت مشكلة الضغط السكاني بعض الدول التي تعاني منها إلى البحث عن مجال حيوي لاستيعاب ذلك الضغط وتحسين المستوى المعيشي، وهو ما يتعارض مع طموحات الجهة المستهدفة، فينشأ النزاع.

VI.تأثير عامل اللا توافق الحضاري والديني والثقافي:

يرجع أصحاب نظرية "المعرفة المنطقية"(**Epistemology**) النزاع الدولي إلى الخلافات الناشئة عن اختلاف محتويات ومفاهيم الكلمات لدى الأطراف المتصارعة، والتي تؤدي إلى الصدام بينها. وترى هذه النظرية أن حل النزاعات الدولية يكمن في إيجاد الحلول الكفيلة بنقل تصور الشخص إلى الآخرين دون حدوث هذه الاختلافات. وتعد هذه العملية الانتقالية معقدة تشترط القيام بمراجعة العملية الإعلامية والقضاء على ما يحيط بعملية نقل الرسالة من تشويش كونها ترتبط بمدركات المرسل والمستقبل.

فقد ينشأ النزاع من منطلقات إيديولوجية نابعة من اختلاف النظم القيمية بين الدول، و مع العلم أن هناك آثارا للقيم والدوافع الإيديولوجية للدول على العلاقات الدولية، تتمثل في :

1. قد يكون التناقض الإيديولوجي بين دولتين أو أكثر مصدرا للنزاع بين الدول.

2.قد تصل النزاعات الدولية إلى ذروتها بسبب الخلافات والتناقضات الإيديولوجية.

3. يمكن أن يزيد التشابه الإيديولوجي من درجة التعاون الدولي، لكن هذا لا يعني أن التناقض الإيديولوجي وعدم التعاون يؤدي بالضرورة إلى الصدام.

4. تتأثر المفاوضات الدبلوماسية بالمعتقدات التي يدين بها رجال الدولة المفاوضين[78].

[78].رسلان، مرجع سابق ، ص ص. 155-160.

ومن جهتها، تفسر نظرية "**صدام الحضارات**"، لصاحبها "**صموئيل هنتغتون**"(**Samuel Huntington**)، النزاعات الدولية من منطلق اللا توافق الديني والثقافي.

فحسب هنتغتون، فإن فترة مابعد الحرب الباردة وحلول النظام العالمي الجديد أفرزت نوعا جديدا من الصراعات يتم بين الحضارات الكبرى في العالم وهي المسيحية والإسلام واليهودية والهندوسية والكونفوشيوسية، التي ليس بينها شيء مشترك على الإطلاق وبالتالي فإن الحرب بينها أمر حتمي، خاصة وأن ما أصبح يهم الناس أكثر هو الدين بالدرجة الأولى، إضافة إلى الأسرة والدم والعقيدة، وهو ما يجمعهم وما يحاربون من أجله ويموتون في سبيله. فحسب "هنتغتون" يعد الدين محوري في العالم الحديث وهو القوة المركزية التي تحرك البشر وتحشدهم، والحضارة هي الكيان الثقافي الأوسع الذي يضم الجماعات الثقافية المتجانسة مثل القبائل والجماعات العرقية والدينية والأمم والعادات والمؤسسات الاجتماعية[79] .

---

[79] . علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم..الدبلوماسية والإستراتيجية** (الأردن:دار الشروق للنشر ،ط.1 ، 2004)،ص ص. 150- 157 .

المطلب الثالث: نظرية القوة في النزاعات الدولية

تعد القوة والسعي لتأكيد الذات أو تضخيمها من متغيرات النزاعات الدولية، خاصة إذا كان ذلك السعي يستهدف محاولة دولة ما فرض إرادتها على دولة أخرى. لهذا فإن لعامل القوة أهمية في العلاقات الدولية ككل، كما أن اختلال ميزان القوة له علاقة بقيام النزاعات.

1.أهمية عامل القوة في العلاقات الدولية:

يعتبر الاتجاه الواقعي في تحليل السلوك الدولي أن القوة هي محور العلاقات الدولية، حيث أن المجموعات الدولية المتنافسة في ظل غياب مجتمع دولي حقيقي، تتصرف حسب ما تملكه من إمكانيات مادية وعسكرية لا من منطلق قانوني أو أخلاقي.وعليه يتلخص مفهوم الاتجاه الواقعي في كون العلاقات الدولية هي علاقات قوة.

وانطلاقا من أهمية القوة دعا أحد المتحمسين لهذا الاتجاه وهو "**هانس مورجانتو**"(**Hans Morgenthau**) إلى التخلي عن القانون الدولي واستخدام القوة الملازمة للبشر على اعتبار أنها القانون الذي يجب أن يحكم العلاقات الدولية [80] . فالواقعية ترفض القانون كونها تستند إلى القوة، وسياسة الدولة، حسبها، مرتبطة بالقوة كوحدة التداول اليومي[81]، فهي تدخل جميع أنواع العلاقات الدولية سواء باستعمالها أو التهديد باستعمالها، فعالم السياسة يدور حول ممارسة القوة والبحث عنها، ويستحيل إزالتها[82].

ويرى الواقعيون بأن المجتمع الدولي يفتقر لقوة مشتركة وهو فوضوي أصلا، وعليه ينشأ النزاع الدولي بسبب سعي الدول لتحقيق المزيد من القوة القومية لحماية نفسها نظرا لغياب جهاز أعلى يتولى وظيفة القسر في إطار النظام الدولي ويضمن الحماية لكل دولة.

وعليه فإن السياسة الدولية حسب الاتجاه الواقعي هي صراع على القوة بمفهومها العام الذي يعني المقدرة على جعل الآخرين يستجيبون طواعية أو يذعنون قسرا لما يراد منهم

---

80. ظاهر الحسناوي ،**استخدام القوة**، في: www.alsabaah.com

81. برتران بادي ، **القوة عاجزة عن حلّ مشكلات العالم اليوم**، في: http://www.albaath.news.sy

82. **العلاقات الدولية بين منهج الإسلام والمنهج الحضاري المعاصر**، في: http://www.alasr.ws

الإقدام عليه أو الامتناع عنه، وهي تشمل القوة العسكرية وأنماطا من القدرة على التأثير السياسي والاقتصادي.

وفي هذا السياق تصبح عملية دعم موارد القوة ضرورة قصوى للدولة لتحقيق أهدافها التي خططت لها في المجتمع الدولي، وهنا يصبح الصراع على القوة أداة واقعية ومعقولة لتفسير السلوك الدولي والوقوف على دوافعه الحقيقية. فالعلاقات بين الدول لا تتحدد وفقا لما تمليه اعتبارات المصلحة القومية فحسب، وإنما تتوقف أيضا على مدى ما يتوافر لكل دولة من عوامل وإمكانات القوة التي تمكنها من تحقيق أهدافها وحماية مصالحها، ولهذا فالصراع على القوة يمثل جوهر العلاقات الدولية حيث أن كل دولة تسعى لزيادة قوتها لفرض إرادتها على دول أخرى، في الوقت الذي تعارض سعي غيرها من الدول إلى زيادة قوتها وتراه تهديدا لأمنها واستقلالها، فتسعى بصورة آلية إلى التصدي لهذه القوة عن طريق تدعيم قوتها الذاتية أو التجمع في تحالفات تمكنها من معادلة قوة الدولة أو الدول التي تمثل بالنسبة لها مصدر التهديد المحتمل.

و يطرح هذا الأمر مشكلة إدارة القوة في العلاقات الدولية، ومن الحلول المقدمة لذلك ما اصطلح عليه توازن القوى[83]. فاختلال ميزان القوة يؤدي إلى احتمال قيام نزاعات.

2.اختلال ميزان القوة و قيام النزاع:

يستخدم مفهوم ميزان القوة كمرادف لمفهومي السلام والاستقرار، وهذا لكون توازن القوى أداة لتحقيق السلام والاستقرار في العلاقات الدولية، في الوقت الذي يرى آخرون أن الحرب هي أداة لتحقيق ميزان القوة.

ويرى أنصار مدلول ميزان القوة كتعبير عن عدم الاستقرار والحرب أن الفترة التي يتحقق فيها السلام، عادة ما تكون فيها صورة توزيع القوة لصالح طرف مهيمن، ومن هنا يكون التوافق في نظرهم بين السلام وبين الهيمنة والتفوق.

ويرى أصحاب هذا المدلول أن توازن القوى عادة ما يكون مدعاة لعدم الاستقرار ونشوب الحروب، رافضين الربط بين توازن القوى وبين الاستقرار والسلام، حيث يرون

---

[83].محمد طه بدوي ، **العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ط.2، 2004)، ص ص .245. 246 .

أن فترات السلام والاستقرار هي الفترات التي تحققت خلالها الهيمنة لبعض القوى، بينما الفترات التي تحقق فيها ميزان القوة قد اتسمت بعدم الاستقرار وكثرة الحروب. فالدول لا تلجأ عادة إلى الحرب إلا إذا أدركت تماما أن أمامها فرصة كبيرة لتحقيق النصر، ويكون ذلك عندما يكون هناك تقارب بين قوى الأطراف المتصارعة، فيعتقد كل طرف أن في إمكانه تحقيق النصر، أما حينما تكون ثمة قوة مهيمنة فإن فرص تحقق السلام والاستقرار تكون أكثر احتمالا[84] .وفي هذا الإطار ينظر " **آرنولد ولفيرز**" **(Arnold Wolfers)** إلى توازن القوة باعتباره الأداة الوحيدة المتاحة لإدارة القوة [85].

ومما سبق، يمكن القول أن اختلال ميزان القوة قد يؤدي إلى نشوب نزاعات، وأن السعي لتحقيق ميزان القوة قد يكون سببا للحروب والنزاعات وعدم الاستقرار، بمعنى أن الهدف من قيام الحرب واستخدام وسائل العنف والإكراه هو السعي لتحقيق ميزان القوة ، والسعي لتحقيق ميزان القوة يؤسس للاستقرار عن طريق توقف الحروب والنزاعات شيئا فشيئا.

ومن هذا المنطلق فإن الإخلال بميزان القوة بدوره قد يتسبب في ظهور النزاعات، وذلك من خلال سعي الدول الأقل قوة لمزيد من القوة من جهة، ومعارضة الدول الأقوى ذلك المسعى حفاظا على تفوقها من جهة أخرى.

و قد يكون سعي الدول المهيمنة لمزيد من القوة والهيمنة في نظر الدول الأقل قوة تهديدا لها ولأمنها، فيكون رد فعلها أحد مسببات النزاع، وذلك لوجود طرفين متناقضين في معادلة "فعل ورد فعل" بمصالح متضاربة.

3.دور القوة في إدارة الأزمات الدولية

ينقسم مفهوم القوة إلى ثلاثة عناصر متميزة تتمثل في أعمال التأثير والنفوذ التي تؤثر بها الدولة على غيرها من الدول، والإمكانيات المستخدمة في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة، وأخيرا الاستجابة لعمليات التأثير هذه [86].

---

[84]. طه بدوي ، مرجع سابق ، ص ص. 254- 257 .

[85] . رسلان، ص. 129.

[86]. محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط 1998)، ص.190.

ومن الحقائق الثابتة في علم العلاقات الدولية أن القوة أداة للدبلوماسية وهي جزء من إدارة أية أزمة، ضمن بلورة وسائل وسياسات وضغوط أمنية تجعل من يفكر في الاعتداء يتردد"[87].فالممارسة الدولية تؤكد على ضرورة استعمال القوة العسكرية لردع الخصم أثناء تصعيد الأزمة مع تجنب العمليات التي قد يفسرها الخصم بأنها استعدادا لأعمال قتالية[88] .

ولقد كان استخدام القوة المبدأ السائد في القانون الدولي التقليدي القائم على المساواة الواقعية بين الدول، إلى أن جاء النظام الجديد ووضع حدا لذلك، فقد جعل ميثاق الأمم المتحدة من الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أهم مبادئه فأوردها في ديباجته وفي المادة1/1، وذلك بمنع استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وهو ما أصبح يعرف بمبدأ عدم التدخل المدرج في المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على أساس مساواة الدول في السيادة، وبالتالي لا يحق لأي دولة التدخل بالقوة بصفة انفرادية في دولة أخرى لأي سبب.

وتستنتج الدراسة في الأخير أن هناك تداخلا وتناغما في نفس الوقت بين الذاتي والموضوعي وبين المحلي والدولي، يجعل من الصعب حصر أسباب النزاعات التي ستضل موضوع دراسة وتحليل بالغ الأهمية.

وعلى غرار أهمية البحث في أسباب النزاعات، فإن البحث عن طرق التعامل مع النزاعات لا يقل هو الآخر أهمية، خاصة في ضوء ما أفرزه النظام العالمي الجديد من اعتماد متزايد للقوة كأسلوب لحل النزاعات.

فالاعتماد على القوة أضحى من أهم الإشكاليات المطروحة، والتساؤل الملح والقائم منذ ذلك الاعتماد أصبح يتردد باستمرار، لماذا تستخدم القوة لحل النزاعات؟ وما هي مبررات ذلك الاستخدام؟ وما هي نظرة القانون الدولي في هذا الأمر ؟

---

[87]. شقيق ناظم ، " النزاعات وحلها، إطلالة على الأدبيات والمفاهيم ، " **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع.171(ماي 1993) ،ص.91.

[88]. أحمد عباس عبد البديع، " إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة، " **مجلة السياسة الدولية** (مصر، ع.111 يناير 1993)، ص. 126.

المبحث الثالث: استخدام القوة لحل النزاعات الدولية

تتناول الدراسة في هذا المبحث مستويات حل النزاعات الدولية ضمن التوجه الغالب في الدراسات الإستراتيجية، ثم تستعرض السياقات المختلفة لاستخدام القوة كآلية لحل النزاعات الدولية.

المطلب الأول: اللجوء إلى القوة وسياقات استخداماتها القانونية

يتطرق هذا المحور من الدراسة أولا لمستويات حل النزاعات الدولية ليبين المستوى الذي تستخدم فيه القوة، ثم ينتقل إلى تبيان السياقات "القانونية" لاستخدام القوة لحل النزاعات الدولية مثل استخدام القوة في إطار الأمن الجماعي، استخدام القوة بموجب الدفاع الشرعي، واستخدام القوة من طرف المنظمات الإقليمية ضمن ما عهد لها به ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في منطقتها.

I.مستويات حل النزاعات الدولية :

يأخذ التوجه الغالب على مستوى الدراسات الإستراتيجية بتوزيع أساليب وعمليات حل النزاعات على ثلاثة مستويات أساسية تتمثل في:

1.الأساليب الوقائية لحل النزاع قبل نشوبه:

وتتمثل في الوساطة أو في التفاوض المباشر إذا توفرت قنوات اتصال غير متقطعة. وفي حال الوساطة تكون هناك ضرورة لتدخل طرف ثالث لكن بحيادية ودونما توجيه للخيارات المقدمة للفرقاء، مع توخي إحداث مجال للثقة يسمح بحل النزاع بالتراضي.

2. حل النزاعات القائمة:

ويستند إلى إحداث توافق بالوساطة أو المساعي الحميدة أو التفاوض، أو باللجوء إلى التحكيم والتقاضي، أو باستخدام أساليب الضغط والتأثير المادي كالعقوبات والحصار، وحتى استخدام القوة لتغليب موقف على سلوك. كما يمكن أيضا لمجموعة من الدول أن توظف القوة بتبريرات أخلاقية، أو باستخدام مفهوم الدفاع الجماعي كأسلوب لحل عنيف للنزاع.

3. منع الانتشار:

ويهدف إلى التحكم في النزاع القائم ومنع تفاقمه وانتشاره. وهنا تشكل الدبلوماسية الوقائية إحدى الآليات الجامعة للأبعاد الاقتصادية والقانونية والسياسية، الهادفة بالأساس لمحاولة جمع الأسباب الكفيلة بمنع انتشار النزاع، أو منع إعادة حدوثه، أو احتوائه قبل التفاقم.

ومن الملاحظ أن عامل عدم التقارب في القوة بين المتنازعين يزيد من صعوبة إيجاد حل للنزاع، حيث يقلص عدم التقارب في القوة من احتمال احترام القواعد المؤسسة للقانون الدولي والمؤطرة للدبلوماسية، وهذه الأخيرة لن تكون قادرة على إيجاد حلول تحفظ مصالح كل طرف، ما يؤدي إلى حدوث حالات من الإحباط وعدم الرضا[89]، ويتسبب في عودة دورة النزاع خاصة إذا كان النزاع عرقيا.

ويتبين مما سبق، أن تسوية النزاعات الدولية، تأخذ أنماطًا وأساليب، منها الأساليب السلمية كالمفاوضات عبر جلوس طرفي النزاع وجها لوجه على مائدة المفاوضات دون تدخل أي طرف ثالث، أو بواسطة الآليات الدبلوماسية السياسية بتدخل طرف ثالث محايد لتقريب وجهات نظر المتنازعين. وقد يأخذ تدخل الطرف الثالث صورة المساعي الحميدة عن طريق جمع المتنازعين على مائدة المفاوضات دون التدخل أكثر من ذلك، أو عن طريق الوساطة التي يجمع الطرف الثالث بها طرفي النزاع على مائدة المفاوضات ويجلس معهم ويقدم مقترحات يراها مناسبة لتسوية النزاع.

كما تستخدم الوسيلة القانونية لحل النزاع، بعرضه على هيئة قضائية دولية.

وفضلا على ما سبق ذكره من آليات، هناك آلية يستعملها طرف ثالث تتمثل في استخدام القوة، التي تتم وفق السياقات يوضحها المحور التالي من الدراسة.

---

[89] . محند برقوق، **محاضرة حول أساليب حل النزاعات**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الأولى ماجستير (إستراتيجية) ، 16 أفريل 2007.

II. السياقات القانونية لاستخدام القوة

بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، إلا أنه نظم سياقات استخدامها في حالات متنوعة وفق الترتيب التالي:

1. استخدام القوة في إطار الأمن الجماعي:

يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بالعمل الجماعي، والأساس في استخدام القوة في هذا النوع معقود مباشرة لمجلس الأمن فقط، حيث يتمتع بالسلطة التقديرية للحكم على وضع ما بأنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فيقرر التدابير المناسبة عملا بالفصل السادس لحل النزاعات سلميا. أما إذا رأى أن الأمر يتطلب اللجوء إلى القوة فإنه يقوم بأعمال الفصل السابع وبموجبه يمكنه حشد القوة اللازمة لإعادة الأمور إلى نصابها[90].

فقد أوجبت المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة في إطار حل النزاعات سلميا،على أطراف أي نزاع من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولي للخطر التماس حله أولا عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. بينما خولت المادة 34 لمجلس الأمن مهمة فحص أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعا، ليقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وتعتبر المادة 37 من الفصل السادس مدخلا للفصل السابع، وهي تسمح لمجلس الأمن بأن يوصي بما يراه ملائما من شروط حل النزاع إذا كان استمراره يعرض في الواقع حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، مع العلم أن كلمة دولي تشمل الإقليمي والثنائي والداخلي والمحلي القابل للاتساع. فالنزاع المقصود في الفصلين السادس والسابع، هو الذي من شأنه وفقا لمجلس الأمن، أن ينشئ حالة من حالات عدم الاستقرار الأمني أو الإخلال بالسلم، قد تتسع لتشمل أكثر من دولة[91].

---

[90] .الطاهر بوساحية، " من عدم التدخل إلى التدخل الإنساني،" **دراسات عالمية**، ترجمة الطاهر بوساحية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع. 40، ط. 1 (2001) ، ص . 9 .

[91] . **ميثاق الأمم المتحدة**،في:

http://www.ihec.iq/covenant&treaty=Ihec/covenant%25&treaty=Of=Ihec/B6.htm

وقد تناول الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، و يتألف هذا الفصل من 12 مادة (من المادة 39 إلى المادة 51)، تتعلق معظمها بقرارات وتوصيات مجلس الأمن وما يجب أن يتخذه من تدابير لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه.

وتجدر الإشارة إلى أن المادتان 41 و42 هما أساس الفصل السابع، حيث تخول المادة 41 لمجلس الأمن، تقرير ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته مثل قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف الصلات الاقتصادية والمواصلات والاتصالات وقفا جزئياً أو كلياً. أما المادة 42 التي تعد روح الفصل السابع فتبيح لمجلس الأمن أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية، التابعة لأعضاء الأمم المتحدة، من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه، إذا رأى أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض، أو ثبت أنها لم تف به [92].

2 . استخدام القوة بموجب الدفاع الشرعي:

لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يخول أحد أعضائها استخدام القوة من جانب واحد، باستثناء الحالة المحددة والمقيدة التي نصت عليها المادة 51 من الفصل السابع التي تتمثل في الحق الطبيعي للدول الدفاع عن أنفسهم، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. لكن حتى لو اضطرت دولة ما لاستخدام هذا الحق عليها إبلاغ مجلس الأمن فورا، حيث لهذا الأخير، بمقتضى سلطاته ومسؤولياته، الحق في اتخاذ ما يراه لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه، وله سلطة مراقبة كل ما تعلق بالدفاع الشرعي.

---

92 . على ماذا ينص الفصل السابع؟،في:
http://tharwacommunity.typepad.com/whereto_syria/2007/06/post_12.html

3. استخدام القوة من طرف المنظمات الإقليمية:

يمكن اللجوء للقوة ضمن ما عهد به ميثاق الأمم المتحدة إلى المنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في منطقتها. ويعود أصل أحكام هذا الفصل إلى ممارسات منظمة الدول الأمريكية التي كان لها سلطات واسعة لتسوية النزاعات بين أعضائها بطريقة سلمية إلى جانب نظام دفاع جماعي بين أعضائها، وقد تم أخذ هذه الصيغة وتم إدراجها ضمن ميثاق الأمم المتحدة لكي لا يتم الإخلال بالنظام العالمي في حال تجاهلها، مع العلم أن تدخل المنظمات الإقليمية يتم بعد أخذ التفويض اللازم من مجلس الأمن، وهنا أيضا يكون لهذا الأخير دور أساسي[93].

وتستنتج الدراسة مما سبق أن الأصل في المحافظة على الأمن والسلام الدوليين هي مهمة الجميع، أما استخدام القوة لتحقيق ذلك فهو منوط بمجلس الأمن وحده، وعليه لا يحق لدولة أو مجموعة من الدول استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى إلا في حالتين هما:

1. من خلال المشاركة في تنفيذ الإجراءات بقرار صادر عن مجلس الأمن، بهدف درء الخطر على السلام أو إزالته، وصد الأعمال العدوانية أو غيرها من انتهاكات السلام في إطار منظمة الأمم المتحدة،

2. من خلال تحقيق حق الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس في حال التعرض لاعتداء مسلح.

لكن بالرغم من وضوح ضوابط وحالات استخدام القوة، إلا أن هناك حالات استعملت فيها هذه الآلية خارج تلك الضوابط والحالات، حيث استخدمت أطرافا ثالثة القوة دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن، أو بالأحرى في حالات صعب الحصول فيها على هذا التفويض. فما هو السياق الذي استخدمت في إطاره القوة خارج ما جاء في السياقات والمنافذ القانونية المتعارف عليها؟

---

[93] .بوساحية، مرجع سابق، ص ص.9- 10.

المطلب الثاني:استخدام القوة في إطار التدخل الإنساني:

أفرز واقع العلاقات الدولية وتشابك المعطيات المتعددة الأوجه وترابطها إشكالات تصعب من استخدام آليات مجلس الأمن في الوقت المناسب، الأمر الذي يزيد من تهديد الأمن والسلم الدوليين، وبدرجة أولى الأمن الإنساني كما هو الحال في النزاعات العرقية.
وقد عجل ذلك ببروز ما يعرف بالتدخل الإنساني كوجه من أوجه استباحة استخدام القوة.

I.التدخل الإنساني والقانون الدولي:

يعد التدخل الإنساني لحماية الأقليات من الوسائل التي عرفها المجتمع الدولي، من خلال قيام بعض الدول المهتمة بالأقليات نتيجة لارتباطات دينية أو قومية، بالاحتجاج لدى دول الأقليات. كما فعلت فرنسا والنمسا وبريطانيا وبروسيا التي تدخلت في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية لصالح اليونانيين عام1827م، ومن أجل مسيحي سوريا عام 1860م[94].
و يهدف التدخل الإنساني لمساعدة الفئة المعرضة للخطر وحمايتها من المخاطر المحدقة بها، بغض النظر عن الجهة المنتمية لها سواء كانت الدولة المتدخلة أو المتدخل ضدها، فالتدخل الإنساني يركز على الحالات التي تستهدف حماية المعرضين للخطر أو مساعدتهم، بمعنى أنه يركز على الحاجات الإنسانية للذين يلتمسون الحماية والمساعدة .
وقد يكون التدخل الإنساني باسم القانون الدولي الإنساني أيضا، حيث أطلق على القواعد التي تحمي حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة اصطلاح " القانون الدولي الإنساني ".
ولقد دأبت بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية على التدخل دون اللجوء إلى المنظمات الدولية المختصة كهيئة الأمم المتحدة، وهذا لكون هذه المنظمات الدولية محدودة الدور بالنسبة لحماية حقوق الإنسان عامة، وحماية الأقليات خاصة[95]، ومن أمثلة تلك التدخلات، التدخل الأمريكي في الفيتنام سابقا، وفي العراق حاليا، وتدخل فرنسا في كوت ديفوار، والتدخل في كوسوفو سنة 1999.

---

[94] .توماس برجنتال ، **حقوق الإنسان** ، ترجمة : جورج عزيز (القاهرة : مكتبة غريب، 1979) ، ص . 37 .

[95] . غسان الجندي، "نظرية التدخل الإنساني المسلح لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام، " **المجلة المصرية للقانون الدولي**، ع. 43 (1987)، ص. 161 .

وهناك بعض المبررات المتداولة بخصوص التدخل الإنساني منها:

1.التدخل الإنساني وجه من أوجه الدفاع عن النفس بالاستناد إلى نص المادة، {51}من ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها تبيح اللجوء إلى القوة في حالة الرد على عدوان، وتسمح لدولة من الدول التذرع بنظرية الدفاع عن النفس لحماية مواطنيها في الخارج.

2. التدخل الإنساني وجه من أوجه الدفاع عن قواعد القانون الدولي من خلال حماية المدنيين من الانتهاكات التي تحدث في الحروب الأهلية والتمرد على السلطة.

لكن فقهاء القانون الدولي، اشترطوا أن يكون التدخل جماعيا ولأسباب إنسانية لحماية الأقليات، وفي حالات محددة منها اعتداء دولة على دولة أخرى، واغتصاب الحقوق أو التهديد بذلك ما ينذر بحرب أهلية أو بنشوبها لتصبح حربا دولية، أو في حال انتهاك الدولة لحقوق إنسانية لأقليات موجودة على ترابها[96] .

II. الاتجاهات السائدة في القانون الدولي بخصوص التدخل الإنساني :

تتمثل الاتجاهات السائدة في القانون الدولي بخصوص التدخل الإنساني، في:

الاتجاه الأول: يرفض التدخل الإنساني كونه يمس بالسلامة والاستقلال الإقليميين للدولة، ولا يقر بوجود سند شرعي للتدخل[97]. وتعد الصين وروسيا من الرافضين لمبدأ التدخّل وتعتبرانه يؤسس لفوضوية المجتمع الدّولي عندما يصبح لا يستند لأي سلطة قانونية، وأن القيام بعمل عسكري دون تفويض من مجلس الأمن هو انتهاك للمواثيق الأممية[98].

و يعد "باسكال شينو"(**Pascal Chaigneau**)من المعارضين لحقّ التدخّل ويرى أنَّ الدول تتحَجَّجُ بحقّ التدخّل عندما تكون عاجزة دبلوماسياً، وهذا التدخل لا يتم في الدّول الكبيرة، وهو يُساعد على استمرار الأزمات، وهو خطيرا كونه ينتهج بدافع المصلحة [99].

---

[96] .خالد حسين العنزي ، **حماية الأقليات في القانون الدولي مع التطبيق على حماية الأقليات في كوسوفا و العراق**، رسالة دكتوراه بإشــراف الأستاذ الدكتور: احمد أبو الوفاء (جامعة لقاهرة: كلية الحقوق ، 2004) ، ص ص .320-323 .

[97] . عـــادل زقاغ ، **السيادة والتدخل الإنساني** ،في:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/sover.htlm

[98]. Perez Fernandez Maria, L'intervention de L'OTAN au Kosovo ou L'unilatéralisation de la Sécurité Collective, DEA Droit International Public, Paris II, 2002, p 20.

[99]**Dictionnaire Des Relations Internationales**. Sous la direction de Pascal Chaigneau, Paris : Éditions Economica, 1998, p 7.

الاتجاه الثاني: يدعو لتضييق التدخل ليقتصر على العمل الجماعي في إطار الأمم المتحدة، حيث يجوز للمجموعة الدولية اتخاذ التدابير المناسبة، بشرط ترخيص من مجلس الأمن.

الاتجاه الثالث: يتزعمه رواد النزعة الإنسانية في القانون الدولي، ويدعو لإجازة أي عمل جماعي حتى خارج المظلة الأممية لوقف أعمال اضطهاد الأفراد والمجموعات[100].

ومن بين رواد حق التدخل(**Droit d'ingérence**) الفيلسوف "جان فرانسوا ريفال" (**Jean- François Revel**) الذي أطلق هذا التعبير سنة 1979، وقصد به الاعتراف بحق خرق دولة أو عدة دول للسيادة الوطنية لدولة أخرى. ويعود أصل هذا الاتجاه إلى حرب "بيافرا" الأهلية في نيجيريا" (**Guerre de Biafra**) 1967–1970 الذي تسببت في مجاعة مروعة انعكست على صحة الأهالي، فظهرت منظمات غير حكومية (**ONG**) كأطباء بلا حدود تدافع على فكرة أن بعض الحالات الصحية الاستثنائية يمكن أن تبرر إعادة النظر في مسألة سيادة الدول، وتبلورت هذه الفكرة نظريا في نهاية الثمانينات من طرف "ماريو بيتاتي" (**Mario Betati**) أستاذ القانون الدولي العام في جامعة باريس II، ورجل السياسة الفرنسي "بيرنارد كوشنير"(**Bernard Kouchner**)[101] . ثم أخذ حقّ التدخّل يتعاظم في القانون الدّولي بعدما أقرّت الدّول السّبع الأكثر تصنيعا ضرورة أن لا تبقى المجموعة الدّولية دون رد فعل إزاء معاناة عدد كبير من الأشخاص جراء المجاعة والحروب وما تخلفه من ظواهر تتطلب التدخّل السّريع[102].

وقد عبر الأمين العامّ السّابق للأمم المتّحدة بطرس بطرس غالي عن تراجع قيد السّيادة الوطنّية، معتبرا أن زمَنَ السّيادة المطلقة والكاملة للدّول قد انتهى، مجسدا بذلك أفكار **هيجو غروسيوس Hugo Grotius** (1583–1645) على أرض الواقع، فهو الذي رأى

---

[100] . عـــــادل زقاغ ، **السيادة والتدخل الإنساني**، مرجع سابق.

[101] . **Droit d'ingérence humanitaire** dans :
http://fr.encarta.msn.com/encyclopedia C3%A9rence_humanitaire_droit_d'.html , et dans : http://fr.wikipedia.org/wiki/Ing%C3%A9rence_humanitaire

[102].Olivier Corten, « Nouvel Ordre International Humanitaire ou Droit D’ingérence » in **À La Recherche du Nouvel Ordre Mondial,** Belgique, tome 1, Éditions Complexe, ouvrage collectif, 1993, p 160.

بضرورة حقّ التدّخل لتقديم المساعدة الإنسانيّة، وبأن السّيادة الوطنّية لابد أن تتجاوز بمجرّد أنْ تتعرّض جماعة إنسانيّة لخطر الإبادة[103].

ويطرح الاتجاه الثالث مشكلة قاعدة قانونية غير متطورة في وضع خطير أخلاقيا، عندما يتعلق الأمر "بتدخل إنساني وقائي" قائم على تصرفات سابقة مماثلة ومخاطر مستقبلية، تثبت التطورات أنه كان تدخلا عادلا أخلاقيا. وفي هذا الصدد يرى"**مايكل رايسمان**" **(Michael Reisman)** أستاذ القانون الدولي أنه يجب على صانعي القرار التصرف وفق الحقائق الحالية، بدل التساؤل حول كون استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن هو سابقة سيئة لهذا الاستخدام، فالجدير التساؤل ما إذا كانت السابقة الحسنة تكمن في عدم القيام بأي شيء فعال لإيقاف إهلاك الناس مستقبلا أو تهجيرهم، إذا أثبت مجلس الأمن عجزه عن العمل، فإذا لم يستطع المجلس التصرف يبقى الشرط القانوني قائما لإنقاذ أرواح الناس بأي طريقة وبسرعة، لأن أي تأخير يعني مزيدا من انتهاكات لحقوق الإنسان لا يمكن لأي محكمة محوها أو علاجها[104].

ويظهر أن مبدأ التدخل الإنساني تتجاذبه من الناحية التنظيرية مقاربتين:

1. مقاربة أخلاقية تطلق العنان للإفلات من قيود الميثاق، وترى في التدخل الإنساني أمرا لا مفر منه، لأن حقوق الإنسان لا تتطلب التأجيل في حال الخطر، كما أن التدخل هنا هو مجال يتجاوز حدود السيادة التي لا يمكن التذرع بها للإفلات من العقاب.

2. مقاربة حبيسة النصوص القانونية، وترى أن التدخل الإنساني، بنصوص وردت بالميثاق، هو من قبيل تحميلها ما لا تحتمل، إلى جانب أن الإقرار بجواز التدخل دون الرجوع إلى نظام الأمم المتحدة يكون مدعاة للتعسف وسيؤدي إلى فوضى في النظام الدولي. بينما يرى البعض في المقاربة القانونية مسألة خطيرة لأنها لا تدرك أن الشرعية ليست الميزان الوحيد لسلوك الدولة، وأن الدول مدفوعة أولا بالاعتبارات السياسية[105].

---

[103] . Isidro Fabel**, Intervention**, Paris, Éditions Pedron, 1961, p 15.

[104].مايكل رايسمان، " مفارقات كوسوفا، " **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ترجمة الطاهر بوساحية، ع. 40، ط.1(2001) ، ص ص .81 -86.

[105] . بوساحية ، مرجع سابق ، ص. 12.

المطلب الثالث:استخدام القوة بين منظور قانوني قيد التبلور، ودافع المصلحة

بين المقاربتين الأخلاقية التي تؤمن بسمو الحق الإنساني، والمقاربة القانونية التي تتمسك بقدسية القانون، بات من الضروري البحث عن بلورة منافذ توفيقية لاستخدام القوة تأخذ بالنصوص القانونية ولا تغفل الجوانب الأخلاقية والإنسانية .

إن البحث عن استثناءات لاستخدام القوة من خلال قراءات وتفسيرات جديدة لما هو وارد فعلا في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر المستمد منه، أو من خلال بلورة جديدة للقانون الدولي نفسه، أصبح من الأولويات الملحة في ظل احتمال تكرار استخدام القوة خارج تفويض مجلس الأمن.

ويبقى الغرض من هذا المسعى هو تفادي أي تعسف في استخدام القوة، من جهة، وحماية الأمن الإنساني بما لا يتجاوز حدود السيادة التي لا يمكن التذرع بها للإفلات من التدخل.

لقد أدى استخدام القوة "لأغرض إنسانية" إلى فرضه على أرض الواقع، لهذا تحول الحرص على مراعاة الأهداف التي يفترض أن يحققها التدخل الإنساني وتفادي مخاطر التعسف والتسبب في أضرار جسيمة. فإذا كان التدخل الإنساني خارج التفسير التقليدي لميثاق الأمم المتحدة أمرا مطلوبا، فإنه يجب أن يستند إلى مبادئ تقوم على حجج، مع وجوب أن يكون هذا القانون الذي هو قيد التبلور واضحا ويقلل احتمال التعسف.

I.بلورة شروط الاستخدام الإنساني للقوة :

يسعى الطرح الذي يهدف إلى بلورة قانون جديد للتدخل الإنساني، إلى إيجاد توازن يقصر استخدام هذا التدخل على الحالات بالغة الخطورة عندما لا يتوافر بديل له، واقتصار تأثيراته على الدولة المستهدفة والحد من أخطار التعسف، وهذا عن طريق توخي شروط تتمثل في الدليل والإنذار واستنفاذ الحلول ودور الأمم المتحدة والعمل الإقليمي[106] :

[106] .جوناثان تشارني،" التدخل الإنساني الوقائي في كوسوفا، " **دراسات عالمية**، ترجمة الطاهر بوساحية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع. 40، ط.1(2001)، ص ص. 40-42.

1.الدليل: يجب البرهنة بالدليل على أن جرائم دولية جسيمة واسعة الانتشار ترتكب في دولة ما، وهذه الدولة تدعم الأعمال الإجرامية أو ترضخ لها أو لا تسيطر عليها.

2.الإنذار: يتمثل في طلب منظمة حكومية إقليمية من منطقة الدولة التي ترتكب فيها تلك الجرائم، التحرك بنفسها أو بمساعدة آخرين لوقف تلك الجرائم، ولكن الجرائم تستمر.

3.استنفاذ الحلول: يجب على المجموعة الإقليمية استنفاذ كل الوسائل المتوافرة بما فيها المفاوضات والمبادرات السياسية والتدابير المضادة غير القمعية دون تحقيق نجاح.

4.دور الأمم المتحدة: عند فشل التدابير المضادة في التوصل للنتائج الضرورية، يجب على المنظمة الإقليمية (عن طريق دولها الأعضاء في الأمم المتحدة) عرض المسألة رسميا على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وفق الفصل السابع لإيقاف الجرائم، مع وجوب بقاء المسألة تحت مراقبته، أما إذا لم يوافق على مثل هذا العمل ولم يصادق عليه أو لم تصادق الجمعية العامة على قرار يمنع صراحة عملا آخر تقوم به المنظمة الإقليمية، فإن اللجوء إلى حل يستند إلى الأمم المتحدة يكون في حكم المستنفذ.

5.العمل الإقليمي: يمكن للمنظمة الإقليمية القيام بعمل قمعي قانوني لإيقاف الانتهاكات المستمرة واسعة النطاق للقانون الدولي الجنائي في الدولة المستهدفة، وفق القيود الآتية:

أ.الإنذار: يجب أن يتم إشعار الدولة المستهدفة مقدما باستخدام القوة الوشيك.

ب.الولاية القضائية: قبل التدخل يتعين على الدول المشاركة قبول رفع دعوى عليها أمام محكمة العدل الدولية (من طرف أي دولة أصيبت مباشرة بسبب انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة خلال التدخل الإنساني).

ج.الغرض والوسيلة: تستخدم القوة فقط من اجل إيقاف الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق للقانون الجنائي الدولي، ويجب الامتثال لمتطلبات القانون الدولي الإنساني.

د.الانسحاب: بمجرد أن يحقق استخدام القوة الأهداف الملائمة ويتم تامين المستقبل، يجب أن تنسحب القوات الأجنبية في غياب موافقة الدولة المستهدفة على بقائها أو مصادقة مجلس الأمن على تفويض وفق الفصل السابع[107].

107 . المكان نفسه.

وفي الأخير يمكن القول أن واقع العلاقات الدولية يؤكد على أن هناك حاجة ماسة لإصلاح جذري في أسس وممارسات الأمم المتحدة المتعلقة بالتدخل لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلم والأمن الدوليين عموما، وإعادة تقويم آلية استخدام القوة.

II. استخدام القوة بدافع المصلحة :

يعكس السعي لبلورة قانون جديد أو منفذ جديد لاستخدام القوة من دون تفويض، مدى تمسك بعض الأطراف لهذا النوع من الاستخدام، من جهة، وبالتالي احتمال تكراره كلما كانت هناك دواعي لذلك، فضلا على الداعي الإنساني.

وعندما يُلاحظُ مدى إصرار الأطراف الثالثة المتدخلة وإسهاماتها المادية المعتبرة، تَتَكشفُ الدوافع التي تشجع على استخدام القوة دون تفويض، وعلى رأسها دافع المصلحة.

ويبرز دافع المصلحة من خلال ما تؤسس له القوة من ترتيبات ميدانية تنظيمية في بيئة النزاع، خاصة ما تعلق بالجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية.

فمما لا شك فيه أن الطرف الثالث، خاصة إذا كان من أهم الفواعل الدولية وربما أهمها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لا يُقبِل على قرار يدخله في صلب النزاع ويكلفه ماديا ومعنويا الشيء الكثير، من دون مصلحة وفائدة أكبر.

فالأكيد أن التدخل في حد ذاته واستخدام القوة من دون تفويض أممي هو مقامرة ومغامرة لا تستحق التنفيذ إلا إذا عادت بالفائدة على الطرف المتدخل، مع التأكيد على أن هذا لا يعني الإنكار على أقلية أو شعب حقه في العدالة والحرية والحياة، لأن استقلاله يتوافق أو لا يتوافق مع أهداف الطرف الثالث في المنطقة.

لكنَّ الإشكال الّذي يُطْرَحُ يتعلق بإلزامية التدخل على جميع الدول التي تخترق حقوق الأقليات، لأن الواقع يؤكد صعوبة التدخل في بعض الحالات، نظرا لوجوب توفير إمكانيات مادية كبيرة، ما يجعل منطق التدخل يخضع لمعيار تحقيق المصلحة وحماية المصالح[108].وعليه فهناك مبدأ الكيل بمكيالين وسياسة المصالح.

---

[108] . عبير بسيوني، «**الولايات المتحدة و التدخّل لحماية حقوق الإنسان و الديمقراطية**»، في السياسة الدولية، ع 127، جانفي1997 ، ص ص 114 .115.

والدليل على خضوع التدّخل لمبدأ الكيل بمكيالين ولسياسة المصالح، التدخّلُ في منطقة ما لحماية أقلّية ما، دون التدخل في مناطق أخرى لحماية أقليات أخرى. فهذا الامتناع أو الإقبال يتحكم فيه بقدر كبير دافع المصلحة، فمثلا لم تتدخّل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الأقلّية التبتية في الصّين نظرا لمكانة الصّين الكبيرة داخل المجتمع الدّوليّ وامتلاكه قوة نووية، وبالتالي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لا يخدم مصالحها في هذه الحالة. لهذا هناك من يرى أن حق التدخل يبقى غامضًا وضعيفًا في المنهج، ومنهم "**باسكال شينو**" (**Pascal Chaigneau**) الّذي يرى أنَّ حقّ التدخّل خطير لأنه يتم حينما يكون ذلك في مصلحة الطرف المتدخل[109].

وعلى سبيل المثال فإن التدخل في منطقة البلقان حسب الدارسين للوضع في المنطقة يخضع لاعتبارات مصلحة الدول الكبرى، فحسب " **فرانسوا توال**" (**François Thual**) فإن فهم النّزاع في يوغوسلافيا بين الصّرب والألبان يتعدّى الخّلافات البينية، لهذا يجب تحليله وفق منظور أوسع يأخذ بعين الاعتبار صراع المصالح الذي يجمع الأمريكيين والألمان والأتراك من جهة، وتجمّع الدّول الأرثوذوكسية بقيادة روسيا من جهة أخرى[110].

---

[109]. **Dictionnaire Des Relations Internationales**. Sous la direction de Pascal Chaigneau, Paris : Éditions Economica, 1998, p 7.

[110]. François Thual et Aymeric Chauparde, **Dictionnaire de Géopolitique**, Paris, Éditions Éllipses, p 441.

الفصل الثاني

طبيعة نزاع كوسوفو

الفصل الثاني: طبيعة نزاع كوسوفو

يعد نزاع كوسوفو من النزاعات التي اجتمعت فيها كل أنواع المشكلات العرقية المعقدة، وهو نزاع التقت فيه المتغيرات الداخلية والخارجية لتزيد من صعوبة حله سلميا وتعجل باستخدام القوة.

وقد خصصت الدراسة هذا الفصل لإسقاط ما ورد في الشق النظري على نزاع كوسوفو، كمثال تطبيقي يساعد على فهم النزاعات الدولية وخصائص المشكلة العرقية، وذلك من خلال التطرق لخصائص نزاع كوسوفو ومحدداته، والمتغيرات المساهمة في ظهوره.

المبحث الأول: خصائص نزاع كوسوفو ومحدداته.

لقد جعلت طبيعة منطقة البلقان وتطورات الأحداث بها من جهة، والتغيرات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي من جهة ثانية، جعلت نزاع كوسوفو ذو خصوصيات مميزة ويجمع في منشئه بين المتغيرات الداخلية والخارجية معا. فما هي هذه الخصوصيات؟ وما هي المتغيرات الداخلية والخارجية لنزاع كوسوفو؟

المطلب الأول: خصائص نزاع كوسوفو

يتناول هذا المحور في البداية خصائص كوسوفو، كونه يعطي بدوره صورة عن خصائص نزاع كوسوفو بين الصرب والألبان وامتداداته الدولية.

I.خصائص كوسوفو:

تعتبر كوسوفو أحد كيانات منطقة البلقان الواقعة في الجنوب الشرقي لأوروبا المتكونة أيضا من بلغاريا وسلوفينيا وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومقدونيا واليونان وألبانيا، والقسم الأوروبي من تركيا[111]. وتتميز هذه المنطقة بتنوع أعراقها وحركة خريطتها السياسية وعدم استقرارها وثبات ذاكرتها التاريخية في مستوى العداء المتبادل بين الأعراق.

---

[111]. Alphonse Muset, **Le Monde Balkanique** (Paris : Bibliothèque de Philosophie Scientifique, 1997), p. 8.

فذاكرة منطقة البلقان استقرت، منذ أن هزم العثمانيون الصرب في 1389، في مستوى العداء والكراهية بين الأعراق، كراهية الصرب للكروات وكراهية الكروات للصرب، وكراهية الصرب والكروات للمسلمين[112]، لهذا كانت المنطقة كثيرة الاضطراب لدرجة أطلق عليها وصف "برميل بارود".

وتعد يوغسلافيا السابقة نموذجا لمنطقة البلقان وإقليم كوسوفو النموذج المصغر لهما، فيوغسلافيا كانت تضم ست جمهوريات(البوسنة والهرسك، كرواتيا، مقدونيا، الجبل الأسود، سلوفينيا، صربيا بإقليمين يتمتعان بحكم ذاتي هما "كوسوفو" و"فيوفودينا")، وكانت تتشكل من خمس أمم (الصرب، الكروات، المقدونيين، السلوفينيين والمسلمين)، وخمس لغات (الصربية،الكرواتية، السلوفينية، المقدونية، والألبانية) وثلاث ديانات(الكاثوليكية، الأرثوذكسية، والإسلام)، وكتابتين (اللاتينية والسريالية). وكان تقسيم المناطق اليوغوسلافيّة على النحو المذكور في دستور 1974 يستهدف التفريق بين الشّعوب المكوّنة ليوغوسلافيا(**Narocti**) والّتي تقطن الجمهوريّات، وبين الشّعوب القادمة والّتي تملك الجنسية اليوغوسلافيّة(**Narodnosti**) والّتي تتمتّع بالحكم الذّاتي كالألبان[113].

ويتميز كوسوفو، على غرار يوغسلافيا تقريبا، بتنوع أعراقها ودياناتها، وفي مقدمتهما العرق الألباني المسلم والعرق الصربي المسيحي الأرثوذكسي، مع العلم أن كوسوفو كانت إقليما تابعا لجمهورية صربيا التي تضم مجموعات عرقية يشكل الصرب فيها 65%، الألبان 20 %، الكروات 2 % وأعراق أخرى 13 %، مع الإشارة إلى أن الألبان يشكلون الأغلبية في كوسوفو بنسبة 90 % [114].

---

[112]. محمد السماك، **الاستغلال الديني في الصراع السياسي**(بيروت: دار النقاش،ط.1، 2000)، ص.95.

[113] .Dimitri T. Analis, **Les Minorités Dans Les Balkans** (Paris : Groupement Pour Les Droits Des Minorités, 2éme Éditions, 1993), p. 43.

[114]. Bernard-Henri Levy, **Le Lys et la Cendre** (Paris : Éditions Bernard Grousset, 1996), pp. 28.29.

وتتميز كوسوفو بالخصائص التالية:

1. الخصوصية العددية والجيوسياسية:

يضم كوسوفو أغلبية ألبانية وأقليات أخرى كالأقلية الصربية، وأقلية من الجبل الأسود وأقلية إسلامية أخرى تتكلم اللغة الصّربية، و أقلية من الروم، وقليل من الأتراك بقوا في كوسوفو بعد نهاية الحكم العثماني، وقد أعطت إحصائيات 1991 نسبا تقدر بالنسبة للألبان 82 % ، و10 % صرب، و7 % أقليات أخرى[115]، والشاهد من هذه المعطيات أن الألبان يشكلون الأغلبية في كوسوفو[116] .

وتتميز الأقلية الألبانية بانحصارها في منطقة ضيقة (10.000 كلم مربع)[117]، عكس الأقلية التركية في بلغاريا مثلا التي تنتشر في جميع الأراضي البلغارية الشمالية الشرقية[118] ، لكن الأقلية الألبانية تنفرد بكونها تتواجد في إقليم يتمتع بحدود قائمة رسمياً حتى العام 1990، وهي حدود كانت محمية دستوريًا.

وبالرغم من تمتع الألبان بالأغلبية في كوسوفو الذي كان يمثل وحدة كاملة الحقوق مثل باقي الجمهوريات اليوغسلافية، إلا أنه بقي تابعا لصربيا ما جعل قسم من الألبان يطالبون برفع كوسوفو إلى درجة جمهورية سابعة وإلحاق المناطق الألبانية الموجودة في كل من الجبل الأسود وجنوب صربيا خارج كوسوفو ومقدونيا انطلاقا من كوسوفو يقصد به في نظرهم كل هذه المناطق شاملة[119]. وبالفعل فزيادة على كونهم أكبر جماعة سكانية تتجمع في منطقة واحدة هي كوسوفو، فإنّ الألبان ينتشرون كذلك خارج كوسوفو، حيث تعتبرهم السّلطات المقدونية أكبر جماعة في مقدونيا بعد المقدونيين، كما أنّهم يشكلون كذلك أغلبية في منطقة أولشينجي **Ulcinj** بجمهورية الجبل الأسود[120].

---

[115] . Michel Roux, **la Guerre du Kosovo, Dix Clés pour Comprendre** (Paris : Éditions La Découverte, 1999), p. 11.

[116] . أنظر الملحق رقم 1 (خارطة إقليم كوسوفو).

[117].Michel Roux, **Les Albanais en Yougoslavie, Minorité Nationale Territoire et Développement** (Paris : Éditions de La Maison des Sciences de L'homme, 1992), p .27.

[118]. Paul Garde, **Fin de Siècle dans les Balkans** (Paris : Éditions Odile Jacob, 2001), p 168.

[119]. ROUX, Op. Cit., p.9.

[120] . Jean-Arnault Dérems**, Balkans la Crise** (France : Éditions Gallimard, 2000), p. 201.

وزيادة على هذا التوزيع الاستراتيجي، تتميز المجموعة الألبانية بنسبة التزايد حيث زاد عددهم بنسبة 164 % (من 463.742 حسب إحصائيات 1948 إلى 1.226.736 سنة 1981) وهذا في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الصرب و سكان الجبل الأسود من 27.5 % سنة 1948 إلى 11 % سنة 1981. واستعمل الصرب ظاهرة تكاثر الألبان في العدد كورقة لتخويف دول الجوار وجعل الأمم المتحدة تنظر إلى أزمة كوسوفو نظرةً أخرى انطلاقا من كون الألبان سيصبحون أغلبية في مقدونيا والجبل الأسود بعد سنوات، وبالتالي سيتكرر ما حدث في كوسوفو وتجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة للتدخل مجددا[121].

ومن خصوصيات كوسوفو أنها مقدسة لدى الألبان والصرب معا من منطلقات دينية، حتى أن الصرب لم يتقبلوا الامتداد الإسلامي الذي تمخض عن فتح كوسوفو سنة 1389، لذلك فإن فتح كوسوفو أثر ولازال في سياسة الصرّب تجاه المسلمين[122]، خاصة وأنهم يعتبرون كوسوفو مهدَ الإمبراطورية الصربية الأرثوذكسية ما يعكس شدة تعلّقهم بها[123]، فضلا على اعتبار أنها جزء من صربيا القديمة وبطبيعة الحال تتمتع بثروات معدنية ومنجمية من جهة، وتخوف الصرب سيناريو ألبانيا الكبرى وتداعي صربيا إلى قوميات[124].
ومن جهتهم يتمسك الألبان بالإقليم معتبرين أن وجودهم في المنطقة سابق لتواجد الصرّب، بدليل أنهم من سلالة الهيليرين الأمة المتواجدة في كامل غرب البلقان منذ الاحتلال اليوناني في القرن السابع قبل الميلاد، وأنهم طردوا إلى المناطق الجبلية بألبانيا أثناء هجرة السلاف ثم عادوا إلى كوسوفو منذ القرن الثالث عشر عندما فرَّ الصرب منها[125].
وعليه فإن كوسوفو تتميز بالاختلاف والتناقض الدائم بين النظرتين الصرّبية والألبانية حول إقليم كوسوفو، الأمر الذي جعل من الصعب الوصول إلى حد أدنى من الاعتراف بالطرف الآخر والتعايش معه ضمن كيان واحد.

---

[121]. Roux, Op., Cit., p. 11.

[122]. السماك، مرجع سابق ، ص. 14.

[123].Colonel La Mouche, **Histoire de la Turquie** (Paris : S.M.D, 1964), p. 11.

[124]. محمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة، ط. 2004)، ص.274.

[125].Tristan Landy, **La Bosnie Hier, Le Kosovo Aujourd'hui et Demain** (Paris : Éditions L'Harmattan, 2000), p. 59.

2.الخصوصية التصنيفية:

كان ألبان كوسوفو ضمن صربيا في وضع اجتماعي متدني مقارنة بوضع الجماعة المسيطرة، فقد كانت الجماعة الألبانية تمتلك القليل من القوة والنفوذ وتمارس عدداً أقل من الحقوق، ومحرومة من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى، خاصة وأنهم أقلية دينية (مسلمة) وسط أغلبية صربية مسيحية أرثوذكسية، فضلا على كونهم أقلية لغوية و قومية، مما انعكس على شعورهم بالغربة داخل الدولة المنتمين لها.

وتمتلك الأقلية الألبانية محددات الهوية الاثنية التي ذكرها "أنتوني سميث" من اسم وماضي مشترك وتاريخ وثقافة وإقليم وتضامن[126]، فقد شخصها الاسم كمجموعة وأضفى عليها درجة من التنظيم والاعتراف مابين أعضائها، وهي تعتقد بشكل راسخ بأن لها ماضي مشترك وتاريخ وذاكرة جماعية تلهمها معنويا وتزيد في إيمانها بالمصير الواحد، ولها ثقافة واحدة تشمل اللغة والدين وعادات اللباس والأكل ....، ولها إقليم معلوم تجتمع فيه الأحداث التاريخية، وكل ذلك مجتمع جعل ألبان كوسوفو يتميزون بالتضامن والتماسك.

3.خصوصية المعاناة والوضع الاقتصادي المتردي:

بدأت معاناة ألبان كوسوفو منذ انهيار الدولة العثمانية، واستمرت طيلة فترة الحكم الشيوعي الذي منع حتى حق ممارسة الحقوق الدينية.

وعبر الألبان عن رفضهم لوضعهم المتردي من خلال مثلا تنظيم مظاهرات سنة 1968 طالبوا فيها بالاستقلال[127]، ومع مطلع 1970أعلن القيادي الألباني "علي عزت بيغوفيتش" ميلاد البيان الإسلامي، تطرّق فيه للأقلية المسلمة وحياتها الدّينيّة[128]. ثم عجلت الاحتجاجات بإقرار دستور جديد سنة 1974 تضمن إصلاحات سياسيّة وعقائديّة دينيّة، ومنح بموجبه لكوسوفو حكما ذاتيا وحقّ التّمثيل في الرّئاسة الفيدراليّة وهامش من الحرّية

---

[126] .SMITH ,Anthony D., " **The Ethnic sources of Nationalism** , " in BROWN Michael E.,(ed**.) Ethnic Conflict and international Security** (Princeton,N.J., Princeton University Press,1993),pp.29.30.

[127].Paul Garde, **Fin de Siècle dans les Balkans** (Paris : Éditions Odile Jacob, 2001), p. 19.

[128].Alice Krieg- Planque, **« Purification Ethnique** » **Une Formule et son Histoire** (France : Éditions C N R S, 2003), pp. 111.112.

في التّصرّف في الأمور الدّاخلية ولم يعد لبرلمان صربيا حق التّدخل في قوانين يَصدرها البرلمان المحلّي[129]. وبذلك تمتعت كوسوفو باستقلال ذاتي وحكومة خاصة وبرلمان منتخب، واستخدمت اللغة الألبانية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام المحلية[130] .

وقد كان الغرض من دستور 1974 فرضَ الاستقرار في الإتّحاد الفيدرالي[131]، بانتهاج نظام يعتمد إدارة متنوّعة الأعراق تحكم بشكل دوري، إلا أن هناك من القوميين من رفض هذا النهج وطالب بالقوميّة العرقية والعقائديّة مستغلين في ذلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثّقافيّة التي لَمْ تتمكّن يوغوسلافيا من حلها مما انعكس على طبيعة التعايش بين الأقلّيات[132].

وتجسيدا لأهدافهم القومية قام الصرب بإلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو وحل برلمانها وفرض القانون الصربي عليها، ثم ضمها إلى صربيا تماما عام 1990، وهو ما زاد من حدة معاناة الألبان وتدهور الواقع المعيشي في كوسوفو، الأمر الذي عزز قناعة الألبان بوجود سياسة اجتماعية تمييزية لصالح الصّرب على حسابهم، وكمثال على ذلك كانت نسبة البطالة في كوسوفو الأكثر ارتفاعا، ففي الوقت الذي فاقت النسبة العامة في يوغسلافيا 16 % أي 1.5 مليون يوغسلافي بطال، بلغت في كوسوفو 25 % بينما لم تتجاوز في سلوفينيا 1.5 %[133]، مما جعل الألبان يشعرون بتوزيع غير عادل للثروة[134].

لقد عززت هذه الخصوصيات مجتمعة من قناعة ألبان كوسوفو في أكثر لتغيير واقعهم، خاصة مع التغييرات الحاصلة في يوغسلافيا وموجة استقلال جمهورياتها من جهة،

---

129. Landy, Op. Cit., pp.16. 17.

130 . خالد بن سلطان بن عبد العزيز، كوسوفا... التاريخ والمصير،في:

http://www.moqatel.com // 212.100.198.18/Mokatel/data/behoth/siasia-askaria4/kosovo

131.Charles Zorgbibe, **Histoire des Relations Internationales, du Schisme Moscou Pékin à L'après – Guerre Froide 1962 à nos Jours**(Paris : Éditions Hachette ,Tome 4, 1995), p. 38.

132.Svedor André Dizdarevic, « **Introduction, La Bosnie – Herzégovine Face à Son Avenir** », in **La Bosnie – Herzégovine, Enjeux De La Transition,** Ouvrage collectif, sous la direction de Christophe Solioz et Svedor André Dizdarevic(France : Éditions L'Harmattan, 2003), p. 26.

133.Evgen Bavcar,« **Yougoslavie** », in Encyclopedia Universalis, CD-Rom, 9ème version, 2004.

134. Landy, Op. Cit., p. 79.

والتغيرات الدولية كتفكك الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا من جهة أخرى، وعليه فقد ساهمت تلك الخصوصيات والتغيرات الداخلية والخارجية في تفجر نزاع كوسوفو.

ويتبين مما سبق أن نزاع كوسوفو حمل صفة "**اللبننة**"(**Libanisation**) لارتباطه بمتغيرات تتعلق بتقسيم المنطقة من الداخل، كما أنه ارتبط بعوامل خارجية أضفت عليه صفة "**البلقنة**" (**Balkanisation**).

وقد كانت سياقات "البلقنة" من الخارج و"اللبننة" من الداخل قوية الارتباط ومن الصعب الفصل بينها إلا لغرض تحليلي، وعليه فإن التفسير النوعي المتخصص للمسألة الألبانية يستوجب الجمع بين الجوانب الداخلية والخارجية للظواهر الجيوسياسية[135].

وبناء على ما تقدم فإن نزاع كوسوفو حمل خصائص محددة ومرَ بحركية معينة، وارتبط منشؤه بمتغيرات داخلية وخارجية. فما هي خصائص هذا النزاع؟ وما هي متغيراته؟

II.خصائص نزاع كوسوفو وحركيته:

1.II. خصائص المشكلة العرقية في كوسوفو وعلاقاتها المتداخلة:

يبدو نزاع كوسوفو للوهلة الأولى عبارة عن مواجهة عنيفة بين الصرب والألبان انطلاقا من اختلافات عرقية ودينية ولغوية، تجسدت اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا[136] في شكل قمع صربي سياسي واقتصادي وثقافي ضد الأقلية الألبانية من خلال تقييد الممارسة السياسية وفرض ضرائب مرتفعة والحرمان من بعض المهن والوظائف والإقامة المعزولة ومنع استعمال اللغة العرقية وتقييد ممارسة الشعائر الدينية.غير أن التمعن في مشكلة كوسوفو العرقية يسمح بحصر خصائص هذه المشكلة العرقية، ويوضح علاقاتها المتداخلة وهو ما يبينه المحوران التاليان من الدراسة.

[135] .Nicolas Bardos – Féltoronyi, **La Question Albanaise est-elle à nouveau Balkanisée ?** (Bruxelles : Editions complexe, 1999), p.35-36

[136]. BROWN Michael E, "Causes **and implications of Ethnic Conflict**," in BROWN Michael E., (ed.), **Ethnic Conflict and international Security** (Princeton: Princeton University Press, 1993), p.5.

II .1.1.خصائص المشكلة العرقية في كوسوفو:

اكتسبت مشكلة كوسوفو العرقية، انطلاقا من خصوصيات كوسوفو، الخصائص التالية:

1.النزعة الانفصالية: وقد ترسمت هذه النزعة في سياق سعي الألبان للحصول على الحكم الذاتي، أو السلطة السياسية والمراقبة الترابية بالانفصال عن صربيا و تأسيس دولة مستقلة، ونظرا لصعوبة تحقيق هذا المسعى، تحولت الجماعة الألبانية إلى حركة انفصالية.

2.الخصائص الدينية: حيث حملت مشكلة كوسوفو العرقية خصائص دينية قوية ضاربة في التاريخ وراسخة في الذاكرة الجماعية بالنسبة للعرقيتين الألبانية والصربية.

3.العنف: وهو عنف مزدوج تجسد عبر المجهود الذي بذلته الجماعة العرقية الألبانية للحصول على الاستقلال، والمجهود الصربي لمنع تلك الجماعة من تحقيق ذلك الهدف.

4.المغالاة في الوطنية:وتجسدت أكثر عبر سياسة الصربنة التي انتهجتها صربيا، وذلك بتغليب البعد الذاتي للأهداف القومية على البعد الموضوعي لاكتساب الشرعية السياسية[137].

II .1. 2.العلاقات المتداخلة للمشكلة العرقية في كوسوفو:

يستنتج مما سبق أن هناك علاقات متداخلة للمشكلة العرقية في كوسوفو، ويمكن حصرها في المظاهر التالية:

1. وضوح النزعة السياسية: وذلك من خلال سعى القوى الانفصالية القومية الألبانية إلى الاستقلال وتأسيس دولة وطنية مستقلة تماما.

2. اعتماد سياسة العنف المتزايد: فقد أدى خوف المجموعتين الألبانية والصربية من بعضهما البعض انطلاقا من الخوف على المستقبل الجماعي للمجموعات العرقية، أدى إلى استعمال العنف عبر هجمات وقائية ضد الآخر لوأد تهديده سواء كان تهديدا حقيقيا أم وهميا.

---

[137]. عصام نور،**الصراعات العرقية المعاصرة** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص ص 66. 67 .

3. بروز العوامل الدينية ووضوحها: حيث أشعلت التناقضات في المعتقدات الدينية بين المجموعتين الألبانية المسلمة والصربية المسيحية الأرثوذكسية، النزاع العرقي في كوسوفو على أساس عامل اللاتوافق الديني.

4.صعوبة احتواء المشكلة العرقية في كوسوفو: وذلك راجع إلى فشل محاولات حل مشكلة كوسوفو العرقية، و الذي تتحمل الفواعل الداخلية جزء من المسؤولية فيه. فقد أدى تحيز وأخطاء الدولة اليوغسلافية العرقية في سياستها العرقية إلى اشتداد المشاكل العرقية، فهي لم تتخذ الإجراءات المناسبة لمواجهة أوجه المشاكل العرقية المعقدة، بل ارتكبت أخطاء زادت في تفاقم التناقضات بين القوميات، وكمثال على ذلك أبقى دستور 1974 كوسوفو إقليما تابعا لصربيا رغم منحها صلاحيات جمهورية، لكن الحكم الذاتي الذي منح للألبان شجع بالمقابل النزعة الاستقلالية للجنس الألباني. وبدل مواجهة هذه النزعة الاستقلالية بعقلانية فقد تم حرمان كوسوفو من حكمها الذاتي، الأمر الذي أثار سخط الألبان. وفي سياق أخطاء التعامل مع الوضع فقد تدخلت صربيا واتخذت موقفا ضد الألبان اعتقادا منها أن من مصلحتها قمع الألبان والانتصار لصرب كوسوفو، وهي بذلك تكون قد انحازت تماما لجماعة ضد جماعة أخرى ومؤكدة بذلك عجزها في البحث عن إيجاد حلول توفيقية يرضي كل الأطراف.

وعلى ذكر الأخطاء في التعامل مع المشكلة العرقية في كوسوفو، يمكن القول أنه لو تم انتهاج سياسة توفيقية تأخذ بالحسبان الحاجات الأساسية للأقليات العرقية بشكل توفيقي يرضي جميع الأطراف، ربما كان ذلك سيمنع نزاع كوسوفو من التفاقم والتطور إلى أعلى مستوياته، كما تبينه الدراسة في المحور التالي.

3.1.II.تطور نزاع كوسوفو:

كان النزاع بين الألبان والصرب، في الجوهر، بمثابة منافسة بينهما حول أهداف واحتياجات روحية ومادية متناقضة، لكن هذه المنافسة انتقلت إلى مرحلة أخطر من خلال محاولة الصرب فرض حل خاص على ألبان كوسوفو وفرض إرادتهم وتفسيرهم باستعمال الوسائل المتاحة بما فيها القوة، بمعنى تحويل الخلاف إلى صراع عنيف.

وقد أخذ نزاع كوسوفو في البداية شكل رفض شعبي ألباني ضد محاولة الصرب لفرض لسياستهم غير العادلة، وتجاهل الحكومة الصربية التسلطية لحقوقهم المشروعة ، ثم تحول ذلك الرفض الألباني إلى مطالبة بالانفصال وبحقوق إقليمية محددة.

وقد كان النزاع الداخلي مزدوجا، فمن جهة كان يتمثل في نزاع بين الأقلية الألبانية والأغلبية الصربية ضمن صربيا ككل بما فيها كوسوفو، ومن جهة ثانية نزاع الأقلية الصربية مع الأغلبية الألبانية ضمن إقليم كوسوفو تحديدا، غير أن الثابت في ذلك هو أن النزاع كان نابعا من تضارب مصالح الألبان والصرب، وتنامي الشعور بتهديد هذه المصالح المتناقضة فجر النزاع بينهما، وهو النزاع الذي أخذ شكلين ، سلمي وعنيف.

ففي شكله السلمي، تحققت المصالح المتعارضة باستخدام آلية مقننة تمثلت في دستور 1974 وما أعطاه من حقوق للأفراد والجماعات، وكان بمثابة "نطاق سلام" منع تحول التناقضات بين الصرب والألبان إلى نزاع عنيف.

وتحول النزاع إلى نزاع عنيف عندما تخل الصرب عن دستور 1974 وقاموا بإلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو سعيا للسيطرة على الألبان، وتحقيق المصالح والأهداف الخاصة بهم.

لكن ما هي الأسباب المفسرة لنزاع كوسوفو وتطوره إلى عنف؟ وما هي محددات ذلك؟

المطلب الثاني: المتغيرات الداخلية لنزاع كوسوفو

لعب المتغير الداخلي، خاصة المتعلق بالفرد صاحب القرار، دورا كبيرا في نشوء وتطور نزاع كوسوفو، وكان للمدخل النفسي حضورا قويا لتفسير جانب منه.
وتبين الدراسة في هذا المحور مدى تأثير التركيبة النفسية لصانع القرار على إدراكه وعلى عملية صنع القرار. وفي مستوى التحليل الجماعي، تحلل الدراسة مصادر النزاع عبر المجتمع والدولة.

1.المدخل النفسي لتفسير نزاع كوسوفو:

يرجع سبب نزاع كوسوفو لعوامل حسية وغريزية مرتبطة بالعاطفة، وهي عبارة عن رغبات مكبوتة استدعى تحقيقها استعمال العنف. فمن جهة سعى ألبان كوسوفو للاستقلال وتحقيق ذاتيتهم، في حين تمسك الصرب بكوسوفو بسبب مكانتها التاريخية وسموها في ذاكرتهم الجماعية.وقد اصطدمت رغبتا الطرفين، فكان اللجوء للقوة وسيلة لتحقيق الأهداف المتناقضة.
وقد ظهر جليا تأثير التركيب النفسي لشخصية الزعيم الصربي "**سلوبودان ميلوزيفيتش**" (**Slobodan Milosevic**)، المطبوع بغرائز حب السيطرة والتسلط والانتقام والتوسع. فقد مارس"ميلوزيفيتش" سياسة الصربنة على كوسوفو لإرضاء تلك الرغبات الكامنة في أعماق طبيعته البشرية، الأمر الذي ساهم في ردة فعل الألبان وتفجر النزاع .
وكانت سياسة "ميلوزيفيتش" وسيلة لبقاء جماعته وشعبه وتعزيز ولائها له، وعليه فإن سياسته العدائية ضد الألبان كانت نابعة من حرصه على تفادى توجيه العداء للذات القومية[138]. ومن جهة أخرى كان تصرف "ميلوزوفيتش" انعكاسا لشخصيته الكارزمية (**Charismatique**)، وصفة التسلط التي تميز بها حيث كان رفاقه في اللجنة المركزية، يسمونه "لينين الصغير" لشدة تسلطه وصرامته مع مرؤوسيه[139].

---

[138].أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** (مصر: المؤسسة المصرية العامة للكتاب،1986) ، ص ص.183.182.

[139] . إريك لوران، **حرب كوسوفو الملف السري**(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط.1، 1999)، ص. 11.

وهكذا كان النزاع، بالنسبة لميلوزيفيتش، يتماشى مع ما ذهب إليه "جون كارل فلوجل" (John Carl Flugel) بخصوص كونه وسيلة لتجميع فئات الأمة وتوحيدها على هدف مشترك ومصلحة عامة[140]، فهدف ميلوزيفيتش كان تحقيق صربيا الكبرى وقد سعى لتحقيقه منذ توليه السلطة، وسياسته في كوسوفو كانت مجالا لترجمة شعوره الانتقامي ووسيلة لتوحيد فئات الأمة على هدف مشترك انطلاقا من إثارة وعي الناس أكثر بتاريخهم وولاء لقوميتهم، وبذلك أخفى المصلحة الشخصية و أبرز المصلحة العامة. و وظف ميلوزيفتش التاريخ لتوحيد الصرب على هدف واحد، وشجعهم على استخدام القوة لتحقيق ذلك الهدف، فقد خطب أمام مليون صربي في كوسوفو يوم 23 جوان 1989، في الذكرى 600 لمعركة "ميرل" الأسطورية مع العثمانيين، وذكرهم بالشعب الصربي "المهان"، الذي يجب أن يتخلص من عقدة "الدونية" و يحتل مكانه "كأكبر أمة في المنطقة"، و"يستعيد سيادته القومية حتى ولو بمواجهات مسلحة إذا اقتضى الأمر ذلك[141].

وقد ساعدت الأوضاع في صربيا في إثارة حماسة ميلوزيفتش، وبالتالي تحفيز مؤشرات النزاع، حيث أن الشعب كان محبطا ومتذمرا ومستعدا نفسيا أكثر للحرب، فأتاح له النزاع فرصة لتفريغ طاقته العدوانية تجاه العدو التاريخي المتمثل في ألبان كوسوفو. وقد كان رد فعل الصرب آليا على أساس مسلمات تكونت في العقل الباطني من خلال تجارب سابقة والنظرة التاريخية التقليدية للألبان المسلمين، وانعكاسا لما هو موجود في عقول الصرب، خاصة صناع القرار منهم، فالمشاعر والتصورات القومية العدائية أفضت إلى إثارة نزاع كوسوفو، حيث تم تفعيل التوترات العرقية الكامنة واستغلت لأغراض سياسية[142] .

ويصب تفسير" نظرية المرآة أو النظرة التماثلية" لطرفي النزاع* في نفس الاتجاه، حيث أن الشعور العدائي المتولد، والأنماط الفكرية للطرفين الذين دخلا في مواجهة عدائية لفترة طويلة، ترتب عنه تحديد مفهوم العدو الذي تجب محاربته، وأدى هذا الشعور النفسي إلى

[140]. عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية -العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945- 1985** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2001)، ص. 31 .

[141] . لوران، مرجع سابق، ص. 12.

[142]. Roux, Op. Cit., p.16.

* **انظر الفصل الأول من الدراسة.**

ضغط الصرب على حكومة بلغراد لتدمير الألبان، وضغط الألبان على قيادتهم للاستعداد لمواجهة ذلك التهديد، ما أدى إلى سيطرة مزاج الحرب على الطرفين كنتيجة للمبيتات العدائية تجاه بعضهما البعض. وقد ساعد الشعور النفسي العدائي للطرفين على اندلاع النزاع بينهما، من خلال معادلة تصعيدية بدأت بوصول شك كل طرف إلى مداه ما جعله يفسر التحرك الدفاعي للطرف الآخر بأنه موجه ضده، فاتخذ إجراءات أثارت بدورها الطرف الآخر الذي زاد من تحركاته الدفاعية لتتأكد بذلك شكوك الطرفين [143].

ويستنتج مما سبق أن النزاع كان محصلة لمعادلة تصعيدية لفعل ورد فعل، وكمثال على ذلك تسلسل الأحداث التي بدأت بدخول الجيش الاتحادي إلى كوسوفو في فيفري 1989 على وقع تصريح ميلوزيفيتش الذي عبر فيه عن عدم قدرة أي قوة توقيف شعب صربيا بعد اليوم [144] ، ثم إقدام ميلوزيفيتش على إلغاء الحكم الذّاتي لكوسوفو في 23 مارس 1989 ثم حل برلمان كوسوفو في 2 جويلية 1990، وهي إجراءات رد عليها الألبان باجتماع ثلثي نواب مجلس كوسوفو سراً في 7 سبتمبر 1990 لصياغة دستور جديد أقر بموجبه ميلاد جمهورية كوسوفو مستقلة وديمقراطية، لترد السلطات الصربية مجددا بتحرير دستور أنهى فعلياً الحكم الذّاتي لكوسوفو، وقامت بتشجيع استيطان الصّرب لكوسوفو لتغيير البّنية السكّانية، وبذلك أعاد التيار القومي الصربي كوسوفو لصربيا[145].

وفي نفس سياق سياسة الصربنة دائما، قامت السلطات الصربية بتسريح الألبان من الوظائف العمومية ومن أجهزة الجيش والشرطة، مما دفع بالألبان إلى إنشاء نظام موازي (تربوي وبرلمان ومستشفيات...) تحت إشراف الرابطة الديمقراطية لكوسوفو بقيادة إبراهيم روغوفا[146]، وأعلنوا ميلاد جمهورية كوسوفو[147]، الأمر الذي اعتبره الصرب تهديدا لمصالحهم فردوا عليه بسياسة أكثر قمعا للألبان.

---

[143] . أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** (مصر: المؤسسة المصرية العامة للكتاب،1986)، ص ص . 190.189.

[144] . لوران، **مرجع سابق**، ص.13.

[145]. Landy, Op. Cit., p. 75.

[146].Ghebali (V.Y), « **Le Kosovo Entre la Guerre et la Paix** », In **Défense Nationale**, N° 7, (Août - Septembre 1999), p. 65.

[147] .مجدي نصيف، **حرب البوسنة و الهرسك** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993)، ص. 114.

والشاهد مما سبق أن وتيرة النزاع تصاعدت انطلاقا من معادلة فعل ورد فعل اعتمدت على الإدراك الذي حكمته الضغوطات النفسية إلى درجات كبيرة.

لكن بالرغم من أهمية العامل النفسي في نشأة نزاع كوسوفو، فهذا لا يعني أن النزاع كان حقيقة نفسية خالصة، فالشعور بالإحباط كان فعلا من أهم أسباب التوتر الاجتماعي وأن انتشاره أدى إلى زيادة العدوان وفجر النزاع، لكن من المؤكد أن هناك عناصر أخرى كانت بمثابة آليات حركة أدت إلى اندلاع النزاع من منطلقات نفسية.

2.العوامل المؤثرة في تشكيل إدراك وتصرفات صناع القرار ومنها العوامل النفسية:

تفسر نظرية صنع القرار*، جانبا من نزاع كوسوفو، حيث أن مسار هذا الأخير تحدد وفق إدراك صناع القرار للموقف والمشكلة التي واجهتهم ونظرتهم إلى الأهداف، وبالتالي كان نزاع كوسوفو محصلة تفاعل داخل الوحدات القرارية على مستوى طرفي النزاع نشأ في شكل قرار أدى إلى حالة تأزم داخلي.

فقد كان يحكم قرارات ميلوزيفيتش عامل السعي لتحقيق أقصى قدر من المنفعة العامة للصرب ومنفعته الذاتية أيضا، وفي نفس الوقت كان في حالة صراع نفسي جراء الخوف من تضييع كوسوفو وإسقاط المصداقية على وعوده للصرب. و من جانبهم كان الألبان في حالة صراع نفسي جراء التأكد من فشل المسعى السياسي، الأمر الذي رجح كفة الخيار العسكري، وزاد من وتيرة التوتر بين الصرب والألبان.

ومن العوامل التي زادت من مخاوف الصرب وأثرت على قرارات ميلوزيفيتش، عامل التزايد السكاني الألباني، خاصة وأن بعض "الديموغرافيين" ذهبوا إلى كون وتيرة التزايد الألباني ستجعل من الألبان خلال 70 سنة أكثر من الصرب في جمهورية صربيا، وحينها

* تركز نظرية صنع القرار على العوامل المؤثرة في تشكيل إدراك وتصرفات صناع القرار بما فيها العوامل النفسية. فالنزاع الدولي حسب هذه النظرية هو نتيجة لإدراك صناع القرار للموقف أو المشكلة، ونظرتهم إلى الأهداف، الظروف والفواعل الأخرى، ويصبح النزاع محصلة التفاعل داخل الوحدات القرارية في الدول المتصارعة، و ينشأ في شكل قرار يؤدي إلى حالة التأزم الدولي. فالدوافع الذاتية لصانع القرار من أسباب النزاع الدولي حيث ترتبط عملية صنع القرار بالتركيبة النفسية للشخص، الذي يتخذ القرار وفق إدراكه، وهذا الإدراك يحدد مدى عقلانية عملية اتخاذ القرار.

يمكنهم أخذ السلطة بطريقة شرعية بالانتخابات[148]. وقد أثرت هذه التحليلات ومثيلاتها على إدراك ميلوزيفيتش وانعكست على قراراته، من خلال إلغاء الحكم الذاتي لكوسوفو واستخدم القوة العسكرية ضد الألبان، ما شجع الألبان من جهتهم على اعتماد الخيار العسكري، وعليه فإن القرارات التي كانت مرتبطة بالظروف القائمة وبإدراك صناع القرار على مستوى الطرفين صعدت من اللااستقرار وفجرت النزاع.

ومع ذلك يمكن القول أن نزاع كوسوفو ارتبط أكثر بالتركيبة النفسية لميلوزيفيتش ونظرته للألبان، وذلك وفق ما ذهب إليه " **كالفي هولستي**"(**Kalevi Holsti**) في مثاله عن الغني والفقير[149]، فالفارق بين الصرب والألبان لم يسبب في حد ذاته النزاع، إنما سلوك الصرب انطلاقا من ذلك الفارق هو الذي سبب النزاع، وهو الفارق العددي وميزان القوة الذي كان في صالحهم.

وعليه يتبين أن البعد الذاتي لصناع القرار ومعلوماتهم ورؤيتهم والأجواء الشعبية في بلادهم أثرت في طبيعة قراراتهم التي فجرت نزاع كوسوفو، وبالتالي يبدو هذا الأخير كقرار مباشر لصناع القرار.

لكن في الحقيقة يعتبر نزاع كوسوفو محصلة لعدة أسباب أدت إلى تضارب في المصالح والقيم بين طرفي النزاع، فصانع القرار على مستوى طرفي النزاع كان أمام مجموعة من المصالح القومية لمجموعته العرقية ودولته مقابل مصالح قومية للطرف الآخر، بل وحتى أطراف دولية أخرى، وبالتالي فإن صنع القرار الذي أفضى إلى نزاع كوسوفو كان أيضا محصلة لتفاعل صانع القرار مع الوسط الدولي. وهذا ما يقود الدراسة إلى استكشاف المتغيرات الخارجية التي ساهمت في تفجر نزاع كوسوفو.

---

[148]. Roux, Op.Cit., p.24.

[149]. Kalevi J.Holsti, **Peace and War: Armed Conflicts and International Order**, **1648-1989** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p.7.

المطلب الثالث: المتغيرات الخارجية لنزاع كوسوفو :

أثرت العوامل الخارجية في استفحال مطالب الأقليات والأزمات العرقية، ومن هذه العوامل انهيار المعسكر الشرقي وسيطرة الاتجاه الليبرالي الذي يركز على قضايا حقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى تبلور عملية تدويل مسائل حقوق الإنسان والحريات الفردية على حساب مبدأ عدم التدّخل في الشؤون الداخلية للدول، وشجع على تصاعد المطالب الانفصالية وإثارة النزاعات، كما كان الحال مع نزاع كوسوفو، الذي تمثلت المتغيرات الخارجية في إثارته في المتغيرات التالية:

1.تتابع الأحداث الدولية وتفكك يوغسلافيا:

أثرت التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي، وتتابع الأحداث الواحد تلو الآخر إلى ما يعرف باسم "**تأثير الدومينو**"[*]، على يوغسلافيا بصفته نظاما فرعيا للنظام الدولي، وانتقال ذلك التأثير لجمهوريات يوغسلافيا كأنظمة فرعية للنظام "اليوغسلافي".

فقد جعل استقلال جمهوريات يوغوسلافيا ألبان كوسوفو، الذين كانوا في وضع سيئ في صربيا، يطمحون إلى ركوب موجة الاستقلال، لكن انهيار السلطة الشاملة للحكومة المركزية في يوغسلافيا وانتهاء التجربة اليوغوسلافية التي بدأها تيتو أدى إلى تمركز السلطة في بلجراد وتقوية القومية الصربية، كان يتعارض تماماً مع مطامح الألبان في كوسوفو[150]، وأدى هذا التعارض إلى تفجر النزاع بين الطرفين.

وكان للنخب دورا هاما في ظهور التوتر في كوسوفو كنظام فرعي لصربيا، فتلك النخب ما إن استشعرت الخطر على أمنها ووضعها الداخلي تحركت بشكل ساهم في التوتر. وكمثال على ما سبق اتخاذ النخب الصربية الحاكمة إجراءات عدوانية ضد ألبان كوسوفو بهدف تدعيم تلك النخب لمركزها الداخلي، الأمر الذي زاد من حدة التوتر الذي فجر

[*] تراهن نظرية الدومينو على أمر تشبيه الدول المتجاورة بقطع الدومينو و التي يؤدي سقوط واحدة منها إلى سقوط المجموعة بأكملها، و بطريقة أخرى نظرية الدومينو، على التأثير على العنصر القوي فيرتدع العنصر الضعيف .

[150] . مايك ليكسون، **تحليل الصراعات**، في:
http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

النزاع، خاصة وأن صربيا كان نظاما غير مستقر يتميز بقوة عناصر التوتر مثل التباين الديني والثقافي والإحساس بغياب الأمن القومي وتضارب المصالح القومية.

كما أثرت عوامل أخرى على النخبة المحلية التي ساهمت في إثارة نزاع كوسوفو، مثل:

1.عدم رضا النخبة عن وضعها المحلي وشعورها بالتهديد جراء أحداث النظام الدولي.

2. انفلات سيطرة النخبة داخل صربيا (النظام السياسي) على النظم الفرعية وبالأخص المجتمع القومي الألباني الذي تتولى حكمه.

3. تأثير الموارد المتاحة للنخبة الحاكمة في صربيا وقدرتها على تعبئة هذه الموارد. وتتطابق النقطة الأخيرة إلى حد ما بالنسبة لنزاع كوسوفو، مع ما ذهب إليه "**مورتون.أ. كابلان**" (**Morton A Caplan**) حول السلوك الصراعي لوحدات نظام توازن القوة الخاضع للنموذج السلوكي لهذا النظام، فصربيا سعت لزيادة قدراتها وعارضت قيام قوة ألبانية أو تحالف ألبان كوسوفو مع ألبانيا من شأنه تهديد مركزها المسيطر، وعلى هذا النحو كان نزاع كوسوفو في جوهره صراع من أجل القوة.

ومن جهة أخرى فإن صربيا كنظام كان يضم أنظمة فرعية غير متجانسة أهمها النظام الفرعي لكوسوفو، مصالحها متضاربة، ما أدى إلى التصادم لتحقيقها. وهذا الطرح يتوافق مع رأي "**كارل دوتش**" (**Karl Deutsch**) و"**دافيد سنجر** (**David Singer**)، في اعتبار ظاهرة استقرار النظام هي وليدة استقرار وحداته، وأن استمرار بقاء الوحدات يتوقف على عدم تمكن وحدة قومية من السيطرة على باقي الوحدات[151]. وبالنسبة ليوغسلافيا فقد تفاقمت ظاهرة عدم الاستقرار عندما سعت صربيا إلى السيطرة على باقي الوحدات.

2.اللا توافق الحضاري (الديني والثقافي):

ينطبق على نزاع كوسوفو ما ذهبت إليه نظرية "**المعرفة المتنافرة**"(**Cognitive Dissonance**)حيث كان النزاع محصلة للخلافات الناشئة عن اختلاف محتويات ومفاهيم الكلمات لدى الأطراف المتصارعة[152]، والتي تعمقت بفعل التباين الديني بينهم.

---

[151] . ا رسلان ، مرجع سابق ،ص ص253-955.

[152]. رسلان، مرجع سابق ، ص ص. 155-160.

وبناء على ما تقدم فإن نزاع كوسوفو يعد أحد نماذج "**صدام الحضارات**"، والذي تفضل الدراسة تسميته باللاتوافق الثقافي بين الألبان والصرب، على غرار نزاعات ما بعد الحرب الباردة وحلول النظام العالمي الجديد، حيث أصبح الصراع قائما بين الحضارات وأضحى هناك اعتبارا أكبر للدين والأسرة والدم والعقيدة، وهي العناصر التي تجمع الناس أكثر وتقربهم لبعضهم وتجعلهم يحاربون من أجلها. وفي حالة كوسوفو كان الدين عنصرا محوريا وقوة مركزية حركت الألبان والصرب وحشدتهم، خاصة في ظل وجود حضارتين أساسيتين هما المسيحية والإسلام ليس بينهما في اعتقاد طرفي النزاع، أي شيء مشترك على الإطلاق، لذلك فالحرب بينهما أمر حتمي.

3.القوة ونزاع كوسوفو :

كانت القوة والسعي لتأكيد الذات وتضخيمها من المتغيرات البارزة في نزاع كوسوفو، حيث كان تصرف طرفي النزاع نابع في الغالب مما يملكانه من إمكانيات مادية وعسكرية.

وقد نشأ نزاع كوسوفو بسبب الحاجة إلى القوة القومية والسعي لتحقيق المزيد منها جراء غياب فاعلية جهاز أعلى مثل نظام ديمقراطي يتولى وظيفة القسر بشكل يكفل الضمان والحماية للأنظمة الفرعية سواء كانت أقاليم مثل كوسوفو، أو مجموعات عرقية كما هو الحال مع الألبان. فالعلاقات الداخلية كانت تتحدد بما يتوافر لكل فاعل من عوامل وإمكانات القوة تمكنه من تحقيق أهدافه وحماية مصالحه، لهذا سعت صربيا لزيادة قوتها وفرض إرادتها، ما حرك الجمهوريات وجعلها تدعم قوتها الذاتية وتتمسك بخيار الاستقلال، وهو ما تحقق لكل من سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك.

ورأت صربيا في نية الألبان السير على خطى تلك الجمهوريات تهديدا مباشرا لها، فاستجمعت قوتها لقمعهم، وقد شجع ميزان القوة الذي كان في صالحها على عدم التراجع في اعتماد الخيار العسكري ضد ألبان كوسوفو[153]. وقد كانت صربيا مدفوعة إلى انتهاج هذا المسعى بعدما تنامت قوتها إلى حد قارب مستوى القوة المهيمنة.

---

[153]. C.Chiclet, «**Aux Origines de l'Armée de libération du Kosovo** », Le Monde Diplomatique, (Mai 1999), pp.6.7.

فصربيا "ميلوزيفيتش" وفق ما يمكن استخلاصه من نظرة "كينيث أورغانسكي" (**Kenneth Organski**)، لم تلجأ إلى الحرب إلا حينما أدركت تماما أن أمامها فرصة كبيرة لتحقيق النصر.

وبناءا عليه يمكن القول أن نزاع كوسوفو والحرب التي شنها الصرب على الألبان مردها في الأول اختلال ميزان القوة لصالح الصرب، وفي مرحلة ثانية كان السعي لتحقيق ميزان القوة سببا للحرب الثانية التي خاضها الحلف الأطلسي ضد صربيا، فهدف الحرب الثانية كان يتمثل في تحقيق ميزان القوة الذي أسس بدوره للاستقرار، وساعد على البحث عن حلول سلمية للنزاع.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك تداخلا وتناغما في نفس الوقت بين الذاتي والموضوعي، وبين المحلي والدولي، الأمر الذي يجعل من الصعب حصر أسباب النزاعات الدولية، التي تبقى تشكل موضوع دراسة وتحليل بالغي الأهمية، لكن البحث عن طرق التعامل مع النزاعات لا يقل هو الآخر أهمية، خاصة في ضوء ما أفرزه النظام العالمي الجديد من اعتماد متزايد للقوة بما فيه مجال التدخل وحل النزاعات، وهو ما يقود الدراسة إلى تناول محور أطراف نزاع كوسوفو وأبعاده.

المبحث الثاني: أطراف نزاع كوسوفو وأبعاده

تتميز النزاعات العرقية بتعدد أطرافها مما يصعب حلها، ففضلا عن الأطراف الرئيسية، هناك أطراف ثانوية وأخرى لها تأثير على الأحداث.

المطلب الأول: البعد الوطني لنزاع كوسوفو:

شمل هذا البعد الأطراف القاعدية أو المباشرة داخل كوسوفو، وتمثلت في الجماعة الصربية كأقلية أرثوذكسية ذات عرق سلافي من جهة، وجماعة مسلمي ألبان كوسوفو ذات الأغلبية في كوسوفو من جهة ثانية.

وقد شكلت هاتان الجماعتان الفاعل الأساسي والمستقل للنزاع وكانتا السبب الرئيسي في تفعيله، وذلك بفعل الاختلاف العرقي كسبب مباشر، خاصة وأن حدة الاختلاف العرقي زادت من حدة النزاع. وقد تجلت الاختلافات العرقية في السلوكيات النزاعية لطرفي النزاع خاصة من جانب الطرف الصربي.

1. الجماعة الصربية في كوسوفو وهدفها:

رأت الجماعة الصربية في كوسوفو انطلاقا من نسبتها التي تصل 4% أنها أقلية مضطهدة من جانب الألبان داخل كوسوفو، وهو ما جعل صربيا تتدخل لدعم الجماعة الصربية في كوسوفو على حساب الألبان على اعتبار نفس الانتماء العرقي والعقائدي، وذلك استجابة لاستنكار الجماعة الصربية للعنف الذي كانوا يزعمون التعرض له من طرف الألبان، وبناء عليه قامت القومية الصاعدة في بلغراد باستغلال اتهامات وتخوفات الأقلية الصربية في كوسوفو وأسست عليها لحملة قمع ضد الألبان[154].

وتجدر الإشارة إلى أن الطرف الصربي كان يضع قضايا الهوية الدينية والعرقية في أولويات نزاعه مع ألبان كوسوفو، وأن الهدف الرئيسي للأقلية الصربية كان يتمثل في القضاء على الألبان والانضمام إلى الدولة الأم صربيا.

---

[154]. J.-M.De Waele, K. Gjeloshaj, **De la question Albanaise au Kosovo** ? (Bruxelles: Editions Complexe, 1999), p.28.

2.الجماعة الألبانية في كوسوفو وهدفها:

تشكل الجماعة الألبانية الأغلبية في كوسوفو بنسبة تقدر بحوالي 90%، وهي تدين بالإسلام، وقد ظلت تابعة لصربيا بنص دستور سنة 1946 م مع تمتعها بحكم ذاتي تقلص تدريجيا إلى أن ألغي بالكامل في دستور 1963 م، قبل أن يعيد دستور 1974م تثبيته وتوسيع نطاقه، ومع ذلك ضل الألبان يطالبون بالاستقلال عن صربيا ومنح كوسوفو درجة الجمهورية في إطار يوغسلافيا الفيدرالية[155] . وقد كان الهدف الرئيسي للجماعة الألبانية في كوسوفو من وراء ذلك هو تحقيق الاستقلال الذاتي، ثم التوجه نحو تحقيق الاستقلال التام، وربما الانضمام إلى ألبانيا الأم.

ومع بداية انهيار الاتحاد اليوغسلافي وتفككه، راحت جمهورياته تأخذ طريقها نحو الاستقلال التام، الأمر الذي شجع ألبان كوسوفو على العمل لتحقيق ما حققه غيرهم.إلا أن حركية موجة الاستقلال كان يحكمها ميزان القوة بدرجة كبيرة، وهو الميزان الذي كان في صالح الصرب على حساب ألبان كوسوفو ، وحدد مسار نزاع كوسوفو وتطوره.

3.ميزان قوة طرفي النزاع

أثر عامل قوة وموارد طرفي نزاع كوسوفو في سير النزاع وتطوره. فقد كان لدى الجانب الصربي أغلبية مصادر القوة التي ورثها من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية القديمة، بما في ذلك جيش وشرطة قويين. أما ألبان كوسوفو فكانوا يملكون أسلحة محلية وأخرى حصلوا عليها بعد انهيار ألبانيا. وكان الوضع الاقتصادي سيئ، لكن الصرب كانت لهم موارد أكبر للبدأ بها. فقدراتهم العسكرية كانت إذن أكبر من قدرات ألبان كوسوفو الذين اعتمدوا على حرب العصابات لإشاعة جو من الخوف بين السكان الصرب المستهدفين[156]، ضمن منهجية تعاملهم إزاء السياسة الصربية، والتي كانت على النحو التالي.

---

155 . راغب السرجاني، **قصة كوسوفا بين التاريخ والواقع**، في:
http://www.islamstory.com/elsergany/Article.aspx?ArticleID=16.50&SectionID=0

156. آن هندرسون، **تحليل الصراعات** ، في:
http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

4. تعامل ألبان كوسوفو مع السياسة الصربية

تمثل رد الألبان على سياسة الصرب في انتخاب برلمان جديد في 24 ماي 1992 واختيار "إبراهيم روغوفا" رئيسا، وقاموا بإنشاء أجهزة أمنية موازية للأجهزة الحكومية، مع الإشارة إلى أن المجموعة الأوروبية رفضت الاعتراف بكوسوفو كإقليمٍ مستقل، واعتبر وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في مؤتمر ماستريخت(**Maastricht**) في 1992، أن الانتخابات كانت من طرف واحد وأن الاقتراع كان سريا ولم يكن ديمقراطيا[157].

وكان ذلك الاقتراع السرّي من أسباب تحوّل الحياة السّياسيّة الألبانية ذاتها، حيث أفرزت الانتخابات تصالحًا وتقاربًا بين القوى السّياسيّة والعّسكرية الألبانية في كوسوفو، من خلال بناء مجتمع مدني موازي كمستشفيات ومصالح إدارية[158].

وقد برز في إطار مواجهة الألبان للسياسة الصربية اتجاهين: سياسي وعسكري.

1.4. الاتجاه السياسي التفاوضي:

كان يمثل هذا الاتجاه "تجمع كوسوفو الديمقراطي" بزعامة "إبراهيم روغوفا"، الذي أسس مؤسسات اجتماعية وسياسية موازية للمؤسسات الصربية لضمان حقوقهم وتوفير الخدمات لهم، ومقاطعة الأنشطة الحكومية المركزية في إطار سياسة المقاومة غير العنيفة[159].

وقد كانت تسعى السياسة إلى تسوية النزاع السياسي في كوسوفو بإشراف دولي يحقق الاستقلال أو يرقى بالوضع الدستوري لكوسوفو إلى وضع جمهورية في إطار الفدرالية اليوغسلافية مع صربيا والجبل الأسود آنذاك. وقد اتسم موقف أنصار الاتجاه السياسي السلمي بالسمات التالية:

1.الالتزام بالنهج السلمي وافتقاده القدرة على المساومة .

2.الاستجابة للضغوط الدولية والصربية لافتقاده أوراق ضغط تفاوضية داخلية.

157.Tomasso Di Francesco, « **Pour une Paix à L'Irlandaise au Kosovo** », in Le Monde Diplomatique, N°536(Novembre 1998), p. 20.

158.Jean-Arnault Dérems et Sébastien Nauvel, « **Le Kosovo Entre Massacres et Marchandages** », In **Le Monde Diplomatique**, N° 529(Avril 1998), p. 7.

159.أبو بكر الدسوقي،" ألبان كوسوفا بين التفاوض والقتال،" **السياسة الدولية**، ع. 137(جويلية 1999)،ص.90.

3. الالتزام بورقة الحل السلمي السياسي دون الالتزام بورقة هدف الاستقلال، حيث تعددت تنازلاته من الاستقلال إلى قبوله بحكم ذاتي لا يحدد ما بعده.

4. الرهان على الموقف الدولي للضغط على الصرب من أجل التفاوض والحوار.

وقد نجح هذا الاتجاه السياسي في تكوين مؤسسات موازية للمؤسسات الصربية، ومقاطعة الأنشطة الحكومية المركزية في إطار سياسة المقومة غير العنيفة، لكنه لم يمنع من زيادة حدة القمع الصربي، حيث ألغت الحكومة الصربية المدارس الألبانية وفرضت حظرا على استخدام اللغة الألبانية في وسائل الإعلام وفي الجامعات والمدارس، وطردت عددا كبيرا من أساتذة الجامعة والأطباء والمهنيين، وأغلقت المستشفيات في وجه الألبان[160].

ومن جهة أخرى لم يلتفت اتفاق دايتون للسلام(**Les accords de Dayton**) سنة 1995 إلى كوسوفو، حيث وضع حدا للنزاع في البوسنة والهرسك، من دون الالتفات إلى مشكلة كوسوفو، الأمر الذي عزز فشل سياسة اللاعنف التي انتهجها الألبان، فلا التدخل الدولي حدث، ولا سلطات صربيا أظهرت بادرة للتفاوض، بل أن الصرب انتهجوا سياسة عنف وتطهير عرقي، ما ساهم في بلورة خيار العمل العسكري وبروز اتجاهه[161].

2.4.اتجاه العمل العسكري:

بناء على المعطيات السابقة قرر الألبان إنشاء جناح عسكري لحماية جماعتهم العرقية، من خلال جيش تحرير كوسوفو الذي ظهر في بداية 1996، وأعلن عن وجوده في جويلية 1997 قبل أن يبدأ مقاتلوه في الظهور العلني مطلع افريل 1998[162].

وقد تكون الجيش بعدد لا يزيد عن 200 جندي ثم زاد ليصبح حسب معلومات وزارة الدفاع الأمريكية في حدود 20.000 مقاتل، وقد خاض عمليات مسلحة ضد الصرب ما أدى إلى تصاعد أعمال العنف التي فجرت الوضع في كوسوفو مطلع 1998، الأمر الذي

---

[160] الدسوقي، مرجع سابق، ص.90.

[161]. محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1 ، 2004) ص. 228.

[162]. الدسوقي، مرجع سابق، ص.90.

دفع السلطات الصربية إلى الشروع في حملة عسكرية استهدفت في الظاهر عناصر جيش تحرير كوسوفو، لكن ارتكبت في إطارها أعمال تطهير عرقي واسعة ضد المدنيين[163].

و قد اتسم الاتجاه العسكري من جهته بالسمات التالية:

1.الالتزام الثابت بتحقيق الاستقلال عن طريق العمل العسكري.

2. القدرة التكتيكية في استخدام القوة لتعزيز مكانته التفاوضية وعدم تجاهله في أي تسوية.

3.إبداء قدر من البراغماتية للتعامل مع متغيرات الأزمة، وطرح خيار بديل للاستقلال الفوري كسقف أدنى للمطالب الألبانية، مع ضمان حق تقرير المصير للألبان بعد الفترة الانتقالية[164].

[163].محمد يعقوب، مرجع سابق.ص. 229.

[164]. الدسوقي، مرجع سابق، ص.92.

المطلب الثاني: البعد الإقليمي لنزاع كوسوفو:

تجلت معالم البعد الإقليمي للنزاع من خلال تدخل الدول القريبة على الخصوص، وهي صربيا التي ساندت الجماعة الصربية، وألبانيا التي وقفت بجانب الجماعة الألبانية.

1. تدخل السلطات الصربية واليوغسلافية:

كانت صربيا ضمن هذا البعد فاعلا رئيسيا في النزاع، وكان تدخلها حسب التفسير الواقعي يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق المصلحة المتمثلة في الحفاظ على وحدة التراب الوطني و زيادة القوة من خلال التوسع، وهذا فضلا عن القرابة العرقية وهدف حماية الأقلية الصربية المضطهدة من ألبان كوسوفو. ومن أدلة ذلك المسعى الصربي المرسوم الصادر في مارس 1990 والذي تضمن ما عرف ببرنامج جمهورية الصرب لاستعمار إقليم كوسوفو، فقد تم بموجبه دعم الميزات التي تمنح للصرب الراغبين في الاستقرار في كوسوفو، واستبعاد الألبانيين من الوظائف والمراكز المؤثرة، بالإضافة إلى اعتماد خطة لتغيير التركيبة السكانية لصالح الصرب عن طريق ترحيل أعداد كبيرة من المسلمين، واستخدام إغراءات مادية لاجتذاب الصرب للعيش في الإقليم[165].

كما بادر الصرب بتشكيل حكم صربي خالص في كوسوفو، وفرضوا شرطة داخلية بعناصر صربية فقط وشكلوا وحدات عسكرية وفرقا للدفاع الذاتي[166]. وقد تلقت هذه التشكيلات في مطلع سنة 1998 مساعدة القوات المسلحة اليوغسلافية بحجة محاربة من وصفوا بإرهابيي وانفصاليي جيش تحرير كوسوفو، وهو وصف مزدوج للألبان يلخص المبادئ السياسية والقانونية التي قدمتها السلطات آنذاك للتأكيد على أن كوسوفو جزء من جمهورية صربيا من جهة والاتحاد اليوغسلافي ككل، وبأن له الحق بصفته دولة ذات سيادة استخدام القوة لحماية وحدته الترابية والحفاظ عليها، وإزالة خطر القوات المتمردة التي تعتمد الإرهاب، حسب زعمها[167].

---

[165]. خالد بن سلطان ، مرجع سابق.

[166]. أحمد بهي الدين،" كوسوفا لا تزال تبحث عن حل،" **السياسة الدولية**، ع. 136 (أفريل 1999)، ص. 214.

[167]. Barbara Delcourt, **La Position Des Autorités Serbes et Yougoslaves au Sujet du Kosovo** (Bruxelles :Editions Complexe,1999), p.97.98.

2.تدخل دولة ألبانيا:

تعتبر ألبانيا من الأطراف التي أثرت على مسار النزاع، فهي تعتبر الدولة الأم بالنسبة لألبان كوسوفو، فهما من نفس العرق ويدينون بنفس الدين الذي يعد عامل محوري في تعزيز الروابط وبناء المواقف، بالإضافة إلى تأثير التراكمات التاريخية حيث أن ألبانيا لم تنس صدامها في حرب البلقان الثانية مع صربيا التي احتلت جزءا من أراضيها من بينه إقليم كوسوفو، مع العلم أنه وبموجب اتفاق 27 ماي 1913 فقد أنهت الدول العظمى حرب البلقان واعترفت بدولة ألبانيا بحدودها الحالية من دون كوسوفو التي ضُمت مع الجبل الأسود ومقدونيا إلى صربيا.

وعليه كان موقف ألبانيا خلال بداية تفجر نزاع كوسوفو مساندا لألبان كوسوفو انطلاقا من سعيها لاسترجاع الإقليم المقتطع من أراضيها، وقد بنت ألبانيا تدخلها كطرف في النزاع من منطلق المصلحة الوطنية على أمل استكمال وحدتها الترابية باسترجاع إقليم كوسوفو، فتبنت إستراتيجية تنافسية ضد صربيا، وعبرت عن تمسكها بالإقليم في عديد التصريحات الرسمية التي كانت تؤكد على استحالة وجود ألبانيا دون كوسوفو ولا كوسوفو دون ألبانيا، لهذا عمدت ألبانيا إلى فتح حدودها خلال حرب كوسوفو لاستقبال اللاجئين الألبان، وسمحت لحلف شمال الأطلسي بإدارة عملياته العسكرية انطلاقاً من الأراضي الألبانية؛ ومنحه حق استخدام موانئه ومجاله الجوي.

كما كانت ألبانيا تلح على ضرورة الإطاحة بالرئيس الصربي بكافة الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية؛ لأن وجود نظام ميلوزيفيتش لا يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وكانت تلح على ضرورة تحقيق الحلف انتصاراً مقنعاً من أجل مستقبل السلام والأمن في أوروبا.غير أن تطورات مسار النزاع جعل ألبانيا تتراجع على الأقل عن تمسكها بمطلب استرجاع الإقليم المتنازع عليه، وضمه إلى أراضيها [168].

---

[168] . خالد بن سلطان، مرجع سابق.

3.موقف مقدونيا:

كان موقف مقدونيا من الأزمة حرجا، فمن جهة كانت تعد ملجأ للاجئين الألبان، و في الوقت نفسه كانت السلطات المقدونية تتخوف من انعكاس ذلك على تركيبتها السكانية المشحونة بالتوترات العرقية، خاصة مع تعداد 23 % من إجمالي سكانها من ذوي أصل ألباني، لذلك تشددت مقدونيا في شأن السماح بدخول اللاجئين أراضيها[169] .

وعلى العموم يمكن القول أن صربيا وألبانيا كانتا بالدرجة الأولى دولتا مستوى البعد الإقليمي للنزاع، وشكلتا دورا ديناميكيا في مراحل النزاع، لكن هذا لا يعني أن دولا أخرى من البلقان مثل مقدونيا و كرواتيا التي لها هي الأخرى أقليات في كوسوفو لم تكن معنية بالنزاع، فالثابت هو أن النزاع لم ينحصر في حدود إقليم كوسوفو، بل امتد ليشمل بعض الدول البلقانية، التي تفاعلت مع النزاع بشكل متفاوت حسب مستويات مصلحتها.

[169] . خالد بن سلطان، مرجع سابق.

المطلب الثالث: البعد الدولي لنزاع كوسوفو

شهد نزاع كوسوفو تورط أطراف دولية لها مصالح إستراتيجية في منطقة البلقان، وتمثلت أساسا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا (جماعة الاتصال)*، فضلا عن المنظمات الدولية ذات النفوذ كالأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والحلف الأطلسي[170].

وأصبح تدخل القوى الدولية الفاعلة في مسألة كوسوفو ذو دلالة مع انطلاق الحملة العسكرية اليوغسلافية في 28 فيفري 1998 في "درينيتشا"(**Drenica**) في قلب كوسوفو ضد قاعدة محلية لجيش تحرير كوسوفو، حيث أخذ الغرب على السلطات الصربية واليوغسلافية قمعها للمدنيين وتهجيرهم وتهديم منازلهم[171].

ويمكن تقسيم البعد الدولي للنزاع في كوسوفو إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تتعلق ببداية الأزمة الألبانية وتدويلها خلال عامي 1997/1998، وارتكزت على العمل السّياسي السّلمي.
- **المرحلة الثانية:** و شهدت تفجر الأزمة في 1999 وتدخّل الحلف الأطلسي.

I .المرحلة الأولى من البعد الدولي لنزاع كوسوفو :

تجسد البعد الدولي لنزاع كوسوفو في مرحلة أولى من خلال محاولات التسوية السلمية التي كانت على النحو التالي:

1.I.محاولات التسوية عن طريق الدبلوماسية غير الرسمية:

تمثلت هذه محاولات التسوية السلمية في مساعي المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني، وذلك راجع إلى كون الدول الغربية آنذاك لم تبادر بالقيام بدور وقائي في كوسوفو. وتجسدت محاولات حل النزاع في إطار الدبلوماسية غير الرسمية في

* تشكلت مجموعة الاتصال في أفريل 1994 لتنسيق عمل المجموعة الدولية في البحث عن حل لنزاع البوسنة، بع فشل مبادرات المجموعة الأوروبية و منظمة الأمم المتحدة. وهي مكونة من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا و ألمانيا.

170 . تيد فايفر، **تحليل الصراعات**، في:
http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

171 . Roux, Op. Cit., p. 50.

بعض المساعي المتمثلة في حلقات الحوار التي قام بها طلبة مـن بلغـراد و بريـشتينا، و مساعي" سانت ايجيديو" و مؤسسة "بيرتلزمان"(**Bertelsmann Foundation**) التي استضافت اجتماعات ونظمت موائد مستديرة[172].

I.2. اعتماد الدبلوماسية الرسمية للتسوية:

لم تبادر الدبلوماسية الرسمية باعتماد مبادرات وقائية في كوسوفو ولم تتحرك إلا بعد أن تفجرت الأوضاع و أنبئت باحتمال تهديد أمن واستقرار منطقة البلقان و أوروبا عموما.
وقد كان انشغال الأطراف الثالثة المتدخلة مبني على تصورين:

1.فض النزاع يتعلق بإمكانية مقابلة حاجات ألبان كوسوفو الأساسية وتحقيق مصالحهم بمنحهم الاستقلال الكامل بالقوة.

2. ضمان احتياجات ألبان كوسوفو دون اللجوء إلى استخدام القوة.

وقد حاولت الأطراف الوسيطة في نزاع كوسوفو (ممثلة في مجموعة الاتصال المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا) تحقيق مكسب لكل طرفي النزاع عن طريق ممارسة التأثير عليهما وعلى الدوائر الهامة المساندة لهما لإقناعها بتوسيع الفضاء السياسي الذي يمكن أن تتحقق في ضوئه تسوية سياسية مقبولة للطرفين. وعلى هذا الأساس دعت مجموعة الاتصال طرفي النزاع لمفاوضات سلام في رامبوييه بفرنسا، وأكدت لهما ضرورة وقف العنف والعمل على التوصل لتسوية سلمية للنزاع بطرق التفاوض، كما حرصت على وحدة الأراضي اليوغسلافية وسيادتها وحماية حقوق القوميات في إقليم كوسوفو. ولم تشر خطة السلام لمسألة الاستفتاء لتقرير مصير كوسوفو، الأمر الذي تحفظ عليه الألبان، في الوقت الذي اعتبر الصرب النزاع مسألة داخلية، ونتيجة لذلك لم تسفر المفاوضات عن توقيع أية وثيقة رسمية باستثناء تعهد الطرفان بالتشاور مع قيادتيهما والعودة لاستئناف المفاوضات[173].

---

[172]. محمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** (الجزائر: دار هومة، ط.2004)، ص ص.275.274.

[173]. يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 229.

اقتصرت المرحلة الأولى من الأزمة بين 1997 و1998 على العمل السياسي السلمي، وقد استمرت خلالها سياسة العنف الصربي تجاه ألبان كوسوفو، وتمسك اتجاه "إبراهيم روغوفا" بالحل السلمي السياسي كآلية لتحقيق الاستقلال بطريق الحوار والتفاوض وتعبئة مساندة القوى الكبرى. وفي هذا السياق قبل الألبان فكرة الحوار بشرط أن يكون مع ممثلي الاتحاد اليوغسلافي وليس مع ممثلي الحكومة الصربية وبوجود وسيط دولي، كما قبلوا بمحددات المبعوث الأمريكي" ريتشارد هولبروك" (**Richard Holbrooke**)، في إجراء الحوار من دون المطالبة باستقلال كوسوفو كشرط مسبق.

وقد تم بالفعل عقد لقاء بين "روغوفا" و"ميلوزيفيتش" دون وسيط دولي، في 15 ماي 1998 وهو اللقاء الذي تمخض عنه الاتفاق على مواصلة الحوار والإبقاء على فكرة الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المؤقت لمدة ثلاث سنوات، من دون تحديد ما بعدها.
ورغم ذلك استمرت سياسة القمع وعمليات الإبادة العرقية ضد ألبان كوسوفو، ولم يحترم الصرب حتى الاتفاق المؤقت الذي تم بين المبعوث الأمريكي "ريتشارد هولبروك" و"سلوبودان ميلوزيفيتش" في أكتوبر 1998 الذي كان هدفه إنساني يسهل على الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية والغذائية للاجئين الألبان.

وبدأ الحلف الأطلسي في هذه الأثناء يهدد بالتدخل العسكري كإستراتيجية ردعية للصرب، في الوقت الذي عادت المساعي الدولية لتأخذ طريقها مجددا عن طريق مجموعة الاتصال الدولية التي تقدمت بخطة "رامبوييه" للتسوية التي تمخضت عن المفاوضات التي جرت في جولتين:[174]، وهي المفاوضات التي كانت بمثابة بداية المرحلة الثانية من البعد الدولي لنزاع كوسوفو.

---

[174]. خالد بن سلطان، مرجع سابق.

II.المرحلة الثانية من البعد الدولي لنزاع كوسوفو:

1.II. دور مجموعة الاتصال:

أعدت مجموعة الاتصال الدولية(الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا) تفاصيل التسوية السياسية لمستقبل كوسوفو، وعلى أساسها أجرى طرفا النزاع في 6 فيفري 1999 محادثات غير مباشرة في رامبوييه برعاية فرنسا وبريطانيا ممثلتين في وزيري خارجيتيهما.

وقد ارتكزت خطة التسوية على شقين: سياسي وعسكري.

1.الشق السياسي:تضمن ثلاث نقاط هي:

أ .منح كوسوفو حكما ذاتيا ديمقراطيا يتمثل في مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وإعطاء الإقليم حرية ليدبر شؤونه، ليتم إجراء استفتاء بعد ثلاث سنوات لتقرير المصير.

ب .تسليم جيش تحرير كوسوفا أسلحته.

ت . سيطرة الصرب على وحدة الأراضي والاحتفاظ بسوق مشتركة وسياسة نقدية، وكذلك السياسة الخارجية والجمارك.

2. الشق العسكري :

وهو الشق الذي اعترض عليه الصرب، حيث تضمن تهيئة قوات لحفظ السلام قصد ضمان تطبيق الشق السياسي، على أن تمول هذه القوات الدول الأوروبية عامة[175].

وبعد مرور أسبوع من دون التوصل إلى نتائج ايجابية، لجأت مجموعة الاتصال الدولية إلى منح الوفدين الصربي والألباني أسبوعا كمهلة إضافية، والتي تقرر تمديدها إلى 23 فيفري 1999 حيث انتهت باتفاق مؤقت في الجانب السياسي فقط يتعلق بحكم ذاتي لكوسوفو لمدة ثلاث سنوات يتحدد بعدها مصير كوسوفو عن طريق استفتاء عام، بالإضافة إلى الاتفاق على لقاء الطرفين مجددا في فرنسا في 15 مارس 1999 لاستكمال المفاوضات[176].

---

[175]. خالد بن سلطان، مرجع سابق.

II .2.الدور الأوروبي:

تجسد هذا الدور في مساعي الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي(**OSCE**).
فقد شجع الاتحاد الأوروبي العمل الدبلوماسي لجماعة الاتصال قصد إجبار طرفي النزاع على قبول الحلول المقترحة عليهما، وفي نفس الوقت كانت له قناعة بضرورة الاستعداد لاستخدام القوة بواسطة الحلف الأطلسي على أساس سابقة أزمة البوسنة والهرسك.
وتجسدت المبادرة السلمية للاتحاد الأوروبي من خلال مساهمته في منح مساعدة مالية لصالح الجمعية الإنسانية للاجئي كوسوفو، وتعيين السفير النمساوي " ولفجانج بتريش" (**Wolfgang Petritsch**) في سبتمبر 1998 كممثل خاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو لتدعيم قرارات مجموعة الاتصال[177].
أما منظمة الأمن والتعاون الأوروبي فقد اعتبرت أن مسألة كوسوفو لم تعد داخلية نظرا لاتساع حجم انتهاك حقوق الإنسان، وقد تقدمت في 11 مارس 1998 باقتراح على بلغراد لتطبيق "خطة عمل سياسية" على ضوء ما توصلت إليه مجموعة الاتصال، وهو ما قوبل بالرفض على أساس أنه تدخلا في الشؤون الداخلية ويمس بالسيادة، كما تم رفض أي تعاون إلا بشرط قبول عضوية يوغسلافيا الفدرالية في المنظمة الأوروبية[178] .
وأمام هذا التعنت الصربي بات التدخل السياسي والدبلوماسي من خلال مستويات أعلى أمرا ضروريا، وهو ما تمثل في دور مجلس الأمن.

III.دور مجلس الأمن:

أصدر مجلس الأمن سنة 1998 عددا من القرارات حول نزاع كوسوفو، انطلاقا من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة*، وتضمنت هذه القرارات في مجملها الدعوة إلى إيجاد حل سياسي بطريقة الحوار والوسائل السلمية، وتمثلت هذه القرارات في:

---

177 . Paul GARDE, Kosovo : Missile intelligent et chausse - pied rouilé, in : politique **internationale**, no 84, été 1999.
178 . Victor Yves GHEBALI, Le Kosovo entre la guerre et la paix, in : Défense National, Août- Septembre 1999.

* أنظر الملحق الخاص بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. القرار 1160 الصادر في 31 مارس 1998:

أيد مجلس الأمن في هذا القرار جهود التسوية السلمية، وأدان الأعمال العدائية ضد المدنيين وأعمال العنف من الطرفين، وألح على إتباع الطرق السلمية، و ضرورة التزام الدول الأعضاء بسيادة ووحدة الاتحاد اليوغسلافي الإقليمية، وأيد منح كوسوفو قدرا أكبر من الاستقلالية والإدارة الذاتية، وهدد باتخاذ إجراءات في حال الفشل في التوصل لحل سلمي. ولم يشر مجلس الأمن أن الموقف يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[179].

2. القرار 1199 في 23 سبتمبر 1998:

أصدر مجلس الأمن هذا القرار على إثر زيادة عمليات العنف وارتفاع عدد اللاجئين إلى الدول الأوروبية كتأكيد للقرار السابق،، وعبر فيه عن قلقه إزاء تدفق اللاجئين على البلدان المجاورة، ودعا إلى ضرورة وقف أعمال العنف كافة للحد من تدهور الوضع الإنساني، والسعي إلى تسوية سلمية من خلال الدخول في حوار مباشر ودون شروط مسبقة بين الجانبين[180] . كما حذر القرار من كارثة إنسانية حتمية وتهديد الأعمال العسكرية للسلام والأمن في المنطقة إذا لم تتوقف أعمال العنف فورا[181].

3. القرار 1203 في 24 أكتوبر 1998 :

على نفس منوال القرارات السابقة، أصدر مجلس الأمن القرار 1203 ليؤكد فيه مجددا الالتزامات السابقة، ويطالب بالانصياع الكامل والسريع لها[182].

لكن رغم وضوح مضامين تلك القرارات لم تلق اهتماما، وشهد الوضع تدهورا ملحوظا للأوضاع الإنسانية في كوسوفو، الأمر الذي زاد من قلق أعضاء الحلف الأطلسي [183].

---

[179] . روبرت جاكسون، **ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)،ص.505.

[180] . خالد بن سلطان، مرجع سابق.

[181]. SOLANA Javier ,**"NATO's Success in Kosovo**," Foreign Affairs (November– December 1999), p.116.

[182] . خالد بن سلطان، مرجع سابق.

المبحث الثالث: منحنى نزاع كوسوفو

إن تطبيق منحنى النزاع على النحو الذي تناولته الدراسة في الفصل الأول على نموذج كوسوفو، جعل الدراسة تركز على ثلاثة مستويات أساسية هي السلام المستقر والأزمة والحرب، مع الإشارة إلى أن ما بعد الحرب كمستوى رابع للنزاع ستتناوله الدراسة لاحقا. فنزاع كوسوفو كغيره من النزاعات العنيفة لم يظهر فجأة وبدون مقدمات، فقد سبقته بوادر أقل عنفاً وخلافات وتوترات غير عنيفة، وكان عامل اختلاف الدين واللغة من الأسباب الأساسية وراء نشوب النزاع بين الألبان والصرب[184].

كما لعبت التناقضات بخصوص تاريخ كوسوفو دورا هاما في النزاع، فكل طرف كان يتمسك برؤيته الخاصة حد التطرف، فضلا على أن الطرفين كانا يحملان دوما بوادر الخلاف المفضي إلى النزاع، الذي وصل إلى أعلى مستوياته وهو مستوى الحرب، فكيف سار منحنى نزاع كوسوفو ليصل هذا المستوى ؟

المطلب الأول: مستوى السلام المستقر:

تستدعي فهم مستوى السلام المستقر كمستوى أول من منحنى نزاع كوسوفو، العودة إلى يوغوسلافيا إبان حكم الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، ثم الانتقال إلى فترة كفـــاح الألبان لنيل الاستقلال.

1.السلام المستقر في يوغوسلافيا تحت قيادة تيتو:

حافظ جوزيف بروز تيتو (**Josip Broz Tito**)، على توازن معقد بين الجنسيات المتعددة ليوغسلافيا، ولم يكن الهدوء مرتكزاً على التفاهم والقيم والأهداف المشتركة التي يتميز بها السلام الدائم، بل نابعا من خلال حكومة مركزية قوية قمعت الصراع التقليدي

[183].روبرت جاكسون، مرجع سابق، ص.506 .

[184]. دان سيرور، **تحليل الصراعات**، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

بين القوميين، وأجبرت كل القوميات على الالتفات حول إيديولوجية واحدة ليوغسلافيا الجديدة، تتشكل من مزيج عقائدي تحت مبادئ الاشتراكية [185].

فقد تم الحفاظ على السلام والاستقرار من خلال قوة الحاسمة وإدارة معقدة للجنسيات المتعددة، وهنا برزت مهارات تيتو السياسية التي عززها وضعه كزعيم مقاومة أثناء الحرب العالمية الثانية لتحقيق التوازن والقوة المركزيين.

ومن جهة أخرى ساهم شعور اليوغسلاف بالفخر للمكانة الدولية المميزة التي حظيت بها يوغسلافيا، في تقوية التماسك الداخلي.

وقد شهدت يوغسلافيا، بما فيها كوسوفو، تحت قيادة تيتو فترة ممتدة من السلام المستقر، حيث تم إخماد المشكلات العرقية الكامنة الذي تغاض عنه الغرب نظير موقف يوغسلافيا من السوفيات. وعليه يمكن القول أن يوغسلافيا تيتو كانت تتمتع بسلام مستقر في أغلب الأحيان، بالرغم من تسجيل بعض الاضطرابات الاجتماعية، فالفترة عموما كانت فترة من السلام المستقر إلى حد ما، في معظم عهد تيتو، والوضع كان مستقراً نوعاً ما إذا ما تعلق الأمر بالصراع[186].

2.الكفاح لنيل الحكم الذاتي

سعى ألبان كوسوفو إبان حكم تيتو إلى التمتع بقدر أكبر من حرية التعبير عن الرأي فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة، وكان عام 1968 مشهورا بالاحتجاج السياسي عبر العالم واستغله الألبان للقيام بتظاهرات تطالب بمزيد من الامتيازات من سلطات بلغراد.

وقد اضطرت يوغسلافيا في هذه الأثناء إلى اعتماد شبه انفتاح سياسي، فأدخلت تعديلات دستورية لإعطاء الوحدات الاتحادية مسؤولية أكبر في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصلت صلاحياتها الأقاليم الخاضعة لصربيا إلى مستوى الجمهورية، واتسمت سياسة الرئيس تيتو حينها بلا مركزية الإدارة السياسية، وابتعاد الحزب الشيوعي عن الممارسة المباشرة للسلطة[187]

---

185 .جوفان جورفيك، **يوغسلافيا مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي**(القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر، د.ت)، ص.56.

186 .دان سيرور، ، مرجع سابق.

187 .حسين عبد القادر، **انشطار يوجوسلافيا: دراسة تاريخية تحليلية** (واشنطن: مركز الدراسات العربي– الأوروبي،1996)،ص.68.

و في هذا السياق، تحول كوسوفو إلى "إقليم" داخل جمهورية صربيا، و سُمح لقادة الحزب الشيوعي في كوسوفو برفع العلم الألباني تحت العلم اليوغوسلافي، وتم تأسـيس جامعـة جديدة في بريشتينا عاصمة كوسوفو، مع تدريس المقـررات التعليميـة باللغـة الألبانيـة وإدراج كتب دراسية بالألبانية في النظام الدراسي لكوسوفو، وساهمت هذه الإجراءات في تعزيز استقرار السلام.

وقد تأكدت تلك المكتسبات بدستور 1974 الذي أظهر يوغسلافيا كدولة تقوم على الوحدات الاتحادية كاملة الأهلية، مع إقرار حق تولي ممثل كل وحدة، بما فيها كوسـوفو، رئاسـة الدولة الاتحادية لمدة سنة[188].فقد منح دستور 1974 كوسوفو مرتبة قريبة من الجمهورية، حيث أصبح لها حكومة ودستور محلي، وباتت تتحكم في الأنظمـة القانونيـة والتعليميـة وأصبح بإمكان الألبان التحرك بشكل مستقل عن السلطة المركزية.

ويتبين مما سبق أن دستور 1974 كان يمثل جهداً لحفظ السلام المستقر، من خلال منح كل الأجزاء المحورية ليوغسلافيا قدراً كبيرا من الحكم الذاتي لإدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت كيان يربط الكل معاً هو الحزب الشيوعي اليوغسلافي، الذي كان بمثابة القوة الأيديولوجية الموحدة لأجزاء يوغوسلافيا المختلفة.

والثابت فيما سبق أن عام 1974 كان محطة هامة لكوسوفو من خلال حكم ذاتي غير مسبوق في تاريخها، ومكانة شبه مساوية لجمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي.

لقد كان هدف تيتو من وراء هذه الإصلاحات هو الحد من المشاعر القومية والرغبة في الانفصال داخل كوسوفو[189]. لكن الألبان لم يشعروا قط بأنهم في وطنهم داخل يوغسلافيا، نظراً لوجود اختلافات تتعلق باللغة والأصل والعادات والدين مع بقية اليوغوسلافيين الذين هم على عكس الألبان من أصل سلافي[190].

---

188 . عزة جلال،" كوسوفو جذور الصراع في البلقان،" **السياسة الدولية**، ع 137(يوليو 1999) ، ص.82.

189 . آن هندرسون، مرجع سابق.

190 . يلبر باجراكتاري، **تحليل الصراعات**، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

وبالمقابل ساهمت تلك الإصلاحات والمكتسبات في زيادة قلق صرب كوسوفو وتخوفاتهم، في الوقت الذي لم تكن تلبي كل طموحات الألبان، الأمر الذي أبقى على مشاعر الإحباط. وعلى إثر موت تيتو، عادت صربيا من جديد كعنصر مسيطر على الاتحاد اليوغسلافي، ليدخل الصرب والألبان في مستوى الأزمة الذي أخذ أوجه عدة.

المطلب الثاني: مستويات الأزمة في نزاع كوسوفو

هدفت يوغسلافيا التيتوية من وراء منح الحكم الذاتي الموسع لكوسوفو إلى إضعاف صربيا، لهذا رأى قادة صربيا أن تقوية صربيا يمر عبر قرار إلغاء الحكم الذاتي وكان حدثا حاسما لاندلاع أزمة كوسوفو، مع العلم أن جذور الأزمة تعود إلى بعيد وفاة تيتو.

1. وفاة تيتو وتفكك يوغوسلافيا :

بعد وفاة تيتو في 1980، تولت السلطة هيئة رئاسية من ثمانية أعضاء يمثلون الجمهوريات الست وإقليمي فويفودينا وكوسوفو، وكان هناك تناوب على منصب الرئيس مما كفل قيادة غير دائمة ممثلة لجميع المجموعات. لكن السلطة المركزية أصبحت غير فعالة وساءت المشكلات الداخلية بشكل خدم أكثر صربيا، التي كانت المستفيد الأول من بقايا هياكل السلطة المركزية كونها أقوى الجمهوريات فتمركزت كل مقومات القوة فيها، وقد استخدم الصرب القومية الصربية كوسيلة للاحتفاظ بالسلطة[191]، وبسط النفوذ.

ومقابل مسعى صربيا لبسط نفوذها، سعت باقي الجمهوريات لتحقيق مصالحها بعيدا عن سلطة بلجراد، فبدأت الأوضاع تزداد تدهورا خاصة الوضع الاقتصادي الذي زادته الأزمة الاقتصادية عمقا، والتي انعكست سلبا على مستوى معيشة المواطنين ومستويات التضخم، مما كان مؤشرا على بداية التفكك على طول الخطوط القومية[192].

2. السياسة الصربية بعد وفاة تيتو:

شرع الصرب في إعادة النظر في سياسة تيتو، حيث أصدرت الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون (المركز الروحي لإعادة القومية الثقافية الصربية)، في 1985 مذكرة شرحت الوضع في يوغسلافيا واتهمت تيتو باعتماد سياسة تمييزية ضد الصرب وصربيا[193] .

وقد ركز الصرب في سياسة التغيير على التهديد الألباني، حيث اعتمدت على مواجهة الصعود القوي للحركة القومية الألبانية بقمع واسع النطاق، وعلى سبيل المثال تم في

[191]. مايك ليكسون، مرجع سابق.

[192]. دان سيرور، مرجع سابق.

[193]. دانيال برومبرغ، **التعدد وتحديات الاختلاف. المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**(بيروت: دار الساقي ط.1، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، 1997)، ص ص. 178.179.

الفترة من 1981 إلى 1992 استجواب حوالي 000 .800 شخص من طرف الشرطة، (584373 حسب السلطات المحلية)، وبالموازاة مع ذلك كان صرب كوسوفو يستنكرون العنف الممارس ضدهم ويبالغون في إظهار تخوفهم، الأمر الذي استغلته القومية الصاعدة في بلغراد، وأسست عليه في اعتماد سياسة الصربنة، فكان مصير الأقلية الصربية في كوسوفو إحدى أولى أوراق "ميلوزيفيتش" لتقوية حكمه[194] .

ومن جهة أخرى ساهمت الاختيارات الاقتصادية الفاقدة للشفافية في زيادة فجوة فارق العائد الوطني لكل ساكن بين الجمهوريات، وانتهت سياسة لامركزية الاقتصاد إلى قطيعة سنوات الثمانينات، التي تميزت بتراكم الأزمات (أزمة اقتصادية، أزمة بين المجموعات القومية، وأزمة مؤسسية)[195].

وقد دفعت هذه المعطيات والتحولات بألبان كوسوفو إلى زيادة احتجاجاتهم التي شرعوا فيها منذ 1981، حيث طالبوا بترقية كوسوفو إلى جمهورية سابعة، لكن العكس هو الذي حصل، حيث ألغي الاستقلال الذاتي سنة 1989 إثر تعديل الدستور المعتمد(تزامنا مع الذكرى المئوية السادسة لمعركة كوسوفو)، وتم حل برلمان كوسوفو في 1990، الأمر الذي قلص حقوق الألبان أكثر[196]. وقد اندرجت تلك الإجراءات ضمن برنامج "ميلوزيفيتش" الذي اعتبره الصرب برنامجا ثوريا مزدوجا، فهو ثورة قومية استعادت إقليمي فويفودينا وكوسوفو، وثورة مضادة للبيروقراطية استهدفت تجديد حكم جامد وغير قادر على إدراك المصالح الحقيقية للأمة الصربية[197] .

ومقابل هذه السياسة الصربية إزاء كوسوفو، كانت باقي الجمهوريات تتجه أكثر نحو تفككها، وكانت نبرة الحديث عن الحرب في تصاعد في ظل التهديدات والاتهامات التي

[194] . A.Garapon, « **Avant 1989 : la différenciation des Albanais**», in A.Garapon, O.Mongin (éd), **Kosovo un drame annoncé** (Paris : Michalon, 1999), p.20.
[195] . Christophe Chicklet, **l'Importance de la question Albanaise** (Bruxelles : éditions complexe, 1999), p.28.
[196]. **Le Kosovo dans la crise yougoslave, l'éclatement de la Yougoslavie**, dans : www.monde-diplomatique.fr
[197].Ignacio Ramonet, « **Paradigme yougoslave** », Le Monde diplomatique, vol.38, n° 453(décembre 1991), p.1.

كانت تطلقها مختلف الأطراف بارتكاب جرائم وأفعال غير مبررة وعدائية، وهي اتهامات أدت إلى تصعيد أعمال العنف وانتقلت بمنحنى النزاع من سلام غير مستقر إلى أزمة.

وفيما يخص كوسوفو تحديدا، فإن الإجراءات التمييزية المتخذة إزاء الألبان دفعت بهم إلى اعتماد مقاومة سلمية جماعية ومنظمة تحت قيادة الرابطة الديمقراطية لكوسوفو(LDK)، والتي أفرزت نظاما موازيا حقيقيا بمؤسسات خاصة[198] .

لكن مع نهاية 1995 برزت حقائق أثبتت عدم فاعلية السياسة السلمية، حيث تمت تسوية الصراعات الاثنية في يوغسلافيا السابقة آنذاك، واختتمت بتوقيع اتفاقات دايتون للسلام في البوسنة في 14 ديسمبر 1995 دون الالتفات إلى وضع ألبان كوسوفو، وهكذا بدأت سياسة المقاومة غير العنيفة والعناصر المعتدلة بالتراجع، مقابل صعود عناصر راديكالية تفضل العمل المسلح لتحقيق الطموحات الألبانية، وعلى رأسها "جيش تحرير كوسوفو" الذي أعلن عن وجوده منذ فيفري 1996 من خلال حملة تفجيرات استهدفت نقاط صربية[199]. وبذلك شهد منحنى النزاع انتقالا إلى مستوى الحرب.

---

198. **Le Kosovo dans la crise yougoslave,** op. Cit.

199. عصام نور، **الصراعات العرقية المعاصرة**(مصر. مؤسسة شباب الجامعة،2004)، ص. 73.

المطلب الثالث: مستوى الحرب في نزاع كوسوفو

تضمن مستوى الحرب من منحنى نزاع كوسوفو حربين، حربا أولى بين الصرب وألبان كوسوفو، وحربا ثانية لحلف شمل الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصرب. وقد سميتا في صلب الدراسة مجازا الحرب الأولى والحرب الثانية.

1.الحرب الأولى ضمن نزاع كوسوفو:

يعتبر شن القوات المسلحة الصربية هجوما ضد جيش تحرير كوسوفو في فيفري 1998 بداية للمصادمات العنيفة واسعة الانتشار بين الطرفين، وانتقل به النزاع إلى مرحلة الحرب.

وقد سعت القوات الصربية إلى تدمير جيش تحرير كوسوفو واستعادة السيطرة على الإقليم، لكن القوات الصربية النظامية والشرطة الصربية شبه العسكرية بالغت في مواقف عديدة في ردة فعلها إزاء استفزازات جيش تحرير كوسوفو، حيث طردت النساء والأطفال ونهبت أملاك حتى من لا علاقة مباشرة لهم بمقاتلي جيش تحرير كوسوفو، وأعدمت الكثير. وبحلول صيف 1998 كانت هناك عمليات عسكرية كبيرة تشنها القوات الصربية ضد جيش تحرير كوسوفو الذي اعتبره الصرب منظمة إرهابية، واستخدموا هذه الورقة لتبرير استخدام القوة لإعادة النظام والأمن في الإقليم، وقد استعملت السلطات الصربية مجموعة من الأحداث كحجج لتأكيد اتهاماتها، مثل المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة(حوالي 60 طن من السلاح القادم من ألبانيا وأوروبا الغربية تم استرجاعه)، وجود مقاتلين أجانب في كوسوفو(خاصة المنطلقين من ألبانيا)، وتدهور الأمن (من جانفي إلى سبتمبر 1998، مقتل 75 شرطيا و110 مدنيا منهم 55 ألبانيا، 229 ضحية اختطاف واغتصاب[200] .

ولقد انعكست الحملة الصربية سلبا على ألبان كوسوفو، وأفرزت أزمة إنسانية جراء لجوء نزوح الآلاف منهم، وبات هناك احتمال كبير لانتشار النزاع في كامل منطقة البلقان.

[200] . Barbara Delcourt, **la Position des Autorités Serbes et Yougoslaves Au Sujet du Kosovo : Entre Raison d'Etat et Logique Nationale** (Bruxelles : Editions Complexe, 1999) p.111.

وتزامنا مع ذلك أدرك المجتمع الدولي المستقبل الخطير لألبان كوسوفو، بعد تجربة عام 1995 في البوسنة وما حدث في كرواتيا، فكان رده سريعا إزاء أحداث كوسوفو[201].

لقد اقتنع المجتمع الدولي أن الصرب كانوا يسعون لإبادة وتهجير جماعي في كوسوفو، وهو ما جعل النزاع عنيفا وغير إنساني، فكان لابد من تدخل المجتمع الدولي لتوقيفه عن الجهد الدبلوماسي ثم التدخل العسكري عن طريق ضربات الحلف الأطلسي[202]، التي تمثل بداية الحرب الثانية كمستوى من مستويات نزاع كوسوفو.

2.الحرب الثانية ضمن نزاع كوسوفو:

لم يمنع تصويت منظمة الأمم المتحدة يوم 31 مارس 1998 على قرار يدين المصادمات العنيفة بين طرفي النزاع في كوسوفو من استمرار السياسة القمعية الصربية. فقد تأزم الوضع في كوسوفو إلى درجة أن المجلس الأطلسي كلف أجهزته العسكرية في 11 جوان 1998 بدراسة خيارات وقف العنف، وفي 13 أكتوبر 1998 أصدر الحلف الأطلسي أمرا بتعجيل الضربات الجوية ضد يوغسلافيا[203] .

واعتمدت مجموعة الاتصال من جهتها مسار المفاوضات، لكن رفض سلطات صربيا لمقترحاتها عجل بفشل تلك المفاوضات، بالرغم من تهديدات الحلف الأطلسي باستخدام القوة[204]. وهو التهديد الذي تجسد فعلا في 24 مارس 1999 عندما شرع حلف شمال الأطلسي في شن حملة جوية ضد يوغسلافيا لإرغام الصرب على توقيف أي عمل عسكري، وسحب لقواته العسكرية وشبه العسكرية والشرطة من كوسوفو، والموافقة على حضور عسكري دولي، والعودة غير المشروطة للاجئين، وإبداء دلائل ذات مصداقية لإرادة العمل على إرساء اتفاق سياسي يعتمد على اتفاقيات رامبوييه[205].

---

[201]. يلبر باجراكتاري،، **تحليل الصراعات**، في:
http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

[202] مايك ليكسون، مرجع سابق.

[203] . GHEBALI, Op, Cit. , pp.72.73.

[204] . Camille DANESTTE, **la Stratégie Américaine dans la Crise du Kosovo** (université de Lille, 2000), p.6.

[205] . Déclaration officielle faite le 23 mars 1999, par Javier Solana, secrétaire général de l'OTAN.

وكانت قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على قناعة بخضوع ميلوزيفيتش بعد أيام، حيث أقنعت "مادلين أولبرايت"(**Madeleine Albright**) كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية، مستشار الأمن القومي "ساندي بيرغر"(**Sandy Berger**)، والرئيس "بيل كلينتون"(**Bill Clinton**)، بأن ميلوزيفيتش لم يكن ينتظر سوى الضربات الأولى ليتنازل مع حفاظه على ماء الوجه. ومع ذلك فإن الضربات استمرت إلى غاية جوان 1999 بتوقيع "ميلوزيفيتش" اتفاق سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية من كوسوفو، والسماح لقوات الحلف الأطلسي بالدخول[206].

[206] .DANESTTE, Op. Cit., p.4.

الفصل الثالث

أسلوب استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو

الفصل الثالث:أسلوب استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو

لقد أدى استخدام القوة في نزاع كوسوفو إلى نشوب خلاف في حينه، ولا يزال حتى الآن موضوع نقاش بخصوص شرعيته وأبعاده.

فقد واجه الحلف الأطلسي معضلة قانونية تمحورت حول منع القانون الدولي استخدام القوة بدون تفويض من مجلس الأمن من جهة، وهدف الوقاية من الانتهاكات الخطيرة الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان الدولية أو إيقافها من جهة ثانية.

وتستكشف الدراسة في هذا الفصل خلفيات وأبعاد استخدام القوة في نزاع كوسوفو، وسياق هذا الاستخدام، وفي الأخير الأبعاد الإستراتيجية ودافع المصلحة كفاعل رئيسي في بلورة عملية تدخل الطرف الثالث عسكريا وإصراره على استخدام القوة .

المبحث الأول: خلفيات وأبعاد استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو

جاء استخدام القوة في نزاع كوسوفو كمحصلة لتطورات النزاع في حد ذاته، ووصول المبادرات السلمية إلى طريق مسدود.

المطلب الأول: خلفيات اللجوء لخيار القوة

لم يكن قرار ترجيح كفة خيار القوة لحل نزاع كوسوفو قرارا اعتباطيا، بل جاء كمحصلة لانسداد طريق الآليات السلمية، والرهانات التي كان حلف شمال الأطلسي يواجهها.

1.فشل الأمم المتحدة في حل نزاع كوسوفو:

أصدر مجلس الأمن سنة 1998 عددا من القرارات حول نزاع كوسوفو كما تم تبيانه في محاور سابقة من الدراسة، ورغم وضوح مضامين تلك القرارات فلم يكن لها تأثيرا في الواقع، حيث شهد الوضع تدهورا ملحوظا للأوضاع الإنسانية في كوسوفو، الأمر الذي زاد من قلق أعضاء الحلف الأطلسي [207].

وقد اكتفى مجلس الأمن بتلك المبادرات بسبب الموقفين الروسي والصيني الرافضين لفكرة استخدام القوة العسكرية، وهو الأمر الذي أخذه الحلف الأطلسي بالحسبان فقرر فرض

[207].روبرت جاكسون، مرجع سابق، ص.506 .

سياسة الأمر الواقع على مجلس الأمن بإصداره قرار التدخل العسكري، وعلى هذا الأساس أصبح دور مجلس الأمن بعد ذلك يتمثل في البحث عن إضفاء المشروعية القانونية على الحملة العسكرية بعد نجاحه في فرض مشروع للتسوية السياسية[208].

2. فشل مفاوضات السلام في رامبوييه:

فضلا على قرارات مجلس الأمن عديمة التأثير، كانت مفاوضات رامبوييه للسلام في 06 فيفري 1999 بمشاركة مجموعة الاتصال والبعثتان الألبانية والصربية، بمثابة فرصة أخرى يتم إهدارها. حيث فشلت هذه المفاوضات على إثر رفض صربيا الملحق (ب) من ميثاق الوفاق التي أعطت مواده من 6–11 لقوات الحلف الأطلسي الحق في :

أ.التمتع بحصانة ومناعة تامة من المتابعات القضائية من طرف المتنازعين(المادة 7).

ب. إمكانية التنقل عبر كامل يوغسلافيا برا، جوا، وبحرا دون أي إزعاج كان(المادة8).

ت. أن تكون لقوات الحلف الأطلسي الأولوية في التنقلات بأي وسيلة نقل محلية، سواء في الموانئ أو المطارات والطرقات(المادة10)[209].

كما دعا الاتفاق إلى إجراء استفتاء شعبي لتحديد وضع كوسوفو النهائي بين الاستقلال أو البقاء ضمن يوغوسلافيا الاتحادية، وهو ما أثار حفيظة ميلوزيفيتش الذي اعتبر المسألة داخلية ورفض أية محاولة لتدويل الأزمة[210]. وعليه رفض الصرب تلك الشروط والاتفاق ككل على اعتبار أنها تضع يوغسلافيا تحت احتلال الحلف الأطلسي.

وأرجع هنري كيسنجر أسباب انسداد تلك المفاوضات، إلى كونها جاءت بمشروع اتفاق محضّر سلفاً، ليفرض على فرقائه تحت التهديد بالقوة ، لذا رفضه الصرب على اعتباره مقدمة لاستقلال كوسوفو ونوع من الاحتلال، أما الألبان فاستعملوه كتكتيك لتسليط قوات الحلف الأطلسي على الصرب[211]، وربما ما دفعهم للتوقيع على الاتفاق.

208.يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.231.

209 . Tristan Landy, **La Bosnie Hier, Le Kosovo Aujourd'hui et Demain** (Paris : Éditions L'Harmattan, 2000), p.84.

210. لوران، **حرب كوسوفو الملف السري** (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط. 1 ، 1999) ، ص. 78.

211. Henry Kissinger ,"Doing Injury to History," Newsweek (5 April 1999), pp.28.29.

2.حتمية استخدام القوة من طرف الحلف الأطلسي:

1.2.انسداد المحاولات السلمية:

تستخدم الأطراف الثالثة الطرق السلمية لتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة سعيا إلى تسوية النزاع، ومن جهة أخرى كوسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها التي قد تكون في غاية الأهمية بالنسبة لها.

وعندما لا يمكن للحوار والتفاوض كوسائل سلمية تحقيق الأهداف والمصالح، وعندما يكون الطرف الثالث في موقع التفوق العسكري كما هو الحال بالنسبة للحلف الأطلسي، فإن استخدام التهديد(الدبلوماسية القهرية) يكون ذو تأثير كبير وداعما أكيد للدبلوماسية حيث يتم مواصلة السبل السلمية مع التلويح في نفس الوقت باستخدام القوة أو استعمالها فعلا كما حدث في نزاع كوسوفو[212].

لقد كان الحلف الأطلسي في ضوء ما أفرزته تطورات الوضع في كوسوفو أمام خيارين: إمّا ترك عمليات التهجير والتطهير العرقي لألبان كوسوفو تستمر على أيدي الصرب، أو مواجهة ذلك عسكريا، وقد رجح الحلف الأطلسي خيار العمل العسكري، خاصة بعدما تأكد جليا انهيار مؤتمر رامبوييه، وتمسك الصرب بتعنتهم وعدم التفاعل الايجابي. ومن أبرز أمثلة ذلك التعنت ما عكسه موقف ميلوزيفيتش في لقائه مع الموفد الأمريكي "ريتشارد هولبروك"، يوم 23 مارس 1999، حيث كان متيقنا بأن الولايات المتحدة ستقوم بالقصف وصرح بذلك فعلا لهولبروك، وهو ما جعل هذا الأخير يطلب من الرئيس "كلينتون" والوزيرة "أولبرايت" توقيف المباحثات لأن استمرارها سيؤخر تدخل قوات الحلف الأطلسي، وعليه كان استخدام القوة حينها بحسب الجنرال ويسلي كلارك، قائد قوات الحلف الأطلسي آنذاك، اللغة الوحيدة التي يفهما "ميلوزيفيتش"، وبذلك بدأت بالفعل قوات الحلف الأطلسي عملية " قوات الحلف" ضد القوات الصربية في إقليم كوسوفو في 24 مارس 1999 بشن حملة قصف جوي دامت 79 يوما، أي حتى 10 جوان 1999[213].

---

[212]. المشير أبو غزالة، **الحرب في خدمة السياسة**، في:

http://www.mafhoum.com

[213]. لوران، مرجع سابق ، ص ص. 84- 93 .

2.2.رهانات الحلف الأطلسي:

جسد الحلف الأطلسي تهديداته كرد على موقف ميلوزيفيتش المتصلب ووصول المبادرات السلمية لطريق مسدود. وزيادة على ذلك كان استخدام الحلف الأطلسي للقوة بناء على الرهانات التي كانت ماثلة أمامه، والتي تمثلت في :

1.رهان جيوسياسي:

حيث أن استقرار البلقان كان مهددا بفعل السياسة اليوغسلافية، وكانت هناك ارتباطات عرقية ودينية لألبان كوسوفو بالعديد من دول المنطقة، الأمر الذي جعل منطقة البلقان عرضة للدخول في حلقة من الحروب العرقية. وعليه كان تدخل الحلف الأطلسي يستهدف تفادي تلك المخاطر، وبالتالي فقد كان يدخل في إطار سياسة منع انتشار النزاع، والحفاظ على توازن منطقة البلقان.

2 . رهان جيواستراتيجي:

فقد تورط الحلف الأطلسي إلى حد أصبح يستحيل عليه الحفاظ على مصداقيته إذا لم يتصرف، فقد هدد بالتدخل مرارا، وأضحى عدم تصرفه إزاء عناد ميلوزيفيتش سيفسر حتما بمثابة تردد وربما ضعف كان سيضر بالأمن الأوروبي مستقبلا.

وفضلا على ذلك كان الحلف الأطلسي قد قدم ضمانات في البحث عن حل، وكان لزاما عليه الوفاء بذلك.

3 . رهان أخلاقي:

وهو رهان تمثل في توقيف معاناة ونزوح عشرات الآلاف من ألبان كوسوفو، وحتمية التصرف أمام هذه الوضعية الإنسانية القائمة على أبواب أوروبا الديمقراطية، حيث أن عدم التصرف لتفادي كارثة إنسانية كان سيمس بالمسؤولية الأخلاقية للدول الغربية[214].

لكن السؤال المطروح هو في أي سياق تم استخدام القوة؟ وكيف تمت بلورته؟

[214]. Paul Quilès, François Lamy, **Kosovo: Une Guerre d'exceptions** (Paris: Assemblée National, Décembre 1999), p p. 29-33.

المطلب الثاني: سياق استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو

شكل استخدام القوة في نزاع كوسوفو من طرف الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية موضوع نقاش حاد و تمحور حول السياق الذي حدث فيه هذا التدخل العسكري ومدى تماشيه مع الشرعية القانونية. و من الأسئلة التي طرحت : هل كان استخدام القوة في إطار الأمن الجماعي؟ أم كان بموجب الدفاع الشرعي؟ ما مدى قبول التدخل من المنظور القانوني؟ هل كان التدخل بصيغته الإنسانية وسيلة للتغطية على دوافع المصلحة؟
إن الإجابة عن هذه التساؤلات جعل الدراسة تتناول المحاور المتسلسلة التالية:

I.قرينة اللجوء للقوة:

لم يتم اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية تحديدا في مارس 1999، فلقد نضجت الفكـــرة قبل ذلك، ففي صيف 1995 حصل تحولا في أزمة البوســـنة اثـــر مـــذابح سريبرينيتـــشا و الإهانة التي تعرضت لها قوات الأمم المتحدة حيث تم حجزها من طـــرف الـــصرب، الأمر الذي تأكد معه أن الآليات الدبلوماسية كانت عاجزة لوحدها على توقيـــف الأعمـــال العدوانية وإيجاد حل للأزمة[215] .
وفضلا عن تلك السابقة، التقت مجموعة من الديناميكيات لتجعل من اللجوء للقـــوة أمـــرا حتميا، وتمثلت في:

1. اعتقاد قادة بلغراد أنه في مقدورهم حل مسألة كوسوفو بالسلاح، في الوقت الذي كان يمثل ترك ميلوزيفيتش فرض حله الراديكالي والعنيف خطرا إنسانيا وجيوسياسيا، حيث كان ألبان كوسوفو مهددين في حياتهم، ومنطقة البلقان مهددة في استقرارها.
2. تورط حلف الأطلسي إلى الحد الذي أضحى عدم تدخله يشكك في مصداقيته.[216]
3. وصول مفاوضات رامبوييه إلى طريق مسدود.

لكن مع ذلك بقي السؤال الملح يتمثل في طبيعة هذا التدخل من المنظور القانوني.

II.التدخل من المنظور القانوني:

215 . Gilles ANDREANI, **Force et Diplomatie à Propos de La Guerre du Kosovo,** dans : www.u-paris2.fr/afri-ct/afri/2000/andreani_g.htm -

216. Quilès, Lamy, op.cit. , p.36.

لقد أثار استخدام الحلف الأطلسي للقوة الشك حول الأساس القانوني الذي استند إليه دون إذن مسبق من مجلس الأمن، خاصة وأن الأمم المتحدة اعتبرت نزاع كوسوفو بمنزلة حرب أهلية ما يقتضي من منظور القانون الدولي التزام الأطراف الدولية مبدأ الحياد.
وما تجدر الإشارة إليه أن حق التدخل يقتصر على الأمم المتحدة عندما يتفاقم الصراع الداخلي بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، فنظام الأمن الجماعي، وفقا للفصل السابع من الميثاق، يسمح لمجلس الأمن باستخدام المنظمات الإقليمية في أعمال القمع بحسب المادة 53، ومع ذلك فإن هذه المنظمات الإقليمية لا يحق لها استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن. وبما أن الحلف الأطلسي يستند إلى المادة 51 من الميثاق التي تقوم على مبدأ الدفاع الجماعي عن النفس الذي لا يبيح اللجوء إلى القوة إلا ردا على اعتداء قوة مسلحة، فإنه بذلك يختلف عن التكتلات الإقليمية غير العسكرية التي يخول لها ميثاق مجلس الأمن صلاحيات استخدام القوة كمنظمة الأمن والتعاون الأوربي ومنظمة الاتحاد الأوربي في القارة الأوروبية، التي يحق لها استخدام القوة بغير إذن من مجلس الأمن. ولأن الصراع في كوسوفو لا يمثل عدوانا مسلحا ضد أية دولة من دول الحلف الأطلسي، فإن الإطار الوحيد لإضفاء الشرعية القانونية على تدخل الحلف الأطلسي كان يتمثل في صدور تفويض رسمي له من مجلس الأمن بالتدخل لإقرار السلم والأمن الدوليين[217] .
وعليه فإن استخدام القوة في إطار الأمن الجماعي معقود لمجلس الأمن فقط، حيث يتمتع بالسلطة التقديرية في الحكم على وضع ما بأنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ليقرر ما يراه مناسبا من تدابير، وذلك استنادا إلى الفصل السادس لحل النزاعات سلميا، أما إذا رأى ضرورة للجوء إلى القوة فإنه يقوم بأعمال الفصل السابع و يمكنه بموجبه حشد القوة اللازمة لإعادة الأمور إلى نصابها[218].

[217]. محمد يعقوب عبد الرحمان،" **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية،" في دراسات عالمية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1 ، 2004) ، ص. 232.

[218] .الطاهر بوساحية، " **من عدم التدخل إلى التدخل الإنساني،**" في دراسات عالمية (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع. 40، ط. 1 ، 2001) ، ص . 9 .

وبالنظر في قراري مجلس الأمن 1160 و 1199 نجد أن مجلس الأمن لم ير أن الموقف في كوسوفو يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، واكتفى بفرض حضر عسكري على يوغسلافيا، ودعوة أطراف النزاع للعمل معا للتوصل إلى تسوية سلمية. ورغم وجود نص يوحي بإمكانية اتخاذ إجراءات إضافية في حالة الفشل في التوصل لتسوية سلمية، فإن التفسير القانوني لهذه الإجراءات الإضافية لا يشكل أساسا قانونيا للقيام بعمل عسكري، لذلك كانت هناك حاجة لصدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح بتنفيذ قرارات المجلس بالقوة. وقد كان ذلك صعبا بسبب معارضة روسيا والصين لصدور هذا القرار، مع العلم أنه كانت هناك إمكانية لدول الحلف الأطلسي تتمثل في اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصية بهذا الخصوص وفقا للقرار رقم 337 لعام 1950 المعروف باسم قرار الاتحاد من أجل السلام، وهو توصية تسمح في حال عجز مجلس الأمن عن ممارسة مهامه، باتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة الأزمات الدولية التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين، واتخاذ الإجراءات الجماعية اللازمة بما في ذلك استخدام القوة، وعليه كان من شأن هذه التوصية أن توفر إطارا شرعيا لتدخل الحلف الأطلسي[219] .

ويتبين مما سبق أن الأصل في استخدام القوة منوط بمجلس الأمن، وأنه بموجب ميثاق الأمم المتحدة ووفقا للقانون الدولي فلا يحق لدولة أو لمجموعة من الدول استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى إلا من خلال المشاركة في تنفيذ إجراءات بقرار صادر عن مجلس الأمن لدرء الخطر على السلام أو إزالته و صد الأعمال العدوانية، أو غيرها من انتهاكات السلام في إطار منظمة الأمم المتحدة، أو من خلال تحقيق حق الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس في حال التعرض لاعتداء مسلح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تعمل ضد المعتدي على انفراد أو بشكل جماعي.

لكن السؤال المطروح هو كيف تخطى الحلف الأطلسي السياقات القانونية لاستخدام القوة؟ وما الذي شجعه على استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن ؟

[219]. يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 233.

3.سياق استخدام القوة في نزاع كوسوفو:

تخطى الحلف الأطلسي شرط التفويض من مجلس الأمن وبادر باستخدام القوة متخذا لتبرير ذلك عدة قراءات، منها حق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ التدخل الإنساني، فضلا على بلورة مبررات أخرى تبرز القراءات القانونية و تخفي دوافع المصلحة، وهو ما تبينه الدراسة في النقاط التالية:

1.3 .حق الشعوب في تقرير مصيرها:

تجدر الإشارة إلى وجود قرارات صادرة عن هيئة الأمم المتحدة بخصوص حق الشعوب في تقرير مصيرها، دفع بجانب هام من الفقه الدولي إلى اعتبار هذا الحق قانونيا.

ويعد القرار 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960 واحدا من تلك القرارات، وهو ينص على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية نظامها السياسي وتحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[220] .

كما أن الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصادق عليها في 12 ديسمبر 1966 تعطي الحق للشعوب في تقرير مصيرها، وبمقتضى هذا الحق يمكنها أن تقرر وضعها السياسي وتتابع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل حرية[221].

ولعل تطبيق ما تقدم على حالة كوسوفو واعتماد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على ألبان كوسوفو يجعل من التدخل عملا مشروعا ومحميا من وجهة نظر تلك القوانين، ومن قبل منظمة حقوق الإنسان التي تسعى لتحقيق مثل تلك المطالب.

2.3 . استخدام القوة باسم التدخل الإنساني:

يجدر في البداية التمييز بين التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخــرى(**Interférence**) من خلال التصريحات التي تدين خرق حقوق الإنسان مثلا، وبين الحضور المادي لدولـــة أو مجموعة من الدول (غالبا عبر استعمال القوة العسكرية) بغية إيقاف تلك الخروق، وهذا هو مضمون التدخل الإنساني الذي يمكن تعريفه على أنه استعمال القوة من طرف دولـــة

---

220 . خليل سامي علي مهدي، **النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر**(مصر: دار النهضة، ط.1، 1996)، ص ص 223 – 231.

221 رافيد. ب. فورسايت، حقوق الانسان والسياسة الدولية، ترجمة : محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفـــة والثقافـــة العالمية، ط.1، 1993)، ص.302.

واحدة أو أكثر بوجود غطاء أممي أو دونه لوضع حد للمعاناة الإنسانية التي تتسبب بها عادة حكومة الدولة المستهدفة. ويثير ذلك مسألة رضا حكومة الدولة المستهدفة (**consentement**)، الذي لا يستوجبه التدخل الإنساني بخلاف المساعدات الإنسانية.

ورغم أن المواثيق الدولية لا تبيح التدخل لأغراض إنسانية أو لغيرها، لاسيما المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن عدم الإباحة لم يصمد أمام الجرائم ضد الإنسانية والتناحر العرقي عقب نهاية الحرب الباردة.

وقد أخذت مناقشة مسألة التدخل الإنساني منحيين:

المنحى الأول: يتخوف من استغلال الدافع الإنساني لتنفيذ أهداف سياسية أو إستراتيجية.

المنحى الثاني: تمحور حول مقاربة لتدخل إنساني كمسؤولية تستوجب تحرك المجتمع الدولي لاتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات[222].

وعلى ضوء هذين المنحيين أصبح موضوع التدخل الإنساني يتمحور حول طبيعة التجاوزات التي تستوجب التدخل وحول شرعية التدخل في ذاته.

وبتفحص حالة نزاع كوسوفو، يمكن القول أن استحالة الحصول على تفويض من مجلس الأمن من جهة، وضرورة تمرير التدخل العسكري المتعارض مع مبادئ القانون الدولي دون تأليب المواقف المعارضة أو الحد منها من جهة ثانية، دفع بالحلف الأطلسي إلى اعتماد التدخل الإنساني.

وما يمكن استنتاجه هو أنه بالرغم من تناول ميثاق الأمم المتحدة لإجراءات الحل السلمي واستخدام القوة، إلا أن طبيعة النزاعات العرقية وواقع العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة أفرز إشكالات صعبت من استخدام آليات مجلس الأمن في الوقت المناسب، الأمر الذي هدد أكثر الأمن والسلم الدوليين وبدرجة أكبر الأمن الإنساني، كما هو الشأن مع نزاع كوسوفو، وهو ما جعل الحلف الأطلسي يتدخل عسكريا ويبرر مشروعية تدخله بعوامل إنسانية على أساس أن استخدام القوة هو آلية بديلة عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بسبب استعمال حق النقض مثلا.

[222] . عادل زقاع، **التدخل الإنساني**، في :

http://www.geocities.com/adelzeggagh/humanitarian.html

ولم يكتفي الحلف الأطلسي بالمبرر الإنساني، بل احتج بحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس، وبلور قراءات أخرى كما هو مبين في المحور التالي.

3.3.تفعيل آلية التدخل بمؤثرات إنسانية وقانونية:

استند الحلف الأطلسي لإضفاء نوع من الشرعية على تدخله العسكري إلى عوامل ومؤثرات إنسانية وقانونية تفرض التدخل، واعتمد على قراءته لمضامين قرارات مجلس الأمن المستندة إلى أحكام الفصل السابع الذي يسمح بتنفيذها إجبارا.

فقد أعطى الحلف الأطلسي لتدخله صبغة الحق في الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس، انطلاقا مما جاء في القرار 1203، وتأكيده على أن عدم التوصل إلى تسوية سلمية يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة بناء على إمكانية الانتشار إلى دول بلقانية أخرى[223]. وهكذا رأى الحلف الأطلسي أن له الحق في التدخل العسكري دون إذن مسبق من الأمم المتحدة لأن انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر. واحتج الحلف الأطلسي من جهة ثانية بتخويل مجلس الأمن لمنظمات دولية حق التدخل لحل الأزمات، كما كان الحال مع منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا اللتان منحتا حق التدخل في الأزمات الإقليمية دون الرجوع إلى الأمم المتحدة كما حدث في ليبيريا وسيراليون، لذا فإن في أوربا التي يوجد بها أكبر عدد من المنظمات الإقليمية، يعد تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو متلائما مع التطورات الدولية. وحاول الحلف الأطلسي تمرير تدخله في كوسوفو من منطلق انتهاك الحكومة اليوغسلافية لحقوق الإنسان وتهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الحلف، وانطلاقا من وصف قرارات مجلس الأمن الوضع في كوسوفو بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين، وأنه لم يكن باستطاعته أخذ تفويض مسبق من مجلس الأمن بسبب حق النقض لروسيا، ما شكل اقتناعا قانونيا بالتدخل الإنساني، وعليه تم اعتماد طابع الاستعجال وجعل التدخل استثنائيا ومختلفا عن القرارات العادية[224]. فقد جاء التدخل عقب فشل جهود الوساطة الدولية واستنفاد وسائل الحل السلمية المتاحة، وبعدما تأكد أن التردد في التدخل معناه الحكم على سكان الإقليم

[223]. يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.235.

[224]. يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص ص. 233 - 235.

بالإبادة، فضلا عن أن عدم التدخل يشجع ممارسة سياسة مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

وقد صاغ الحلف الأطلسي تدخله الإنساني انطلاقا من القراءات التالية:

1. يستهدف التدخل الإنساني فئة معينة واحدة مهددة في حياتها وكرامتها الإنسانية، ويستند إلى القانون الدولي الإنساني(القواعد التي تحمي حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة)، في ظل محدودية دور المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، فيما يخص حماية حقوق الإنسان والأقليات على الخصوص[225] .

2. اتخذ التدخل الإنساني مبرر الدفاع عن قواعد القانون الدولي، من خلال حماية المدنيين والأقليات من انتهاك الدولة لحقوقها الإنسانية، مما ينذر بحرب أهلية أو بنشوبها فعليا، وقد تصبح حربا دولية[226].

3. الاعتماد على اتجاه القانون الدولي الذي يدعو إلى إجازة أي عمل جماعي حتى خارج المظلة الأممية لوقف أعمال الاضطهاد في حق الأفراد والمجموعات[227]، حيث أنه في حال عدم استطاعة مجلس الأمن التصرف فإن الشرط القانوني يبقى قائما لإنقاذ أرواح الناس بأي طريقة وبأسرع وقت تفاديا لمزيد من انتهاكات لحقوق الإنسان[228].

ويتبين مما سبق أن الحلف الأطلسي اعتمد في تدخله الإنساني في كوسوفو على المقاربة الأخلاقية التي ترى أن التدخل الإنساني أمر حتمي، لأن حقوق الإنسان لا تتطلب التأجيل في حال الخطر[229].

---

[225] .غسان الجندي ، "**نظرية التدخل الإنساني المسلح لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام**، "المجلة المصرية للقانون الدولي، ع. 43 (1987) ، ص. 161 .

[226] .خالد حسين العتري ، **حماية الأقليات في القانون الدولي مع التطبيق على حماية الأقليات في كوسوفا و العراق**، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور: احمد أبو الوفاء (جامعة لقاهرة: كلية الحقوق ، 2004) ، ص ص .320-323 .

[227]. عـــادل زقاغ ، **مرجع سابق**.

[228]. مايكل رايسمان، " مفارقات كوسوفا، " في دراسات عالمية(أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ترجمة الطاهر بوساحية، ع. 40، ط.1، 2001) ، ص ص .81 -86.

[229]. بوساحية ، مرجع سابق ، ص. 12.

وبالعودة إلى مسألة تدخل الدول، لابد من التأكيد على وجوب توفر شروط حتى لا يكون التدخل من منطلقات مصلحية خالصة، وهذا ما انتبهت له الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي ككل بالنسبة لنزاع كوسوفو. فحتى لا يطغى دافع المصلحة على الدافع الإنساني، راعت الولايات المتحدة ومن ورائها الحاف الأطلسي شروطا لتفعيل تدخلها الإنساني، تمثلت في الدليل والإنذار واستنفاذ الحلول، ودور الأمم المتحدة والعمل الإقليمي[230].

فقد تأكد بالدليل أن جرائم جسيمة واسعة الانتشار ترتكب في كوسوفو وأن صربيا تدعم تلك الأعمال الإجرامية، وبالرغم من إنذار نظام ميلوزيفيتش فإن تلك الجرائم استمرت. كما أن الوسائل السلمية استنفذت دون تحقيق نجاح، وبذلك بات انتظار حل يستند للأمم المتحدة في حكم المستنفذ، لهذا جاء دور العمل الإقليمي الذي تكفل به الحلف الأطلسي لإيقاف انتهاكات القانون الدولي الجنائي في الدولة المستهدفة، وذلك وفق القيود التالية:

1.إشعار نظام ميلوزيفيتش مقدما باستخدام القوة الوشيك وهو ما يعرف بالإنذار.

2. استخدام القوة لإيقاف انتهاكات جسيمة وواسعة، وهو ما يعرف بالغرض والوسيلة.

ورغم تحري الحلف الأطلسي إبراز جميع المبررات الإنسانية والقراءات القانونية لتبرير استخدامه القوة دون تفويض من مجلس الأمن، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار البحث عن الأبعاد الحقيقية لاستخدام القوة، خاصة و أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكبر المتحمسين لخيار القوة وأول المساهمين ماديا في العمل العسكري، ولا شك أن أي عمل مكلف له أبعاد إستراتيجية وتقابله مصالح متعددة، فما هي إذن الأبعاد الإستراتيجية والمصلحية لاستخدام القوة في نزاع كوسوفو؟

[230]. جوناثان تشارني،" **التدخل الإنساني الوقائي في كوسوفا**، " في دراسات عالمية، ترجمة الطاهر بوساحية (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع. 40، ط. 1، 2001) ، ص ص. 40-42.

المطلب الثالث: الأبعاد الإستراتيجية و المصلحية لاستخدام القوة العسكرية

كانت النظرة حول تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو مبنية على أساس أن الخيار العسكري انطلق من الرغبة في معاقبة نظام ميلوزيفيتش الرافض لاتفاق رامبوييه للسلام، وردا على الحملة القمعية ضد الأغلبية المسلمة في كوسوفو. ولكن بعيداً عن الأهداف المعلنة، هناك أبعادا ودوافع أخرى كان الحلف الأطلسي، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، يسعى لتحقيقها.

1.الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة:

يرجع تدخل الحلف الأطلسي في نزاع كوسوفو إلى الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة البلقان ككل، ويوغسلافيا السابقة تحديدا ضمن إستراتيجية الحّلف الأطلسي بصفة عامة، والوّلايات المتّحدة الأمريكية بصفة خاصّة. فيوغسلافيا تقع في منطقة حسّاسة وحيوية، ومراقبتها والتحكّم فيها شرطٌ أساسي لاستكمال مشروع توسعة الحّلف الأطلسي، حيث أن بناء فضاء أورو- أطلنطي قوي وفعّال يستدعي تأمين استقرار منطقة البلقان، ولهذا فإن رفض الصرب لمشروع إقامة قواعد عسكرية في المنطقة كان عاملاً أساسيًا في تغيير موقف الحلف الأطلسي وترجيحه لكفة خيار التدخل العسكري[231].

كما أن منطقة البّلقان تعد سوقا واعدة، والسيطرة عليها يسمح بمراقبة أفضل للمحاور التجارية الكبرى في البحر المتوسط القريبة من الشرق الأوسط الذي يحتوي على ثلثي الاحتياط العالمي من النفط. وقد زادت أهمية هذه المنطقة بعد تفكك الجمهوريات السّوفييتية واكتشاف احتياطات نفطية هائلة في منطقة قزوين، وهو ما يسمح بتقليص حجم تبعية الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا الغربية نحو نفط الخليج، ولهذا فإن دمج هذه المنطقة في الفضاء الأطلنطي يسهل توجيه نفط وغاز قزوين نحو الغرب ويؤمن جزء من احتياجات أوروبا لموارد الطاقة، ويُضعف العلاقة الاعتمادية بين فيدرالية روسيا وجمهوريات الإتّحاد السوفييتي المستقلة، ودول أوروبا الوسطى والشرقية، مع العلم أن

---

[231].Tania Noctiummes, **Yougoslavie : Les Enjeux de la Guerre**, in Recherches Internationales, N° 55, Paris, Hiver 1998-1999, p.38.

الوصول لمنطقة القوقاز وبحر قزوين وجمهوريات آسيا الوسطى عن طريق البحر الأسود، ممكن بفضل نهر الدانوب.

وقد شكلت يوغوسلافيا عائقا أمام السياسة الأمريكية في المنطقة الأورو–آسيوية، حيث كان الموقف اليوغسلافي استثناءا مقلقا لقادة الحلف الأطلسي[232]، وكان رفضها لمقترحات الحلف الأطلسي دون كافة الدول الأوروبية بمثابة تحدي صريح، خاصة مع قبول دول أخرى من خارج المنطقة إقامة قواعد عسكرية فوق أراضيها، مثل أذربيجان وجورجيا. ومن جهة أخرى كان هدف ميثاق الاستقرار الموجّه نحو منطقة البلقان يكمن تحديدًا في وضع يوغوسلافيا في الفلك الأوروبي، وذلك بوضع شروط دائمة للديمقراطية ولاقتصاد حر وتعاون جهوي يربط جنوب شرق أوروبا بالمؤسسات الأورو–أطلنطية، لهذا كان موقف الاتحاد الأوروبي مساندا للموقف الأمريكي[233].

2.توطيد التحالف

كان تدخل الحلف الأطلسي في نزاع كوسوفو بمثابة ورقة داعمة لأسباب جديدة لوجوده وإضفاء الشرعية على دوره المتجدد وفرصة لتمديده نحو أوروبا الشرقية. ويدخل سعي الولايات المتحدة لتمديد الحلف نحو أوروبا الشرقية في إطار سياسة تمديد مساحة التأثير الأمريكي، حيث أن الحلف الأطلسي سمح للولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة بالهيمنة على أوروبا الغربية من خلال حماية الدول الأعضاء، لكن بتفكك الاتحاد السوفيتي كان يجب تحيين وتجديد دور الدفاع على "العالم الحر" المقرر للحلف الأطلسي عن طريق مد مساحته لدول أوروبا الوسطى والشرقية. لهذا كان نزاع كوسوفو فرصة للمصادقة على "التصور الاستراتيجي الجديد" للحلف الأطلسي في أفريل 1999على هامش قمة واشنطن، وهو التصور الذي يبيح مهام جديدة خارج دول الأعضاء من دون أن يتعرض الحلف لهجوم أو اعتداء[234]. وفي نفس الوقت كان التدخل العسكري بمثابة دليل

---

[232]. Quentin Peel, Finacial Times, 22-04-1999.

[233] . Noctiummes, Op. Cit., p. 39.

[234].Nicolas Bardos- Féltoronyi, **La Question Albanaise est-elle à nouveau Balkanisée** (Bruxelles : Editions Complexe, 1999), p.46.

للولايات المتحدة الأمريكية تبرهن به للدول الأوروبية أنها مازالت تابعة بشكل قوي للحماية الأمنية الأمريكية[235].

3.سياسة الاحتواء والهيمنة:

جاء في بعض الكتابات أن التدخل العسكري في كوسوفو كان محاولة أمريكية لكسر أوروبا، وذلك بفرض الدولار على الأورو الصاعد آنذاك وإعادة تأكيد السيطرة المالية والعسكرية الأمريكية في أوروبا، وبذلك فإن حرب كوسوفو ساهمت كثيرا في مشروع النظام العالمي الجديد الذي يتميز بإذعان واستسلام أوربا الغربية للمصالح الأمريكية[236] .

كما أن السيطرة على أوروبا وتكييف عمليات الوحدة الأوروبية مع المصالح الأمريكية شكلت أحد أهم استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وفي هذا السياق حمّلت الولايات المتحدة مسؤولية فشل مفاوضات رامبوييه على عاتق الدول الأوروبية لتبرهن عن عجز هذه الأخيرة في تنظيم "دايتون" أوروبية ناجحة على غرار اتفاق "دايتون" الذي رعته الولايات المتحدة لتسوية نزاع البوسنة، وبذلك تؤكد على أن الدول الأوروبية ستظل عاجزة عن صياغة الأمن الأوروبي دون مظلة سياسية وعسكرية أمريكية، وأن تطور وحدة أوروبا وإمكانية بروزها اقتصاديا لا يلغي حاجتها للدور الأمريكي لضمان أمنها وتسوية النزاعات الدولية عموماً والأوروبية خصوصاً[237].

ويدخل التدخل العسكري في كوسوفو ضمن عملية تطوير الولايات المتّحدة الأمريكية لإستراتيجية احتواء التأثير الروسي ومنع فيدرالية روسيا من ممارسة دورها السّابق[238]، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت دائما منشغلة بمسألة استبعاد أي تأثير روسي في منطقة البلقان قد يعطي روسيا مجددا دورا أوروبيا هاما ويعيدها إلى سابق تصرفاتها[239].

---

[235]. Zbigniew Brezinski, **Le Grand Echiquier, l'Amérique et le Reste du Monde** (Paris : Bayard, 1998), p.59.

[236] . Alexander Zinoviev, « **Les Conséquences de l'actuelle Guerre en Yougoslavie** », Le Monde, 25.05.1999, p.13.

[31]. فاتك الرديني، **الحروب الأمريكية خلال النظام العالمي الجديد**، في:

http://www.sabanews.net/view.php?scope=3dff9b5&dr=&ir=&id=44084[237]

[238]. Aymeric Chauparde**, Introduction à L'analyse Géopolitique** (Paris : Éditions Ellipses, 1999), p. 71.

[239]. Gilbert Achcar, **La Nouvelle Guerre Froide, le Monde après le Kosovo** (Paris : PUF, 1999), p.40.

وعليه فإن وقوف الولايات المتحدة الأمريكية في وجه صربيا كان بمثابة وقوف في وجه روسيا[240].

لقد اقتضت سياسة احتواء روسيا ومنعها من تشكيل محور فاعل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، اقتضت تطهير البلقان من آخر نخب الحرب الباردة، وفي هذا الإطار كان الهدف التكتيكي المباشر من التدخل في كوسوفو هو إقامة قاعدة إستراتيجية في البلقان تجمع كوسوفو والدول الاثنتي عشر (12) المحيطة التي يريد الحلف الأطلسي تأمين مصيرها، من مقدونيا جنوباً إلى مجموعة دول البلطيق شمالاً على حدود روسيا، وبذلك تكتمل أهداف سياسة الاحتواء الجديدة وتغلق حلقاتها التي تزداد ضيقاً على روسيا[241].

وقد استغلت الولايات المتحدة حرب كوسوفو لتوجيه رسائل ضمنية لثلاثة أطراف، أولها للدول الأوروبية من الحلف الأطلسي مفادها أن لا جدوى من معارضة الرؤية الأمريكية للمفهوم الاستراتيجي فالولايات المتحدة هي المسؤولة عن إعادة ترتيب العلاقات الأوروأطلسية، والرسالة الثانية للدول الأوروبية من خارج الحلف الأطلسي ومفادها أن أمنها واستقرارها يعتمد بالأساس على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة صادقة في تنفيذ قراراتها، أما الرسالة الثالثة فكانت لروسيا الاتحادية ومفادها أن لا جدوى من معارضة توسيع الحلف الأطلسي ومقاومة مهامه الجديدة حتى لو كان التطبيق يتم على حساب صربيا أقرب حلفائها من العرق السلافي.

4.احتواء كوسوفو وخصخصتها:

استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تدخلها العسكري تحت مظلة الحلف الأطلسي احتواء كوسوفو نفسها، وتجسد هذا المسعى في الجانب الاقتصادي، وتأكد في الجاني السياسي.

---

[240] .Camille Dansette, **La Stratégie Américaine dans La Crise du Kosovo** (université de Lille, 2000), p.11.

[241] . فاتك الرديني، مرجع سابق.

1.4.الجانب الاقتصادي:

كانت للولايات المتحدة دوافع اقتصادية من وراء تدخلها العسكري، حيث يعكس الفصل الرابع من اتفاق رامبوبيه بوضوح تلك الدوافع، من خلال تناوله بشكل محدد الاقتصاد في كوسوفو. فقد دعت المادتان الأولى والثانية منه إلى "اقتصاد سوق حرة" و إلى خصخصة كل الأصول المملوكة للحكومة، مع العلم أن يوغوسلافيا حينها لم تكن عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبالتالي فقد كانت أكبر وآخر كتلة من اقتصاد الجنوب الأوسط لأوروبا غير مستعمرة من الرأسمال الغربي، كما أن جل المشروعات كانت ملكية عامة وحوالي 75% من الصناعة عبارة عن قطاع عام أو مملوكة اجتماعيا.

ولم تكن هذه المعطيات تتماشى مع رغبات زعماء النيوليبرالية، حيث تم انتقاد بلغراد في قمة دافوس سنة 1999على فشلها في مباشرة برنامج إصلاح اقتصادي يتضمن بيع أصول الدولة وإدارة الاقتصاد لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن الجدير التذكير في هذا السياق، بأن استهداف الشركات المملوكة للدولة أثناء الحملة الجوية للحلف الأطلسي في 1999 فاق استهداف المواقع العسكرية، في حين لم يستهدف القصف المصانع الأجنبية ومصانع القطاع الخاص.

وبعد إزاحة "ميلوزوفيتش" طبقت حكومة "الإصلاح" في بلغراد قانون الخصخصة وسمحت ببيع 70% من الشركات للمستثمرين الأجانب، واحتفظت بـــنسبة 15% من الأسهم فقط للعمال، ثم وقعت بعد ذلك اتفاقية مع برامج البنك الدولي.

وبالموازاة مع هذا المكسب، كان الحلف الأطلسي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف مصالح أخرى انطلاقا من تمتع كوسوفو بثاني أضخم احتياطات الفحم في أوروبا وبكميات هائلة من الفحم الحجري والرصاص والزنك والذهب والفضة والبترول، فضلا عن مجمع مناجم "تريبتشيا" الذي كانت قيمته في 1997 تقدر بخمسة بلايين دولار. وبالفعل بعد خمس سنوات من حرب كوسوفو، شرعت وكالة ترست كوسوفو (KTA)*

* هيئة تعمل وفقا لتشريع من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (Unmik)

في خصخصة حوالي 500 مشروع، وعدلت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو طريقة ملكية الأراضي في كوسوفو حيث سمحت لوكالة "ترست كوسوفو" بيع عقود إيجار الأرض مدتها 99 عاما مع المشاريع المقامة عليها مع إمكانية استخدام هذه العقود كقروض أو كتأمين وتحويلها إلى مالك آخر لتشجيع المستثمرين الأجانب على تلك المشاريع [242].

2.4.الجانب السياسي:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف من وراء تدخلها في نزاع كوسوفو احتواء كوسوفو، فمن الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تغامر بشن الحرب، ما جاء في كتاب "جوزيف ناي" (مساعد سابق لوزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد") "القوة الناعمة"، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأن " قوتها الناعمة" تساعدها في احتواء دولة مسلمة مثل كوسوفو ويساعدها في ذلك موقع كوسوفو الأوروبي. فالقوة الناعمة في نظر "جوزيف ناي" كانت الطريقة المثلى لتحقيق ذلك كونها قوة كما عرفها هو نفسه تتمثل في "جذب الآخرين إلى ما تريد من خلال الإعجاب بثقافتك والتطلع إلى مستواك من الازدهار والانفتاح"، لذلك فإن خطوة الولايات المتحدة من ذلك التدخل تتعلق باستخدام ذلك الأسلوب لاحتواء كوسوفو وجعله منصهراً مولعاً بالثقافة الأمريكية الأوروبية.[243]

ومن جهة ثانية فإن المساهمة الكبيرة للحلف الأطلسي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، في حرب كوسوفو التي أفضت فيما بعد إلى استقلال كوسوفو، كان لها دلالة كبيرة في منطقة البلقان، وهي امتداد لخلفيات تاريخية متسلسلة. ففي مؤتمر لندن (1912-1913) الذي رسم خريطة جديدة للبلقان بعد الحرب البلقانية الأولى، أدت الخلافات بين ممثلي القوى الكبرى إلى حل وسط يتمثل في الاعتراف بدولة ألبانية مستقلة (ألبانيا) تضم نصف الألبان فقط، بينما يوزع النصف الباقي على صربيا والجبل الأسود.

[242] . نيل كلارك ، **مفاسد حرب أخرى: الناتو يخصخص كوسوفو**، ترجمة : خالد الفيشاوى، في:
http://www.kefaya.org/znet/040128neilclark.htm

[243] . **سر دعم أمريكا لاستقلال كوسوفو**، في :
http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t133945.html

وقد كان الألبان يعيشون في منطقة متداخلة سكانياً واقتصادياً، وقد أدى الفصل السياسي بين ألبانيا وكوسوفو إلى جعل الألبان يعيشون في واقعين مختلفين، لكن زعماء الألبان في طرفي الحدود كانوا يحلمون بدولة قومية هي «ألبانيا الطبيعية» أو «ألبانيا الكبرى».

ومع سقوط جدار برلين وبروز الموجة القومية الجديدة في أوروبا الشرقية، بدا أن انهيار يوغسلافيا الذي أدى إلى استقلال الجمهوريات «القومية»، يمكن أن يؤدي إلى حل ما للمشكلة الألبانية، لكن حساسية المشكلة لم تعد تتعلق بكوسوفو وصربيا وألبانيا وإنما أصبحت تهدد حتى "مقدونيا" الفتية، إذ إن استقرارها واستمرارها أصبحا مرتبطين ببقاء العنصر الألباني (الذي يمثل الغالبية الساحقة في مقدونيا الغربية المجاورة لكوسوفو) داخل هذا الكيان، أو بعدم الانضمام إلى كوسوفو وألبانيا في دولة واحدة.

ومن هنا فقد كان الإسراع بالتدخل العسكري في كوسوفو ثم الإسراع في الاعتراف باستقلال كوسوفو الذي أسس له ذلك التدخل، كان نابعا من كون أن تأخير ذلك التدخل في مرحلة أولى ثم تأخير الاعتراف بالاستقلال في مرحلة لاحقة كان سيؤدي إلى خطر انفجار داخلي في كوسوفو قد يؤثر في دول الجوار. ولذلك فقد سايرت الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية في مسألتي استخدام القوة من دون تفويض أممي والاعتراف باستقلال كوسوفو، بشرط أن تكون هناك ضمانات لعدم قيام أي اتحاد بين كوسوفو وألبانيا بعد إعلان الاستقلال. وقد بدا ذلك واضحا في مشروع المبعوث الخاص للأمم المتحدة "**مارتي أهتيساري**" حول الاستقلال «المشروط» بالتزام زعماء كوسوفو عدم الاتحاد مع أي دولة مجاورة (ألبانيا). ولتأكيد ذلك اقترح وزير الخارجية البولوني السابق "**برونيسلاف غرمك**" تسريع قبول كوسوفو وصربيا ومقدونيا في الاتحاد الأوروبي وتأخير قبول ألبانيا، حتى يتبدد هاجس «ألبانيا الكبرى»[244]

244 محمد م. الأرناؤوط، **استقلال كوسوفو ينهي هاجس** «ألبانيا الكبرى»، في:

http://www.daralhayat.com

وحتى تفوت الفرصة على مزاعم الصرب التي حذر من خطر قيام ألبانيا الكبرى المهددة لأمن واستقرار أوروبا، أعلن رئيس الوزراء الألباني "**صالح بريشا**" بأن توحيد الألبان في دولة واحدة لم يعد موضوعاً مطروحاً لا في كوسوفو ولا في ألبانيا، ذلك أن الانقسام بين الألبان الذي استمر حوالي قرن من الزمن أدى إلى واقعين مختلفين. كما أن النخبة الجديدة التي تولت مقاليد الأمور في كوسوفو (في الاقتصاد والسياسة) أصبحت لها مصالح متباينة عن مصالح النخبة في ألبانيا، وبالتالي لم تعد تهتم بأي اتحاد مع ألبانيا[245] .

ولذلك يمكن القول إن من أهداف استخدام القوة في نزاع كوسوفو هو إزالة هاجس «ألبانيا الكبرى» وإيجاد بديل للألبان في الاتحاد تحت مظلة الاتحاد الأوروبي.

[245] . الأرناؤوط، نفس المرجع.

المبحث الثاني: الإستراتيجية العسكرية المعتمدة في حرب كوسوفو

تتناول الدراسة في هذا المبحث الإستراتيجية العسكرية التي تم اعتمادها في حرب كوسوفو، والتي كانت إستراتيجية جوية خالصة لاعتبارات معينة، وبمساهمة أمريكية بالدرجة الأولى. كما تتطرق الدراسة للأهداف العسكرية الإستراتيجية لحرب كوسوفو، خاصة في ضوء الدور والإسهام الأمريكي الكبيرين فيها.

المطلب الأول: اعتبارات اعتماد إستراتيجية جوية خالصة في حرب كوسوفو

قرر الحلف الأطلسي في 23 مارس 1999 اعتماد إستراتيجية جوية خالصة(**Stratégie du Tout Aérien**)، وذلك بقصف جوي من علو آمن يفوق 5000 متر.
وقد تم تبني هذه الإستراتيجية الجوية الخالصة من طرف الأعضاء الستة عشر للحلف الأطلسي، من ضمن خيارات عسكرية عرضتها قيادات قوات الحلف الأطلسي .
وقد أثار قرار اعتماد إستراتيجية جوية حيرة وانتقادات العديد من الملاحظين، حيث رأوا أنه لم يسبق ربح حرب بهذه الواسطة الجوية لوحدها، وأنه من المزعج أن يتم الكشف عن النوايا والمقاصد للعدو، كما طرحوا مشكلة التطابق والتلاؤم بين الأهداف المتمثلة في حماية ألبان كوسوفو وفرض قبول شروط رامبوييه من جهة، والوسائل من جهة أخرى.
لكن التحالف لم يختر هذه الطريقة إلا بعد دراسة خيار التدخل العسكري البري في صيف 1998 بطلب من المجلس الأطلسي، والذي كان يستدعي حسب السيناريوهات إقحام قوة مشكلة مابين 100.000 إلى 300.000 فرد لغزو كوسوفو وتوقيف اعتداءات القوات اليوغسلافية ضد المدنيين، لكن ولا دولة من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي قبلت هذه الفرضية[246].
لكن السؤال الذي بقي مطروح، لماذا تم اعتماد إستراتيجية جوية خالصة ؟

I.اعتبارات تفضيل خيار الضربات الجوية:

---

[246]. Michel Roux, **la guerre du Kosovo dix clés pour comprendre** (Paris : Éditions La découverte, 1999), p. 62.

أعتبر الحلف الأطلسي أن الضربات الجوية أفضل الخيارات المتاحة، وذلك للاعتبارات التالية:

I. 1.الاعتبارات السياسية:

1. خطر فقدان التماسك بين أعضاء الحلف.

2. التدخل البري كان سيثير رد فعل روسي شديد.

3. التدخل البري قد يؤدي إلى خسائر بشرية في صفوف الحلفاء وهو ما يتعارض مع صيغة الحرب من دون خسائر في الأرواح التي تبنتها الولايات الأمريكية المتحدة، ما من شأنه تقليص دعم الرأي العام الأمريكي.

2.I. الاعتبارات التقنية:

1. يتطلب التدخل البري نشر قوات كبيرة .

2. العائق المتمثل في كون الدول التي كان محتملا أن تكون مراكز خلفية وهي ألبانيا ومقدونيا كانت تعاني من محدودية عدد محطاتها، كما أن المسالك المؤدية إلى كوسوفو لم تكن كافية لعبور كل القوات منها.

3. تأخذ عملية تجهيز المنطقة بالدبابات والمصفحات والمدفعيات وقتا طويلا[247]

II.طبيعة الإستراتيجية الجوية المعتمدة:

قصفت قوات الحلف الأطلسي أهدافها في صربيا وكوسوفو وفق سياق حذر،محدود، ومتدرج .

1.II.اعتماد الحلف على إستراتيجية محدودة، حذرة، وتدريجية:

1.طابع الحذر: تجسد الحذر من خلال اعتماد إستراتيجية قصف جوي من علو يفوق 5000 متر، وهو علو آمن يسمح للطيارين من الإفلات من البطاريات الصربية المضادة للطائرات(**Contre- Batteries antiaériennes**).

247 . Arnauld Martin Da Torre, **Les illusions d'une victoire aérienne**, in Revue internationale et stratégique, no 36, hiver 1999-20000, p.109.

2.طابع المحدودية: وقد تجسد عبر تركيز الغارات على أهداف مبرمجة ومعينة بدقة، حتى أن الطيارين كانوا يتلقون أوامر بعدم الانشغال عن مهمتهم الرئيسة بضرب طائرات صربية تحلق تحتهم إلا إذا تبين أنها عدوانية أو تهاجم القرى أو تجمعات اللاجئين. ولم يقم التحالف بتحويل إستراتيجيته في اتجاه أقل محدودية إلا في منتصف أفريل 1999، حيث أصبح يتم استهداف أهداف سميت "ظرفية"[248]

3.طابع التدرج: كانت الإستراتيجية متدرجة في الضربات ومرت بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: خصصت لسلسة من الضربات الجانبية، قصد تضييق الخناق المتدرج على قدرة رد فعل القوات الصربية في كوسوفو، وذلك لاحتواء الجيش والشرطة وقوات الأمن الخاصة الصربية في حيز محدد هو حيز كوسوفو، وإضعاف قدراتها العملياتية عن طريق قطع خطوط الاتصال مع قاعدتهم الخلفية. لهذا استهدفت الضربات الجوية كل من الدفاعات الجوية وغرف القيادة المحصنة (**Bunkers**) ومحطات الرادار ومراكز اتصال الجيش، من أجل حصر الخصم وإبقائه تحت المراقبة والتحكم في المجال الجوي.

المرحلة الثانية: تركزت الضربات على قوات الجيش والشرطة الصربية في كوسوفو، باستهداف الثكنات المدرعات وطرق الاتصال وكل ما يمس القدرات اللوجيستيكية للجيش اليوغسلافي، بمعنى شل حركته وتفادي الحاجة للتدخل على الأرض.

المرحلة الثالثة: استهدفت الضربات مركز النظام في بلغراد، ورموز الحكم وممتلكات المقربين من ميلوزيفيتش.

وكانت الغارات تسير نحو التوسع الذي لم يتوقف إلا في 10 جوان 1999، تاريخ الإعلان الرسمي من طرف الحلف الأطلسي عن وقف الضربات تبعا لبحث مجلس الأمن مشروع حل وانسحاب الجيش الصربي من كوسوفو.

وهكذا وبعد مهاجمة الدفاعات الجوية والمضادات الجوية، عمل الحلف الأطلسي على الإسراع في إضعاف الآلة القمعية للصرب مع توسيع نطاق النقاط المستهدفة التي من شأنها المساهمة في الجهد العسكري الصربي بنظر الحلفاء، مثل طرق الاتصالات

[248] . Bernard Adam, **La Guerre du Kosovo : éclairages et commentaires** (Bruxelles : éditions complexe, 1999), p.115.

والمواقع الصناعية(الهياكل القاعدية الكهربائية، معامل التكرير) ومحطات الراديو والتلفزيون.كما تم تحطيم رموز نظام ميلوزيفيتش كإقامته الرسمية ومقر الحزب الاشتراكي ومقر الراديو والتلفزيون في كوسوفو ومقر قيادة قوات يوغسلافيا ووزارة الداخلية الاتحادية. وقد تم توسيع الضربات في كل الاتجاهات قصد تحطيم الوظائف ذات الصبغة الاقتصادية والحيوية كالطاقة الكهربائية وتوزيع المياه وشبكة الهاتف والبث الإذاعي والتلفزيوني، والقسم الآخر استهدف القوات المسلحة الصربية في كوسوفو[249].

وتوسع نطاق الأهداف بشكل محسوس باشتداد الغارات التي أصبحت تتم 24 على مدار الساعة واليوم منذ نهاية شهر أفريل 1999، وارتفع عدد الطائرات من 400 طائرة عند بداية القصف لتصل إلى 1090 في اليوم السبعين منه[250].

وفي الأخير يمكن القول أن التخطيط الأولي للغارات تضمن في المقام الأول ضرب القوات الصربية ودعامتها اللوجيستسكية (المرحلتان الأولى والثانية)، ثم فيما بعد قلب السلطة. وعلى كل فقد كان القصف استراتيجيا من خلال استهدافه زعزعة الناحية المعنوية للعدو وإرادته في المقاومة، خاصة وأن الإستراتيجية المضادة للموارد اندرجت ضمن نمط جديد للحرب هو الحرب الاقتصادية والنفسية، حيث تم توسيع الغارات إلى الهياكل القاعدية الاقتصادية وطرق الاتصالات ورموز الحكم... بهدف تكبيد خسائر للمجتمع الصربي ومقدرته الاقتصادية، لإصابة القيادة السياسية بشكل غير مباشر[251] .

II. 2.اعتماد حرب بدون خسائر في الأرواح (Zero Death War)

تتمثل هذه الصيغة في خوض حرب من دون تعريض الجنود لخطر الموت، خاصة مع معارضة الأمريكيين لفكرة تعريض حياة جنودهم لخطر الموت لإعادة السلام، كما حصل في تجارب سابقة.

وقد اعتمد الحلفاء على الإستراتيجية الجوية تماشيا مع صيغة الحرب بدون خسائر في الأرواح حيث كانت الحرب عن بعد ممكنة بواسطة التكنولوجيا العالية، التي سمحت

---

[249]. Cammille Dansette, **La Stratégie Américaine dans la Crise du Kosovo**, (Lille: Université de Lille II, 2001) ,p p.30-31.

[250] .J.Isnard, Le Monde, 05/06/99.

[251]. Bruno Colson, **La Culture Stratégique Américaine, L'influence de Jomini** (Paris : Bibliothèque Stratégique, Economica, 1993), p.156.

بتنفيذ الغارات من علو 5000 متر ما استجاب لأحسن التطلعات الآمنة للطيارين وساعد على تحاشي إرسال وحدات إلى الأرض بسرعة، خاصة وأن الحلف الأطلسي كان يعرف بأن العملية على الأرض تتضمن مخاطر كبيرة أهمها إمكانية رد الفعل الروسي وتعريض حياة الجنود أكثر للخطر.

وكانت صيغة الحرب بدون خسائر في الأرواح تستهدف أكثر حماية حياة الطيارين، وهو ما اعتبره البعض تحولا في عقلية المحارب الذي كان مستعدا للتضحية بحياته والقتال مكان الآخر، بينما أصبحت حياة المنقذ مع صيغة الحرب بدون خسائر في الأرواح أثمن من حياة الضحية، وعليه فإن قيمة الجيش تذوب في إطار هذه الصيغة[252] .

وتجسد الارتقاء التكنولوجي في فكرة القيمة المطلقة لكل حياة إنسانية، وبالتالي حتمية تقليص الخسائر في الأرواح إلى حدود الصفر من جهة، والتساهل مع أمر تعرض مدنيي العدو لخسائر من جهة ثانية، أو التساهل حتى مع خسائر المجموعات التي تكون مستهدفة بالحماية شريطة أن يكون ذلك غير متعمد في إطار عمليات موجهة ضد أهداف عسكرية وحكومية[253].

ويتبين مما سبق أن صيغة الحرب بدون خسائر في الأرواح تطرح مشكلة ترتيب القيم إزاء حياة مختلف أصناف الأفراد حيث كانت الأولوية في حرب كوسوفو تتعلق أولا بحماية جنود الحلف الأطلسي، ثم المجموعات المدنية للعدو وهم الصرب، وأخيرا الضحايا المدنيين من ألبان كوسوفو.

---

[252] .Cédric Allmang, **Les Masques de Guerre** (Paris : stock, 1999), p.104.
[253] . Pierre Hassner, **La Violence et la Paix** (Paris : Points Seuil, 2000), p.316.

المطلب الثاني:الأهداف العسكرية الإستراتيجية لحرب كوسوفو

استهدف القصف الجوي أولا القضاء على مقدرات المضادات الجوية الصربية المتمثلة في القوات المسلحة وسندها اللوجيستيكي، وذلك لإيقاف تجاوزات الصرب في كوسوفو. ثم توسع مجال القصف ليشمل نقاطا أخرى فضلا عن الأهداف العسكرية.

وقد تم الاعتماد على منطق الإكراه في الضربات الجوية، وكانت هناك أهدافا عسكرية إستراتيجية من وراء اعتماد إستراتيجية الحرب الجوية.

I.منطق الإكراه في الضربات الجوية :

I. 1. أسلوب الإكراه(Coercition):

استهدفت الغارات الجوية الهياكل القاعدية الاقتصادية وطرق الاتصالات لزعزعة ثقة السكان المدنيين الصرب من جهة، وتفكيك أواصر ارتباط الجيش والتأثير على معنوياته من جهة ثانية. فقد كان من الضروري القضاء على تساند وتضامن المدنيين والجيش مع النظام القائم، وذلك باستخدام القوة والحط من معنوياتهم، فالأمر لم يكن يتمثل أساسا في تحطيم عدو محدد في موضع معين أو طرده من المناطق التي يحتلها عن طريق تكبيده أكبر الخسائر الممكنة[254]، ولكن إكراهه على توقيف سياسته مرغما.

وقد كان إطلاق قنابل الرصاص الأسود (**Graphites**) من طرف قوات الحلف الأطلسي، يوضح بشكل جيد هذه الإستراتيجية، فقد استعملت تلك القنابل لتضليل الحواسيب والتشويش عليها من خلال توقيف النظام الكهربائي دون تحطيم الهياكل القاعدية التي تسمح للمدنيين بالتموين بالكهرباء، وقد تسببت هذه القنابل في تقطعات قصيرة دون إحداث خسائر، مما حرم المدنيين من الكهرباء وأربك نظام القيادة والمراقبة لدى الجيش اليوغسلافي[255].

---

[254] . Pascal Vennesson, « **Bombarder pour convaincre? Puissance aérienne, rationalité limitée et diplomatie coercitive au Kosovo,** » Cultures et Conflits, 2000, p.4.
[255] . Dansette, , Op. Cit., p. 35.

2. I. دبلوماسية إكراهية (Diplomatie Coercitive):

تجسدت الدبلوماسية الإكراهية باستعمال القوة في شكل مساومة أو ابتزاز، وذلك من خلال استعمال عمدي محدود ومتدرج للقوة العسكرية مع إظهار إمكانية التصعيد وجدية التهديد بخسائر أكبر وجعل هذه الخسائر منظورة، ما أرغم الصرب على توقيف عملياته. وقد ارتسمت هذه الدبلوماسية في حالة كوسوفو من خلال استعمال إستراتيجية محدودة ومتدرجة، وفي نفس الوقت التهديد بتدخل من مستوى أكبر هو التدخل البري. وقد أوحى تواجد معدات وعتاد على الأرض باقتراب العمل البري وجدية التهديد وكان التدخل يبدو كاحتمال واقعي أكثر فأكثر، الأمر الذي أرغم ميلوزيفيتش على الإذعان[256].

II. الأهداف العسكرية الإستراتيجية :

كان الغرض من العملية الجوية وقائي بالدرجة الأولى من خلال تدارك القمع الصربي، لكن الهدف الآخر تمثل في تغيير موقف ميلوزيفيتش، وعليه يمكن القول أن الهدف العسكري كان بعد الهدف السياسي، خاصة وأنه لا يوجد حل عسكري صرف للأزمة، فالتحالف قام بالعملية كمرحلة في التفاوض وليس كبديل لهذه الأخيرة، غير أن التمعن في طبيعة العملية الجوية والإمكانيات المسخرة لها يعكس بوضوح أن الأمر كان يتعلق بأهداف عسكرية تقنية إستراتيجية، وذلك من خلال المؤشرات التالية.

1.II. اعتماد "الثورة في الشؤون العسكرية" ضمن الإستراتيجية العسكرية:

ساعدت الثورة في الشؤون العسكرية **(R.M.A) Revolution in Military Affairs**، التي تربط بين ما يحدث من تطور تكنولوجي في وسائل القتال مع الاستخدامات الإستراتيجية والتكتيكية لأفرع القوات المسلحة، ساعدت على تحقيق قفزة نوعية وإحداث قطيعة (**Discontinuité**) في الفاعلية العسكرية وظهور تنظيمات عسكرية جديدة مكلفة بأدوار ومهام جديدة[257]. وتكتسي هذه الثورة حسب الخبراء على أربعة أبعاد تتمثل في التحول التكنولوجي و ضبط الأنظمة الجديدة و التجديد العملياتي وتكييف الهياكل.

---

[256] . Dansette, , Op. Cit., p. 36.

[257]. Marie- Claude SMOUTS, **Les Nouvelles Relations Internationales : Pratiques et Théories** (Paris : Références inédites, Presses de science politique, 1998), p.368.

وما يهم الدراسة من هذه الأبعاد الأربعة للثورة العسكرية ضمن حرب كوسوفو، هما بعدا التحول التكنولوجي وضبط الأنظمة الجديدة، حيث أن الارتقاء التكنولوجي في الميدان العسكري سمح بضبط أسلحة جديدة الأمر الذي مكّن من اعتماد إستراتيجية جوية خالصة.

2.II.الارتقاء التكنولوجي في حرب كوسوفو:

تجسد الارتقاء التكنولوجي في حرب كوسوفو في ثورة المعلومة والدقة، وهي إحدى الثورات الثلاث التي شهدتها التكنولوجيا منذ سبعينيات القرن الماضي. فقد شهدت التكنولوجيا منذ ذلك الحين ثلاثة ثورات تمثلت نواتها الصلبة في معالجة المعلومة من خلال ثورة الكترونية معلوماتية واتصالاتية عن بعد، وهي ثورة سمحت بإثارة إنتاجية بشكل تمخض عن أصغر المعدات أكبر النتائج[258]. وبفضل هذه الثورة أصبح من الممكن تحويل المعلومة إلى إشارة رقمية تسجل وتخزن ثم تعالج وترسل في الحين بسرعة فائقة ضمن معطيات كثيرة، نحو كل نقاط الكرة الأرضية.

ومن أمثلة نقل الارتقاء التكنولوجي إلى القطاع العسكري هناك المجسات **(Capteurs)** وأدوات الكشف**(Outils de Détection)** التي سمحت بتحديد موقع العدو دون الانكشاف له من خلال رؤية وقياس اضطراب حركة أي جسم في أي مكان، خاصة مع تركيب المجسات على أقمار اصطناعية أو طائرات ما يسمح بمراقبة فعالة.

فقد سمحت الأقمار الاصطناعية لقيادة قوات الحلف الأطلسي في حرب كوسوفو بالحصول على نظرة شاملة لمسرح العمليات وتحضير وتنفيذ الهجمات، من خلال 34 قمرا للمراقبة والاستماع وأزيد من 50 قمرا للتنسيق والاستعلام والضربات، واستكملت رادارات المكتب الوطني للاستطلاع **(National Reconnaissance Office)** بستة أقمار تصويرية بصرية للحصول على نظرة دقيقة لقوات العدو قبل القصف وتقييم الخسائر بعد ذلك. كما كانت الطائرات كقواعد حقيقية حاملة لمعدات الكشف والمراقبة ومهيأة لاعتراض الاتصالات وإعداد خارطة دقيقة لمسرح العمليات، على غرار الطائرات الأمريكية غواردراي RC12 التي تكفلت بكشف وتحديد موقع الدفاعات الجوية الصربية[259]. كما تم استخدام طائرات

---

[258]. Laurent Murawiec, **La guerre au XXIème siècle** (Paris : Jacob, 1999), p.38.
[259]. Camille, Op.Cit., p. 38.

بلا ربان مصغرة النموذج متحكم فيها عن بعد وموجهة بإشارات لاسلكية، حيث برمجت لمهمات مراقبة بع تزويدها بملتقطات تعمل بأشعة تحت الحمراء وبكاميرات تلفزيونية، وقد نشرت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق طائرات تفتيش بلا ربان (Drones Hunter) ذات قدرة على الطيران لمدة 12 ساعة وسرعة تصل إلى 200كلم/ سا، وطائرات من نوع "المفترس"(Drones Predator) ذات قدرة على طيران تصل إلى 40 ساعة وبسرعة تصل إلى 900كلم/سا. وفي نفس الوقت وبطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وضعت فرنسا في مقدونيا طائرات متحكم فيها عن بعد من نوع كريسيرال(Drones Crécerelle) بسرعة 180 كلم/سا وبعمق مراقبة 50 كلم، وطائرات CL.289 بسرعة 740 كلم/سا، وعمق مراقبة يصل 150 كلم. وقد ساهمت هذه الوسائل وصور الأقمار والطائرات المتجسسة، في إعداد معلومة كارتوغرافية مدققة، ساعدت على إعداد كارتوغرافيا دقيقة لإمكانيات العدو، حيث تم تحويل المعطيات إلى إشارات نحو حواسيب مراكز المعالجة التي قامت بفرزها وتحليلها وحولتها إلى معلومة قابلة للاستعمال من طرف صناع القرار ضمن إستراتيجية، واستخرجوا على ضوئها أوامر بمهمات وجهت للمكلفين بتنفيذها. وعليه فقد سمح التقدم التكنولوجي والعملياتي بتحسين الاستعلام والمعلومة ورفع من قدرات القيادة والمراقبة وزاد في دقة توجيه الأسلحة والذخيرة[260]، و أصبحت الدقة الجيدة ممكنة من خلال تطوير نظام دقة ثوري، وساعدت حواسيب المكلفين بإطلاق النار على القصف بهامش أخطاء تقريبا منعدم، وقد سمح تجهيز جي.بي.آس على الصواريخ بضرب الأهداف بدقة كبيرة من خلال قيام الكاشف البصري بمسح الطيف المرئي ومقارنة الصور التي يتلقاها مع بنك الصور الخاص إلى غاية تطابق الهدف مع الصورة المبرمجة ما يسمح للصاروخ التوجه نحو الهدف بدقة تامة، وعلى هذا النحو تم تحطيم وزارة الداخلية اليوغسلافية في 2 أفريل 1999 بواسطة توماهوك[261]

[260] .Camille, Op.Cit., p p.39. 40.
[261]. Muraviec, Op.Cit., p.123.

المطلب الثالث: الدور الأمريكي في حرب كوسوفو

برز دور الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في حرب كوسوفو، من خلال تحمل قواتها العسكرية نسبة كبيرة من عبء هذه الحرب، وتكريس إستراتيجية عسكرية أمريكية اعتمادا على ما وفرته الثورة في الشؤون العسكرية.

I. تكريس الإستراتيجية العسكرية الأمريكية:

تحملت القوات الأمريكية عبء حرب كوسوفو بدرجة كبيرة عبر مشاركتها بأكثر من 600 طائرة عسكرية من أصل 900 طائرة حربية شاركت في قصف المواقع الصربية، بالرّغم من أنَّ ميزانية الدّفاع للدّول الأوروبية تمثّل ثلثي ميزانية الدّفاع الأمريكية[262].

وقد كان دور الولايات المتحدة الأمريكية ومساهمتها ضمن الحلف الأطلسي أساسيا مقارنة بالطرف الأوروبي الذي لم يتمكن من بلورة سياسة أوروبية مشتركة بسبب غياب نظرة متكاملة ومنسجمة، فكان الحضور المفرط للولايات المتحّدة بمثابة نتيجة حتمية لضعف السّياسة الأوروبية[263].

وكانت حرب كوسوفو بمثابة أكبر وأشمل حرب جوية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع العلم أن استبعادها لإمكانية إرسال قوات برية كان راجعا لتفادي ما اعتبرته مغامرة كبيرة قد تعرّض حياة الجنود للخطر، زيادة على كون اعتماد العمل العسكري البري كان سيورط الإدارة الأمريكية في نزاع مفتوح على كلّ الاحتمالات، وعليه ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر في تدعيم خيار القصف الجوي والاستمرار في هذه الإستراتيجية إلى غاية تحقيق النتائج المرجوة[264].

وقد كانت إستراتيجية القصف الجوي لدوافع إنسانية كوسيلة وحيدة للحرب ضد صربيا، مغايراً كلياً لأسس العقيدة العسكرية الجديدة للجيش الأمريكي منذ حرب الخليج الثانية المعتمدة على:

---

262. Pierre Beylan, **Défense, L'impuissance Européenne**, In Le Point, N° 1391, 14 Mai 1999, p. 90.

263. باسكال شينيو ،" **فرنسا و التوازنات الدولية،**" مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 109(شتاء 2003)، ص. 144.

264. Time, 12 April 1999, p. 30.

1. دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بكل الوسائل العسكرية لتحقيق النصر أو عدم التدخل إطلاقا.

2.عدم بدأ الولايات المتحدة الأمريكية أي حرب إذا لم تعرف مسبقاً كيف تنهيها[265] .

وقد تبخرا هذان المبدآن في حرب كوسوفو حيث كانت هناك ملاحظات حول إهمال هذين المبدأين، فبالنسبة للمبدأ الأول تساءلت "مادلين أولبرايت" عن جدوى الفرق العسكرية الأمريكية إن لم تستعمل[266] ، ومن جهته أوضح السناتور "جوزف بيدن"، الذي ساعد الرئيس كلينتون برسم إطار تحرّك القوات الأميركية في كوسوفو، أن العمليات العسكرية كانت تدار في منطقة معقدة حيث لا يوجد مخرج إستراتيجي واضح المعالم، وأنه كان على الرئيس الأميركي أن يتمتع بالقدرة لتوظيف السلاح دون معرفة دقيقة بالنتائج المحتملة [267]، وهو ما يؤكد إهمال المبدأ الثاني.

أما فيما يخص مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية اللوجستيكية في حرب كوسوفو الجوية، فقد كانت بأكثر من نصف إجمالي طائرات الحلف الأطلسي المشاركة، وكانت متعددة الأنواع ومنها:

1 . قاذفة قنابل ب ــ 2، والتي بلغت تكاليفها ملياري دولار.

2. قاذفات ب–52، التي تطير بمنأى عن الأجهزة الدفاعية للعدو.

3. طائرات F-711A، وهي من أكثر طائرات الشبح تطورا في العالم، تحمل اسم Night Hawk (صقر الليل)، ومتخصصة بقصف مراكز الاتصالات.

4 . طائرات أباتشي (Apache AH-46)، وهي مزودة برادار متطّور وبنظام للكشف في الليل، وتقوم بغارات على علو منخفض، وكانت وظيفتها الرئيسية تتمثل في تدمير الدبابات ومراكز الرادار في كلّ الأحوال الجوية.

---

[265] . Time, 5 April 1999, p. 30.

[266]. لوران ، مرجع سابق ، ص. 101.

[267]. Time, 12 April 1999, p. 31.

5 . قاذفات F-51 و F-81 وطائرات A-01 Warthogs ونظام AWACS للتشويش على أجهزة الرادار والاتصال الصربية.

كما استخدمت واشنطن صواريخ Toma Hawk التي انطلقت من حاملة الطائرات تيودور روزفلتUSS العاملة في بحر الأدرياتيك ومن الغواصات البريطانيةHMS، وقد تمكّنت هذه الصواريخ من تدمير مراكز دفاع واتصال صربية في الساعات الأولى للحرب.

6. وضعت الولايات المتحدة الأمريكيةخمسين (50) قمراً اصطناعياً في المدار الخارجي للأرض لمراقبة صربيا وكوسوفو على مدار الساعة. وكان قمر المراقبة الاصطناعي الفرنسي "هيليوس" يبثّ صورا لتحرّكات الجيش الصربي في مركز العمليات المشتركة بوزارة الدفاع الفرنسية[268] .

II.الاستفادة من الثورة في الشؤون العسكرية:

كانت حرب كوسوفو فرصة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من التطور التكنولوجي واستخدامه في وسائل القتال ضمن الاستخدامات الإستراتيجية والتكتيكية لأفرع القوات المسلحة، في إطار ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية .

فقد أتاحت الثورة في الشؤون العسكرية للولايات المتحدة شن الحرب بأسلوب جراحي، ومكنتها من تفادي تورط القوات الأمريكية في مستنقعات مثل حرب فيتنام، وكان عامل الثورة في الشؤون العسكرية العامل الرئيسي الذي شكل تغييراً في المعايير التي حكم النشاط العسكري في حرب كوسوفو، وظهر ذلك جليا في القدرات الجديدة التالية[269] :

1. منصات ووسائل هجوم بأسلحة وذخائر ذكية دقيقة التوجيه(ثورة في القوة الجوية).

2. حرب المعلومات، وشملت بصفة عامة حرب الإلكترونيات والكمبيوتر والإنترنت.

---

[268] . Time, 5 April 1999, p. 31.

[269]. حسام سويلم، **الحرب الجديدة والمحصلة الأمريكية الجديدة للحرب**،في:
http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/READ143.HTM

واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية في حرب كوسوفو من قدرات الهجوم بالأسلحة والذخائر الذكية دقيقة التوجيه والمعلومات في السيطرة على ساحة المعركة والتعامل مباشرة مع إرادة العدو وقوته السياسية انطلاقا من الهجوم على الأهداف السياسية والإستراتيجية والاتصالات كمصادر للقوة الوطنية.

وقد كانت حرب كوسوفو بمثابة نقطة تحول فيما يخص تحسس ساحة المعركة، حيث سمحت التكنولوجيا الحديثة المسخرة من الوصول تقريبا إلى شفافية ساحة المعركة لولا طول مدة الحملة الجوية التي تشكك نوعا ما في تلك الشفافية.

كما كانت حرب كوسوفو فرصة لإثبات القدرة على تحقيق الأثر من دون شرط الحشود، وبالتالي فمسألة تمركز القوات والمعدات من أجل تساند الصدمة والنيران، بصفته قانون الإستراتيجية الأول حسب كلوزفيتز قد تراجع، ولم تعد الدقة مرتبطة بشرط قرب الهدف عند تنفيذ الضربات حيث تم القصف في حرب كوسوفو من علو فاق 5000م.

كما أن الهدف لم يعد يتعلق بتحطيم العدو بل شله من خلال ضمان التحكم في وسائل الاتصال، وفي هذا الصدد سمحت الثورة في الشؤون العسكرية باستبدال التحطيم "الكلوزفيتزي" للعدو بالتحكم في المعلومة وشل العدو من دون معركة[270].

وعليه فقد كانت حرب كوسوفو ثورة في فن قيادة الحرب، بالرغم من أن المواجهة لم تكن مباشرة وعدم وجود تناظر في الاستراتيجيات حيث كانت القوات الصربية على الأرض بإستراتيجية أرضية وقوات حلف الأطلسي في الجو، زيادة إلى عدم تناظر نوعي وكمي لقوات الطرفين. فقد كانت القوتان متواجدتان معا لكنهما غير متطابقتان بأي شكل من الأشكال، لهذا كان بمقدور القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية مواصلة تجاوزاتها في كوسوفو دون أن تكون مهددة بشكل مباشر، حتى أن الواقع في بداية الحملة الجوية كان يوحي بوجود حربين في كوسوفو: حرب أولى على الأرض بين القوات الصربية وألبان كوسوفو، و حرب ثانية جوية يقودها الحلف الأطلسي بإشراف أمريكي[271] .

---

[270] . P.Hassner, op.cit., p.302.

[271]. Richard HAAS «Du Bon Usage de la Puissance, » **Politique Internationale**, n° 89 (2000), p.26.

و تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تزعم أن تدخلها العسكري في كوسوفو تحت مظلة الحلف الأطلسي كان مبنيا على أساس حقها في استخدام السلاح باسم القيم الدولية، وحقها في التدخّل العسكري في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بشكل معارض لمبدأ السيادة دفاعا عن تلك القيم [272] . وقد تحكّم هذا المبدأ العسكري، الذي عُرف بمبدأ كلينتون، بالإستراتيجية العسكرية لقوات الحلف الأطلسي في حرب كوسوفو [273] .

[272] . Michael MANDELHAUM" **A Perfect Failure: NATO's War Against Yugoslavia**," Foreign Affairs(September-October 1999), p. 5.

[273] .لوران أريك، مرجع سابق, ص ص.83 – 105.

المبحث الثالث: نتائج استخدام القوة في حرب كوسوفو

خلف استخدام القوة في نزاع كوسوفو نتائج وتسبب في انعكاسات وتأثيرات متعددة الأوجه، وذلك على النحو الذي تتناوله الدراسة في المحاور التالية.

المطلب الأول: نتائج استخدام القوة على منحنى النزاع في كوسوفو

أدى استخدام القوة إلى سلسلة من التغيرات في مستويات منحنى نزاع كوسوفو، حيث انتقل هذا الأخير من مستوى الحرب إلى مستويات ما بعد الحرب، المتمثلة في الأزمة والسلام غير المستقر ثم العودة إلى مستوى الأزمة عقب الإعلان عن استقلال كوسوفو من طرف واحد. مع العلم أن مستوى الأزمة كان له بعد داخلي صربي ألباني، وبعد دولي أمريكي روسي بالدرجة الأولى.

I.نتائج استخدام القوة على منحنى النزاع في بعده الداخلي:

تمثلت أهم نتيجة لاستخدام القوة على منحنى النزاع ضمن المستوى الداخلي لبيئة النزاع في توقيف الحرب الأولى التي شنها الصرب على ألبان كوسوفو إثر هزم القوات الصربية. وانطلاقا من توقيف تلك الحرب تحقق الهدف الوقائي المتمثل في تدارك القمع الصربي وإرغام ميلوزيفيتش على تغيير موقفه وحمله على قبول معطيات الحلفاء. وعليه فإن الحلف الأطلسي خاض تلك الحرب كمستوى لابد منه من مستويات منحنى النزاع للانتقال إلى مستوى ما بعد الحرب. لكن كيف تم هذا الانتقال؟ وما هي الانعكاسات المترتبة على منحنى النزاع جراء استخدام القوة؟

1.I. كيفية الانتقال من مستوى الحرب إلى مستويات ما بعد الحرب؟

تم الانتقال من مستوى الحرب إلى مستوى ما بعد الحرب عبر إتباع خطة عسكرية من ثلاث مراحل[274] :

---

[274]. الرديني، مرجع سابق.

1.المرحلة الأولى: تم التركيز على استهداف القوات الصربية المنتشرة في كوسوفو ومراكز الدفاع الجوي والاتصالات داخل صربيا والجبل الأسود.

2.المرحلة الثانية: تم تنفيذ هجمات مركزة وأكثر عنفاً وقوة ضد مواقع القوات الصربية ومواقع الدفاع الجوي في صربيا،

3.المرحلة الثالثة: ارتبطت بطبيعة الموقف أو رد الفعل الصربي، حيث كان يترتب عن موافقة ميلوزيفتش على خطة السلام توقيف الحلف الأطلسي عملياته الجوية وإرسال قوة إلى كوسوفو للحفاظ على السلام، أما إصرار ميلوزيفيتش على موقفه فكان يترتب عنه استمرار المرحلة الثالثة من العمليات الجوية حتى عمق صربيا، وهو ما حدث بالفعل بتكثيف عمليات القصف الجوي إلى أن توصل وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا في 8 جوان 1999م، إلى اتفاق في إطار مجموعة الثمانية "الدول الصناعية السبع الكبرى وروسيا"، على قرار يصدر عن مجلس الأمن بخصوص تسوية النزاع في كوسوفو وإنهاء ضربات الحلف الأطلسي الجوية ضد يوغسلافيا بعد 79 يوماً من بدايتها في 24 مارس 1999م، وهو ما قبله ميلوزيفيتش.

وقد تمكن الحلف الأطلسي من إضعاف يوغسلافيا وإرغام قادتها على قبول ما رفضوه من قبل مع إدخال ترتيبات جديدة كالحظر على بيع الأسلحة ليوغسلافيا والحضر البترولي الجزئي وتجميد الأرصدة اليوغسلافية في الخارج ومنع الاستثمارات وتصدير المنتجات والخدمات اليوغسلافية والرحلات الجوية مع دول الاتحاد الأوروبي ورفض التأشيرة على القادة اليوغسلاف...،الخ.[275] وبذلك حققت الحرب الجوية أحد أهم أهدافها المتمثلة في توقيف الحرب الأولى وتجاوزاتها. وفي هذا الصدد أعلن "خافير سولانا" أن الحملة الجوية مكنت من عودة حوالي مليون لاجئ ألباني إلى كوسوفو وتوقيف أعمال التطهير العرقي، كما لم تبقَ أية قوة صربية في كوسوفو وتم نشر قوات دولية "فاعلة" لمنع تكرار الجرائم الصربية وبناء السلام عبر قيام إدارة انتقالية في الإقليم[276] .

[275]. Roux, op.cit., p.70.

[276] .Solana, op. cit., p p. 114 - 120 .

2.I.الانتقال بالنزاع من مستوى الحرب إلى مستويات ما بعد الحرب :

لقد كانت الحملة الجوية بمثابة آلية لصنع السلام بالقوة العسكرية، حيث أرغمت ميلوزوفيتش على توقيع اتفاقٍ سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية من كوسوفو وسمحت لقوات الحلف الأطلسي بالدخول وبدأ عملية تهيئة الساحة لعمليات فرض وحفظ السلام.لكن الواقع أظهر أن منحنى النزاع لم يتوقف عند مستوى الحرب وما بعدها، بل انتقل إلى مستويات أخرى تحكمت فيها معطيات داخلية وخارجية ومستجدات على صعيد إدارة ملف كوسوفو، فما هي هذه المستويات؟

2.I. 1.العودة بمنحنى النزاع إلى مستوى الأزمة :

بمجرد أن وافق ميلوزوفيتش على الانسحاب، بدأ اللاجئون من ألبان كوسوفو في العودة إلى كوسوفو وشرع العديد من الصرب المتبقين في المغادرة.

ومع نهاية مرحلة الحرب، عادت بوادر الأزمة للظهور من جديد، وفي سبيل إدارتها أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1244 * الذي أشار فيه إلى أن إقليم كوسوفو جزء من يوغوسلافيا السابقة، وقام بتحديد شكل ومهمات الإدارتين الدوليتين العسكرية والمدنية المكلفتين بإدارة الإقليم. ووفقا لهذا القرار تشكلت قوة دولية تعرف باسم "كيفور" مؤلفة من 50000 جندي من 39 دولة يتوزعون على خمس مناطق تتولى قيادتها خمس دول، هي: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا. وتلخصت مهامها في ضمان الأمن ومراقبة الحدود و تسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية. ولم يحدد قرار مجلس الأمن جدولا زمنيا للانتهاء من هذه المهام ولم يضع تاريخا لسحب تلك القوات. أما الشؤون المدنية فأوكلت لهيئة متخصصة تعرف باسم "أونميك" ترأسها ممثل عن الأمم المتحدة بمثابة الحاكم الفعلي لكوسوفو، ولها دور تنفيذي، وهي أشبه بإدارة انتقالية في إطار حكم ذاتي قبل التوصل إلى صيغة نهائية للحكم[277].

---

* . أنظر الملحق الخاص بقرار مجلس الأمن رقم 1244.

[277] . كوسوفو.. الطريق نحو تقرير المصير، في :

/http://ssnp.net/content/view/3072/141

وقد تمثلت إحدى أولويات المجتمع الدولي في بناء أساس لإنهاء دائم للنزاع، غير أن الإشكال الذي طرح بعد انتهاء الحملة الجوية للحلف الأطلسي، تمثلت في عدم التوصل إلى حل بشأن الوضع النهائي لكوسوفو، خاصة وأن الألبان ضلوا متمسكين بمطلب الاستقلال التام كحل وحيد للنزاع مع رفضهم القاطع لأية علاقة مستمرة مع صربيا.

I.2. 2.الانتقال من حالة الأزمة إلى حالة السلام غير المستقر:

دفعت أفعال ميلوزوفيتش المجتمع الدولي إلى السعي لتغيير نظام الحكم في صربيا وتشجيع أي تغيير داخلي. واستغلت المعارضة الصربية الأجواء المتدهورة لتشكل ائتلافا جديدا، هو"المعارضة الديمقراطية بصربيا"، ورشحت " فوجيسلاف كوستونيتسا" محامي وقومي معروف ببعده عن الفساد المنتشر في السياسة الصربية. واعتماداً على دعم من الائتلاف ومن "أوتبور" (منظمة طلابية مناوئة لميلوزوفيتش)، فاز "كوستونيتسا" في الجولة الأولى. ورغم اعتراض ميلوزوفيتش إلا أن التنظيم الجيد لاحتجاجات المعارضة وانتشارها الواسع وامتناع القوات الأمنية عن استخدام القوة لقمع الاحتجاجات أرغم ميلوزوفيتش على الاعتراف بالهزيمة ليتم عزله في الأخير، وبذلك هدأ الوضع في كوسوفو وتحول من حالة الأزمة إلى حالة السلام غير المستقر[278].

I.3.2.إعلان الاستقلال من طرف واحد والعودة بالنزاع إلى مستوى الأزمة :

لم يحدد القرار 1244 الوضع النهائي لكوسوفو ولم يوضح مستقبلها، مع الإشارة إلى أن كوسوفو كانت لا تزال رسمياً جزءاً من صربيا بالرغم من عدم الخضوع لسلطتها.

واستمر اتجاه تطور الوضع في صالح ألبان كوسوفو، حيث تشكلت في مارس 2002 حكومة ذات سلطات محدودة تحت سلطة الأمم المتحدة، ثم أصبحت كوسوفو اعتباراً من أواخر 2003 محمية دولية تديرها الأمم المتحدة.

وبدأت بوادر العودة إلى مستوى الأزمة على إثر تمسك كل طرف بموقفه، ولم يستطع مجلس الأمن التوصل إلى اتفاق على حل سلمي يرضي الطرفين، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يؤيدان استقلال كوسوفو وروسيا ترفضه،

[278]. تداعيات استقلال كوسوفو، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

الأمر الذي جعل لجنة الاتصال المشكلة من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ترفع تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة تعلن فيه فشلها في إيجاد حل توافقي بين طرفي النزاع، في الوقت الذي تقدم فيه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "مارتي اهيتساري" بتوصية تنص على استقلال كوسوفو تحت إشراف الاتحاد الأوروبي. ونظرا للمواقف المساندة لاستقلال كوسوفو من طرف أهم الفواعل على الساحة الدولية، أعلن ألبان كوسوفو الاستقلال في 17 فيفري 2008 على هامش جلسة استثنائية لبرلمان كوسوفو، وهو الاستقلال الذي رفضته صربيا لتعارضه مع القرارات الأممية"[279]، واعتبرته تعدي على القانون الدولي ومساس بمبدأ ثبات الحدود والسيادة الإقليمية للدول وتعدي على اللائحة 1244 لمجلس الأمن.

وعلى إثر تعارض المواقف عادت بوادر الأزمة لتهدد بانفجار الوضع في أي لحظة وتهدد استقرار منطقة البلقان ككل[280].

II. نتائج استخدام القوة على منحنى النزاع في بعده الدولي

عقب إعلان الاستقلال، أطلت أزمة كوسوفو مجدّداً على الساحة الدولية كعامل انقسام جديد ومؤشر على مواجهة بين اتجاهين سياسيين متناقضين يمثلهما كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى.

فقد خاض مجلس الأمن نقاشات تمحورت حول استقلال كوسوفو عن صربيا، تلبية للتعهد الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه بعد الحرب، وعليه منح القرار الدولي 1244 حكما ذاتيا لكوسوفو تحت وصاية بلغراد لكن بإشراف دولي في انتظار الوضع النهائي، من دون وضع جدول زمني محدد لنهاية الوصاية. لكن وبصفة مفاجأة نوعا ما، خرج الوضع النهائي إلى العلن بكشف الوسيط الأممي "مارثي أهتيساري"، المكلف بوضع خطة تحديد

---

[279] . عفيف رزق، **جمهورية كوسوفو: مهام ما بعد الاستقلال**، في:

http://www.almustaqbal.com/Nawafez.aspx?pageid=42433

[280] . Kosovo : **le déploiement d’une mission de l’UE est illégal**, dans :
www.fr.rian.ru

الوضع النهائي للإقليم، لخطة أعطت الحد الأدنى أو نصف حل في ظل المواقف الدولية، فالخطة لم تتكلم عن استقلال تام لكنها منحت الإقليم كل مقومات الدولة كحق التفاوض وتوقيع الاتفاقات والانضمام إلى المنظمات الدولية والتمتع بشكل من السيادة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، ومنحت في المقابل للأقلية الصربية في الإقليم حكماً ذاتياً مراعية في ذلك بعض مخاوف بلغراد بشأن الأقلية الصربية، لكن صربيا رفضت الخطة وأصدرت في عام 2006 دستوراً جديداً يؤكد وحدة الأراضي الصربية بما فيها كوسوفو.

لقد كانت الخطة مقدمة واضحة نحو استقلال أيدته الولايات المتحدة الأمريكية بشدة، ورفضته روسيا بنفس الشدة تقريبا، مما أوحى بالعودة إلى ملامح حقبة الحرب الباردة، وهذه المرة كانت كوسوفو هي إحدى ساحاتها، خاصة وأن كوسوفو في نظر الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي تعد قاعدة عسكرية وسياسية متقدمة في منطقة أوروبا الشرقية، التي تريد روسيا هي الأخرى أن تضع موطئ قدم فيها خصوصا بعد اتساع النفوذ الأميركي هناك بانضمام عدد من دول أوروبا الشرقية إلى الحلف الأطلسي، وهو التمدد الذي ترى فيه روسيا تهديدا كبيرا لها، الأمر الذي جعلها غير مستعدة في ظل أوراق القوة التي تملكها لخسارة جولة جديدة من المواجهة مع الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية بالأخص، حيث استعادت ما يخولها خوض حرب باردة جديدة وإعادة تنصيب نفسها قطبا في عالم السياسة الدولية[281].

وبالفعل فإن استقلال كوسوفو الذي كان محصلة لاستخدام القوة من طرف الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد أفرز بوادر عودة أزمة بين الولايات المتحدة وروسيا، وذلك من خلال التوتر الذي تجسده التصاريح المتضاربة للطرفين مثل ما جاء على لسان الممثل الدائم لروسيا لدى الحلف الأطلسي" ديمتري روغوزين" في 22 فيفري 2008 حيث اعتبر أن وراء نزاع كوسوفو يكمن نزاع بين تصورين اثنين للعالم[282].

---

[281]. حسام كنفاني، **استقلال كوسوفو يهدّد أوروبا**، في:

http://www.al-akhbar.com/ar/node/28924

[282]. Dmitri Rogozine ‘‘ **La Reconnaissance du Kosovo nuit aux relations entre la Russie et l'OTAN**’’, dans :

www.fr.rian.ru

وعليه يتبين أن دعم الولايات المتحدة لاستقلال كوسوفو يدخل ضمن إستراتيجيتها بعيدة المدى، فهي انطلاقا من هذا الاستقلال تستهدف مراقبة القوة الروسية العائدة إلى الساحة الدولية كونها تهدد الهيمنة الأمريكية، كما أن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأزمة كوسوفو يستهدف تحييد التأثير الروسي، ففضلا عن التدخل العسكري دون مراعاة للموقف الروسي فإن مساهمة الولايات المتحدة في فرض استقلال كوسوفو يعتبر بمثابة هزيمة سياسية لروسيا الذي تعد الحليف التاريخي لصربيا[283].

وبالفعل فقد أظهر عجز الدبلوماسية الروسية عن حل أزمة كوسوفو عدم قدرة روسيا على إدارة الأزمات التي تقع في جوارها، كما أن تطورات الوضع العسكري أظهرت الضعف العسكري لروسيا، خاصة بعد انضمام كل من بولونيا وتشيكيا والمجر للحلف الأطلسي، وهي دول كانت محسوبة على الإتحاد السوفيتي أيام الحرب الباردة[284] .

[283] . **Indépendance du Kosovo : la main insidieuse de Washington,** dans : http://www.geostrategie.com

[284] .Laurent RUCKER, **La Russie et l'opération "Force alliée"**, in : le courrier des pays de l'est, no 1001 janvier 2000, p p. 35 – 38.

المطلب الثاني: انعكاسات استخدام القوة على الحلف الأطلسي والأمن الأوروبي.

كانت حرب كوسوفو بمثابة رسالة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا التي كانت تحاول إعادة بناء الأمن الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال تأسيس هوية دفاعية أوروبية مستقلة رغم ارتباطاتها الحلف الأطلسي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مساهمتها الكبيرة ودورها الفعال في جميع مراحل نزاع كوسوفو، تسعى لتثبيت فشل سياسة أوروبا في إطار محاولة الاستغناء عن الدور الأمريكي، وهذا في الوقت الذي كانت السيطرة على أوروبا وتكييف عمليات الوحدة الأوروبية مع المصالح الأمريكية تدخل ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة[285] .

1. إعلان الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي.

كانت حرب كوسوفو فرصة لإعلان إستراتيجية الحلف الأطلسي الجديدة، والتي تمثلت أهم مبادئها في النقاط التالية:

1.تغير العقيدة العسكرية للحلف الأطلسي من الدفاع عن الدول الأعضاء إلى حماية مصالحها خارج حدودها الجغرافية.

2.إعطاء الحق للحلف الأطلسي في استخدام القوة في أي منطقة من العالم إذا لاح خطر على أمن واستقرار أوروبا، كخطر النزاعات العرقية وانتشار أسلحة الدمار الشامل[286].

وانطلاقا من المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي بات بإمكان هذا الأخير التوسع جغرافيا ووظيفيا أيضا، فعكس وظيفة الحلف الأطلسي التي كانت تتمثل سابقا في مواجهة خطر الاتحاد السوفيتي ومعسكره الشرقي، بمعنى أن القيد الجغرافي كان يتمثل في المسرح الأوروبي كنطاق وحيد لتحرك الحلف الأطلسي، أصبح بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المفهوم الجديد طرح أهداف تصاغ بشكل مرن يسمح للحلف الأطلسي بالتحرك أيضا نحو الجنوب[287].

---

[285] . عمر عبد الكريم سعداوي ، **النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة** ، السياسة الدولية ، العدد 137، (جويلية 1999). ص. 87.

[286] . جريدة الشرق، 29 . 04 . 1999.

[287] . سعداوي، مرجع سابق.

وجاءت حرب كوسوفو مناسبة لتحقيق المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي الذي تخطى دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن ووضع أمر النظام الدولي بين يديه حيث حل محل الهيئات الأممية وشن عمليات عسكرية على دولة ذات سيادة، خارقا بذلك الشرعية الدولية والنظام الدولي ككل، وأسس لفوضى النظام الدولي على حد تعبير "هنري كيسنجر" الذي اعتبر أن حرب كوسوفو هي صورة للانظام الدولي الجديد[288].

وقد أظهرت حرب كوسوفو نتيجتين رئيستين تتمثلان في:

1.غياب مبادرة أوروبية بمعزل عن دور فاعل ورئيسي للولايات المتحدة في المجال الأمني، مثل معالجة المشكلات الأمنية والعرقية حتى داخل القارة الأوروبية.

2. ضرورة إعادة النظر في دور بعض المؤسسات الأمنية الأوروبية التي كانت قائمة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، مثل اتحاد أوروبا الغربية الذي تشكل في بداية 1948م، والفيلق الأوروبي الذي تشكل في التسعينيات، فنظرا لهامشية هذه المؤسسات تقرر دمجها في إطار مؤسسات الأطلسي، وفقا لما اتفق عليه في قمة واشنطن بشأن إنشاء مكون أوروبي للأطلسي. ففكرة هذا المكون تعني نظريا انه بوسع الدول الأوروبية القيام بمهام عسكرية باستخدام إمكانيات الأطلسي إذا لم ترغب الولايات المتحدة المشاركة الفعلية، إلا أن الواقع كان عكس ذلك حيث أنه حتى لو كانت العمليات العسكرية أوروبية محضة، فإنها تشترط موافقة القيادة السياسية للحلف الأطلسي التي تتمتع فيها الولايات المتحدة الأمريكية بحقوق بارزة كحق الرفض والتعديل، وبالتالي فإن أي عمل عسكري لابد له من موافقة الولايات المتحدة الأمريكية[289].

وقد ألقت النتيجتين السابقتين بضلالها على التحالف الأورو أمريكي، وعجلت بالشروع في التفكير في إعادة النظر في مهام الحلف الأطلسي وتحديثه.

---

[288] . حسن أبو طالب،" حرب كوسوفو وحدود التغيير في النظام الدولي،" **السياسة الدولية** ، ع. 136(أفريل 1999)، ص. 95.

[289] . . الرديني، مرجع سابق.

2.التفكير في إعادة النظر في مهام الحلف الأطلسي وتحديثه:

كان الهدف المعلن لإنشاء الحلف الأطلسي يتمثل في حماية الدول الأعضاء من أي أخطار محتملة من جانب الاتحاد السوفييتي وضمان أمن أعضائه والدفاع عن استقلالهم. ويعد البند الخامس من أهم بنود معاهدة حلف شمال الأطلسي، فهو يوجب على أعضائه مساعدة أي عضو فيه تتعرض أراضيه للخطر نتيجة هجوم عسكري ما يعني أن الهجوم على أحد أعضاء الحلف الأطلسي يعتبر هجوما على الحلف بأكمله[290] .

وعلى اعتبار التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية نهاية ثمانينات ومطلع تسعينيات القرن الماضي فقد انتهى دور الحلف الأطلسي كمؤسسة عسكرية بحتة، وأصبح المبدأ الذي يعمل من أجله الحلف الأطلسي هو المحافظة على السلام والأمن في العالم، ما أدى إلى العمل على توسعته بضم أعضاء جدد له.

وقد أظهر نزاع كوسوفو الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي، وبرز ذلك في قيادة العمليات العسكرية كامتداد لقيادة الحلف الأطلسي نفسه، و في حجم التمويل والقوات الأمريكية المشاركة في الحرب، حيث كانت مساهمتها حتى 8 ماي 1999 تقدر بـنسبة 70 % من الطلعات الجوية وغطت 60 % من إجمالي تكاليف العمليات العسكرية، ووفرت 7150 جندي و16 قطعة بحرية و249 طائرة[291].

لقد كانت حرب كوسوفو سببا للتفكير في إعادة النظر في مهام الحلف الأطلسي على اعتبار أن حالات عدم الاستقرار يمكن أن تنشأ من صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن نزاعات عرقية تواجهها عدة دول في أوروبا الوسطى والشرقية، وهو ما قد يشكل خطرا على الأمن والسلامة الإقليمية لأعضاء الحلف الأطلسي من خلال زعزعة الاستقرار الأوروبي، كما قد تستدعي نزاعات مسلحة تورط دول خارجية وتمتد إلى دول الحلف الأطلسي فتكون ذات تأثير مباشر على أمن أعضاء الحلف الأطلسي[292].

---

[290]. **ماهو الناتو ؟** ، في:
http://www.arabia.pl/bolanda/content/view/47/80

[291] . الرديني، مرجع سابق.

[292]. نافع أيوب لبّس، **حلف الأطلسي:تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة، وآفاقه المستقبلية، في:**
http://djidour.online.fr/modules.php?name=News&file=article&sid=38

وانطلاقا من ذلك المنظور أدى القمع الصربي الكثيف لألبان كوسوفو إلى تورط قوى خارجية وبالتالي هدد الاستقرار الأوروبي بما فيه أمن دول الحلف الأطلسي، وبالتالي استدعى تدخلا سلميا في الأول من خلال اشتراك الولايات المتحدة بوصفها عضواً في مجموعة الاتصال (إلى جانب كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا)، في مؤتمر رامبوييه، ثم تدخلا عسكريا على إثر رفض الصرب توقيع الاتفاق المقترح من قبل مجموعة الاتصال، حيث قرر الحلف الأطلسي استخدام القوة على أساس أن صربيا شكلت تهديدا للاستقرار الأوروبي وأمن الحلف الأطلسي وفق عقيدته الإستراتيجية[293].

وقد كان ترجيح كفة اعتماد القوة في نزاع كوسوفو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الرؤية الأوروبية، على أساس اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أن سياسة التعددية(التعاون بين دولتين أو أكثر لحل مشاكل دولية) في التسعينات لم تكن فعالة في التعامل مع الكثير من النزاعات وتؤدي إلى إهدار الوقت وتصاعد الأزمات، في الوقت الذي ترى الحكومات الأوروبية أن اعتماد التعددية في سياستها الخارجية ستكون أكثر فاعلية لإعادة هيكلة العلاقات الدولية ومواجهة المشاكل في مناطق كثيرة من العالم، لهذا فهي تؤكد على أهمية التعددية كمنهج في التعاطي مع قضايا السياسة الدولية لمواجهة السياسة الانفرادية والهيمنة الأمريكية[294].

وكانت السياسة شبه الانفرادية أو على الأقل المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية في إدارة نزاع كوسوفو من أسباب التفكير في تحديث الحلف الأطلسي، ففي الوقت الذي كان يريد فيه الاتحاد الأوربي نظاما تعدديا يسمح له بالمشاركة في صنع القرار الدولي و لعب دور على الساحة الدولية يتناسب مع ما يملكه من عناصر القوة الشاملة، تصر الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال تفوقها العسكري للانفراد بصنع القرار في النظام الدولي دون مشاركة الحلفاء، مع استبعاد كل القوى المنافسة على قيادة النظام من لعب أي دور إلا بموافقتها.

---

[293] .المكان نفسه.

[294] . محمد بوبوش، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بين التبعية والاستقلال**، الاتحاد الاشتراكي، العدد 8160 (فبراير 2006).

وقد ظهر الاختلاف الأوروبي- الأمريكي من خلال نزاع كوسوفو في إصرار الطرف الأوروبي على ضرورة ترجيح كفة الوسائل السلمية على الوسائل العسكرية لحل أي نزاع دولي وتفضيل العمل الجماعي عبر الأطر والمؤسسات الدولية القائمة خاصة مجلس الأمن، عكس ما كان عليه الحال مع المنهج الأحادي الجانب ضمن الحملة العسكرية في كوسوفو دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، ودون حتى السعي لإتلاف دولي[295].

وبالإضافة إلى ما سبق وانطلاقا من خصوصية نزاع كوسوفو ومن تقييم عملية التدخل العسكري، فإن حرب كوسوفو ساهمت في بلورة ثلاثة تحديات واجهت الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، تتمثل في:

1. وضع الحلف الأطلسي مفهوما إستراتيجيا جديدا يوسع مهماته من خلال "إدارة الأزمات" في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. أظهرت حرب كوسوفو أن النزاع في أوروبا لا يقتصر حله على الأوروبيين فهم بحاجة لتدخل عسكري أميركي مباشر، لا يمكن شرعنته إلا من خلال الحلف الأطلسي.

3 .عدم تأثير حرب كوسوفو سلبا على تضامن أعضاء الحلف الأطلسي، فحتى فرنسا التي حافظت تاريخيا على نوع من الاستقلال في قرارها العسكري شاركت بشكل كامل في الحرب كجزء من التنظيم العسكري الحلف الأطلسي.

وقد دفع نزاع كوسوفو إلى فتح نقاش فعلي لقادة الحلف الأطلسي لتحديثه حتى يتمكن من استيعاب الظروف الجديدة، فالتدخل في كوسوفو أبرز مظاهر العلل داخل الحلف الأطلسي، وأدت ردود فعل الحلفاء إزاءه إلى التفكير في تحديث الحلف الأطلسي [296].

كما أن نزاع كوسوفو كان فرصة لقياس الفارق الموجود بين بروز أوروبا السياسي ونقائصها العسكرية الأمر الذي صعب عليها تغليب وجهة نظرها، لأن الأمر يتعلق بمجهود مالي وبضرورة ملئ الفجوة التكنولوجية الموجودة بين أوروبا والولايات المتحدة

---

[295]. محمد بوبوش ، **الموقف الأمريكي من القانون الدولي**، في:

bououche.maktoobblog.com

[296]. ستين راييننغ، **الخيارات حلف الناتو للتحديث** ، في:

http://www.nato.int/docu/review/2006/issue3/arabic/art1.html

الأمريكية، مع العلم أن تحسين الجهد العسكري لن يكون سهلا في ظل انعدام توافق في المجهود المالي للدول الأوروبية[297].

ويتبين مما سبق أن التدخل العسكري في نزاع كوسوفو، كان له تأثير دائم في طبيعة الحلف الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال تحديد عناصر العمل المشترك خارج حدود الالتزامات الدفاعية الجماعية التقليدية للحلف الأطلسي.

وقد ساهمت عمليات الحلف الأطلسي في البدء بإصلاح شامل للإجراءات الداخلية التي يتخذها لإدارة الأزمات، وطالت الإصلاحات كل ما له علاقة بالممارسات التي رسخها الحلف الأطلسي أيام الحرب الباردة المتعلقة بالاستشارة السياسية والتخطيط العسكري؛ قصد التمكن من احتواء العمليات التي لا تتناول التزامات الدفاع الجماعي[298] .

كما أدت ضرورة تحسين التنسيق إلى تأسيس هيئة متخصصة في تزويد الحلف بنصائح سياسية وعسكرية لإدارة الأزمات، هي "مجموعة التنسيق السياسية" (PCG)، وذلك تزامنا مع توسيع ترتيبات الاستشارات السياسية وتصنيفها، لتتضمن مشاركة دول من خارج الحلف الأطلسي لها مساهمات في العمليات التي يقودها. مع العلم أن مجموعة التنسيق السياسية تؤدي اليوم دورا استشاريا مركزيا فيما يتعلق بكل ارتباطات الحلف العملياتية، علاوة على المشاركة في عقد اجتماعات منتظمة حول القضايا المتعلقة بإدارة العمليات، تضم اللجنة العسكرية ومجلس شمالي الأطلسي، بالإضافة إلى الدول المشاركة من خارج الحلف الأطلسي[299].

---

[297] . Lamy, op.cit., p p. 145-147.

[298] . دييغو رويز بالمر، **العلاقة بين عمليات الناتو وعملية تحول الحلف منذ انتهاء الحرب الباردة**، في:
http://www.nato.int/docu/review/2006/issue4/arabic/analysis1.html

[299] .المرجع نفسه.

المطلب الثالث: انعكاسات استخدام القوة على مبادئ القانون الدولي

لم يستند التدخل العسكري في كوسوفو إلى سلطة شرعية ممثلة في مجلس الأمن، وهو ما يعد خرقا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وخرقا للمادتين الأولى والسابعة من المعاهدة التأسيسية لحلف شمال الأطلسي، التي تلزم أعضاءه بالعمل في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وتقصر استخدام القوة في الدفاع عن أحد أعضاء الحلف في مواجهة اعتداء مسلح وقع عليه[300].

وبين مؤيد ومعارض لأسلوب استخدام القوة بدون تفويض من مجلس الأمن، برز الخلاف حول مصدر قواعد القانون الدولي، وانعكاس طبيعة التدخل على القانون الدولي.

I. الخلاف حول مصدر قواعد القانون الدولي:

جعلت طريقة التدخل واستعمال القوة العسكرية من قبل الحلف الأطلسي المجتمع الدولي يخشى من تحول هذه المنظمة الدفاعية إلى منظمة تقوم بمهام دولية أوسع، وبالتالي إضعاف مجلس الأمن وتحجيم دوره، فالتدخل لم يستند إلى الشرعية الدولية، واعتبر كحق انطلاقا من تهديد نزاع كوسوفو للسلم والأمن في الفضاء الأورو-أطلنطي، بينما عارضته عدة دول كونه يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ويؤسس للفوضى في المجتمع الدولي لأنه لا يستند إلى أي سلطة قانونية مثل منظمة الأمم المتحدّة، فالقيام بعمل عسكري بدون رخصة من مجلس الأمن يعد انتهاكا للمواثيق الأممية[301].

لهذا فقد كان التدخل في نزاع كوسوفو مبعث نقاش حول مصدر قواعد القانون الدولي، وقد طرح أسلوب استخدام القوة جدلا حول مسألتين، تتعلق الأولى بمن يضع قواعد القانون الدولي، والثانية بعلاقة القانون بالواقع.

---

[300]. المرجع نفسه.

[301].Perez Fernandez Maria, **L'intervention de L'OTAN au Kosovo ou L'unilatéralisation de la Sécurité Collective**, DEA Droit International Public, Paris II, 2002, p.20.

1. مصدر قواعد القانون الدولي:

ترى أوربا أن المؤسسات فوق وطنية، كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية وغيرها هي مصدر التشريع، بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية في الدولة الوطنية مصدر القوانين والتشريعات.

2. علاقة القانون الدولي بالواقع:

ترى أوربا أن وظيفة القانون الدولي هي تغيير الواقع ومعالجة الخلل الذي ينتابه، وعليه فإن دور القانون الدولي وقائي يتمثل في معالجة الأزمات الدولية قبل استفحالها. لكن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الواقع هو المؤدي إلى تغيير القانون الدولي وأن قواعد القانون الدولي ينبغي أن تعكس حقائق الواقع المتغير، ومن هنا فقواعد القانون الدولي في حاجة إلى التغيير والتطوير. ومن ثم ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن القانون الدولي الإنساني يبيح التدخل العسكري في حالة انتهاك حقوق الإنسان أو الإبادة الجماعية، كما حدث في كوسوفو[302].

II.انعكاس التدخل على القانون الدولي:

بدا العالم بعد تفكك الإتحاد السوفيتي أحادي القطب، مما ساعد على توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الهيمنة، خاصة وأنها ترى أن مصالحها تمتد بامتداد العالم، ما جعلها تطور قوتها العسكرية لتدافع عن تلك المصالح. وأتاح زوال الاتحاد السوفييتي للولايات المتحدة الأمريكية القيام بدور قيادي عالمي وساعدها على تجاوز مجلس الأمن في حال تهديد مصالحها الأساسية، فأصبحت تستخدم قواتها العسكرية دون تفويض من مجلس الأمن[303]، مما جعلها في موقع المهيمن على المجتمع الدولي في ضوء ما تمتلكه من قوة تمكنها من فرض وجهات نظرها على الآخرين[304] .

---

[302]. أحمد سيد أحمد، " الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين،" **السياسة الدولية**، ع. 153(يوليو 2003)، ص.125.

[303]. عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة**(الرباط، 2003)، ص. 87.

[304] . عبد الواحد الناصر، **النظام العالمي في مطلع القرن الواحد والعشرين**(الرباط، 1999)، ص ص. 113.112.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن إطار تحريم استخدام القوة(الفقرة4/م 2 والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وسلطة مجلس الأمن في إضفاء الشرعية على أي استخدام القوة) لم يعد ملائما للتطورات الحاصلة التي تستدعي إطارا قانونيا جديدا ينظم استخدام القوة، حيث أن القانون الدولي في مجال تحريم استخدام القوة والاستثناءات الواردة عليه، لم يعد فعالا في حماية انتهاكات حقوق الإنسان، وعليه فهي ترى أن على الأمم المتحدة تجاوز الإطار القانوني القائم، على نحو يطلق يدها في استخدام القوة بشكل لا تحده قيود ميثاق الأمم المتحدة[305].

ولقد أظهرت حرب كوسوفو مظاهر الهيمنة الأمريكية واستبعاد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عن قرار شن الحرب، ما شكل سابقة خطيرة قد تؤدي إلى تهميش دور الأمم المتحدة في النظام العالمي، وربما إلغائه تماما، وإحلال أطراف ثالثة محل مجلس الأمن فيما يخص مهمة المحافظة على السلم الدولي، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت لنفسها سابقة، تؤسس عليها في مواقع أخرى من العالم تحت راية الحلف الأطلسي دون حاجة إلى تفويض من مجلس الأمن[306]. وعليه فإن استخدام القوة في نزاع كوسوفو يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإخلالا بقاعدة القانون الدولي التي تمنع استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن، وقد تكون سابقة للدول لاستخدام القوة لقمع ارتكاب الجرائم[307]، أي استخدام قانون القوة لفرض قوة القانون.

إن تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو يطرح سؤالا حول إجازة القانون الدولي استخدام الأطراف الثالثة للقوة لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، ولعل الجواب موجود في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر الذي استمد منه.

فالاستخدامات الجائزة للقوة مثل أعمال القمع التي يقوم بها مجلس الأمن طبقا للفصل السابع والدفاع عن النفس، لا تقدم تبريرا قانونيا لعملية الحلف الأطلسي، كما أن التدخل الإنساني لا يعد استثناء من حظر استخدام القوة الوارد في الميثاق، ولا توجد إشارة فيه

[305]. بوبوش، **الموقف الأمريكي من القانون الدولي**، مرجع سابق.

[306]. الرديني، مرجع سابق.

[307]. جوناثان تشارلي، **مرجع سابق**، ص ص .33-44.

لمثل هذا الحق، و"التدخل الإنساني" ليس واضح المعالم، والدليل لا يؤسس قاعدة قانونية تجيز استخدام القوة في حالات مماثلة لحالة كوسوفو. ومع ذلك فإن التدخل في كوسوفو قد يكون سابقة لتطوير قانون دولي جديد لحماية حقوق الإنسان، خاصة وأن تطورات القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما ما تعلق بالجرائم الدولية، تسمح بالتصرف لمواجهة الانتهاكات الخطيرة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان الناجمة عن تلك الجرائم. وعليه يستنتج أن القانون الدولي العام المعاصر إلى جانب تفسير سليم معاصر لميثاق الأمم المتحدة، يسمحان بالتدخل الإنساني الصرف دون تفويض من مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع أو حالة الدفاع عن النفس. لكن التساؤل المطروح هو في ما إذا كان يجب على القانون الدولي أن يجعل التدخل الإنساني باعتباره مسألة سياسية فعلا قانونيا؟ فهناك من يرى بأن مثل هذه الخطوة مطلوبة أخلاقيا، والتدخل الإنساني يحمي حقوق الإنسان التي تضمنها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأن الحالات المعنية يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما لا يمكن إيقافه إلا من خلال التدخل باستخدام القوة.

ومع ذلك يبقى التدخل الإنساني يثير صعوبات جمة رغم مراميه النبيلة، مثل ما ذهب إليه "فاكلاف هافل"(**Václav Havel**) (الرئيس السابق لتشيكسلوفاكيا ثم جمهورية تشيكيا)الذي اعتبر أن حرب كوسوفو، التي تم شنها باسم المبادئ والقيم، يصدق عليها صفة الحرب الأخلاقية، حيث لم تكن لأي دولة عضو في الحلف الأطلسي مطالب إقليمية في كوسوفو، ولم يهدد ميلوزيفيتش سلامة أراضيها، ومع ذلك شن الحلف الأطلسي الحرب بسبب اهتمامه بمصير الآخرين، ولم يكن في مقدوره الامتناع عن تقديم يد المساعدة في الوقت الذي كان بوسعه فعل ذلك[308] .

وبالمقابل ينتقد المعارضون عملية الحلف الأطلسي باعتبارها خرقا للقانون الدولي، من خلال الهجوم على دولة ذات سيادة دون طلب تفويض من الأمم المتحدة، معتبرين ذلك الفعل خاطئا وعملا إجراميا[309]

[308]. Vaclav Havel, **Kosovo and the End of the Nation-State**, N.Y.Rev.Books, (June 10, 1999)

[309] .Robert Fisk, "**who Needs NATO**"?Progressive,(July 22,1999) , p.22.

خاتمة

خاتمة:

تعد النزاعات العرقية ذات الأبعاد الدولية من النزاعات شديدة التعقيد وصعبة الحل، وذلك راجع لقدسية مطالب المتنازعين المباشرين، وشدة تأثير الاعتبارات النفسية والتاريخية التي غالبا ما تتحكم في قرارات صانع القرار.

وعندما تلتقي المحددات النفسية بالاعتبارات الخارجية، يكون من الصعب التوصل إلى توافق بشأن حل النزاع الذي يكون متضاربا في غالب الأحيان ولا يعكس طموحات طرفي النزاع معا، فالحل الذي قد يرضي أحد طرفي النزاع المباشرين وأطرافا غير مباشرة مساندة له، يراه الطرف المباشر الآخر إجحافا له ويضر بمصالحه، وهو الموقف الذي تشاركه فيه أطرافا غير مباشرة في النزاع.

وقد خرجت الدراسة بعد معالجة نزاع كوسوفو الذي تفجر في أواخر تسعينيات القرن الماضي ومازالت مستويات منحناه بين الارتفاع والانخفاض، بالاستنتاجات التالية:

1.تعد القوة عاملا محددا لمصير كوسوفو إما في يد الطرف الألباني المسلم أو الطرف الصربي المسيحي الأرثوذكسي. فمسألة استقلال كوسوفو عن صربيا أو التبعية لها ارتبطت بمحدد القوة وبميزان القوة، وبالأخص ذلك الميزان الذي يرجحه طرفا ثالثا، لأن ميزان القوة بين طرفي النزاع المباشرين كان دوما لصالح الصرب. فمصير كوسوفو إذن كان يحدده تدخل الطرف الثالث بالقوة، وعند تراجع هذا الأخير لسبب ما تعود كفة ميزان القوة مجددا لصالح الصرب وبالتالي ينقلب وضع كوسوفو.

وهناك ثلاثة أمثلة بارزة في هذا الصدد، أولها جسدته الدولة العثمانية وقوتها التي حفظت لألبان كوسوفو حقوقهم، وبتراجع قوة ونفوذ هذه الدولة وأفولها عاد الصرب ليتحكموا من جديد في زمام كوسوفو وسكانه. والمثال الثاني جسدته إيطاليا الفاشية التي ضمت كوسوفو للحليفة ألبانيا إبان الحرب العالمية الثانية. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان الحكم التسلطي لنظام تيتو بمثابة قوة محلية تحكمت في مصير كوسوفو.

وفي سياق التحولات التي أعقبت موت تيتو ونهاية الحرب الباردة استحوذت صربيا على مقدرات وميراث يوغسلافيا الاتحادية، ما ساعدها على ضم كوسوفو لها بالقوة من جديد.

وكانت الممارسات الصربية في كوسوفو تنذر بتهديد أمن واستقرار منطقة البلقان وبالتالي كل أوروبا، وهو ما عجل بتدخل الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث تمكن من تحديد مصير كوسوفو بالقوة مرة أخرى.

2. تتمثل النتيجة الثانية التي خرجت بها الدراسة في كون هذا التتابع غير المتناظر لمصير كوسوفو جراء استخدام القوة، يؤكد على أن آلية القوة ليست ناجحة في فرض حل أو مصير نهائي لكوسوفو، بل كانت في كل مرة آلية لفرض أمر واقع يتغير بتغير موقع القوة أو ميزانها، وبدرجة أكبر قوة الطرف الثالث.

فقد فرضت القوة حل الأمر الواقع ولم تقنع المتنازعين بصيغة نهائية للحل، فلا يمكن أن تكون هناك قناعة مع القوة، بل هناك إرغام على قبول صيغة حل أرضت طرفا على حساب الطرف الآخر الذي يبقى يتحين الظروف المواتية لتغيير صيغة الحل تلك. وعلى هذا الأساس فالأزمة باقية مادام هناك إرغام لا إقناع.

3. استنتجت الدراسة من خلال حجم المساهمة الأمريكية في حرب كوسوفو تحت مظلة الحلف الأطلسي والإصرار الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ملف كوسوفو بالقوة، أن حسابات الطرف الثالث المتدخل ومصالحه الإستراتيجية في منطقة البلقان، له دور رئيسي في مسار النزاع وآليات حله، فالتهديد باستخدام القوة ثم استخدامها هو نابع بالأساس من السعي لتحقيق تلك المصالح الإستراتيجية. وهو ما ينطبق على أغلب تدخلات الطرف الثالث في عديد النزاعات الدولية.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي الوقت والوضع والظروف المواتية لاستخدام القوة ضد دولة ذات سيادة، رغم تعارض ذلك مع ميثاق الأمم المتحدة.

وترى الدراسة، من خلال تفحص نزاع كوسوفو وتتبع تطوراته، أن مصير كوسوفو وسكانه الألبان ما كان ليتحسن لولا أن قُدر للحلف الأطلسي والولايات المتحدة استخدام القوة، بغض النظر عن أهدافها السياسية والإستراتيجية. فانتظار الحل السياسي لنزاع كوسوفو كان حتما سيطول كثيرا وربما لم يكن ليأتي بالمرة، وعليه ترى الدراسة أن قرار

استخدام القوة في حالة كوسوفو كان القرار المناسب من الزاوية الإنسانية على الأقل، وهي تتحفظ عن مشروعيته القانونية، وذلك بسبب ما يلي:

أ.صعوبة الحل الدبلوماسي السياسي(السلمي) وربما استحالته، نظرا للاعتبارات الدينية والعرقية والتاريخية العميقة لطرفي النزاع.

ب. حسابات الفواعل الدولية الأساسية التي لها مصالح إستراتيجية في منطقة البلقان.

وانطلاقا من هذين النقطتين، خرجت الدراسة بالنتيجة الرابعة التالية.

4. كان نزاع كوسوفو ساحة لاختلاف يتمحور حول النقاط التالية :

أ . مصادر النزاع: هل هي داخلية كامنة في طرفي النزاع المباشرين، أم هي خارجية ؟

ب. أساليب تسوية النزاع: هل تتم من خلال سلوك محدد يتمثل في اتفاقيات تنهى النزاع، أم بسلسلة من الإجراءات طويلة الأمد تجعل من التسوية عملية وليس سلوكا؟ وهل أن التسوية تتضمن فرض شروط على طرف دون الآخر، أم أنها تتضمن تنازلات متبادلة؟

ت.دور القوى الكبرى في النزاع: هل يسهل تسوية النزاع أم يعد من عوامل استمراره؟

وعليه فإن الدراسة من وراء تحليلها لطبيعة نزاع كوسوفو ومصادره كانت تستهدف في مرحلة ثانية مسألة أدوات الحل، حيث أن صياغة استراتيجيات الحل تتعامل مع مصادر النزاع سواء كانت داخلية أو خارجية.

وعلى هذا الأساس فإن التسليم بكون النزاع سببه الطابع التسلطي للنظام الصربي والتركيبة النفسية لميلوزيفيتش الذي يمثل أحد آخر نخب الحرب الباردة، ففي هذه الحالة ترى الدراسة أن التحول الديمقراطي في صربيا يعد مدخلا ضروريا لجعل صربيا أكثر استعدادا للتنازل عن كوسوفو. لكن التحول الديمقراطي حصل فعلا وتم عزل ميلوزيفيتش وهدأ الوضع في كوسوفو، وتحول منحنى النزاع إلى مستوى السلام غير المستقر، إلا أن فكرة التنازل عن كوسوفو لم تحصل وهي مستبعدة من طرف النظام الصربي القائم، لأن الأمر يتعلق بمطلب مقدس وبإرث تاريخي تتناقله الأجيال، وهناك ارتباط وثيق للصرب والألبان بالأرض. وبالفعل رفضت صربيا رفضا قطعيا استقلال كوسوفو المعلن عنه من طرف واحد، وبذلك أعادت النزاع إلى مستوى الأزمة.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة رئيسية تتمثل في كون استخدام القوة لحل النزاعات الدولية ذات الطابع العرقي والديني مثل نزاع كوسوفو، يؤدي إلى نتيجة لا تلقى الإجماع من قبل طرفي النزاع، خاصة في ضوء استمرار عامل اللاتوافق الديني والثقافي كمصدر أساسي للنزاع حتى بعد انفصال طرفي النزاع كل منهما بإقليم مستقل، لأن الاختلاط العرقي سيبقى قائما وبالتالي فإن مطلب الأقليات كقاعدة للنزاعات العرقية يبقى مطروحا كذلك.

وفي نموذج كوسوفو فإن بوادر النزاع لم تختفي باستقلال كوسوفو انطلاقا من مطالب الأقلية الصربية في كوسوفو، مما يعيد الملف إلى نقطة البداية، ويصبح الحال معه شبيه بالحلقة المفرغة. والسؤال المطروح هنا يتمثل في كيفية تصور حل لنزاع دولي شبيه بنزاع كوسوفو يتميز بصفة اللاتوافق الديني والثقافي الصريح؟

ترى الدراسة أن الحل المنطقي لنزاع كوسوفو يكمن في ضم الجزء الموجود في كوسوفو ذي الأقلية الصربية إلى صربيا، وهو ما يساعد على إضفاء الصفاء العرقي على كوسوفو، فلن تكون هناك مبررات مطلبية لصربيا بناء على حقوق الأقلية الصربية في كوسوفو. علما أن هناك نحو 15 % من أراضي كوسوفو تعيش فيها أقلية صربية تنظر إلى بلغراد كمرجعية قانونية لها[310].

لكن تجسيد هذا الطرح يبقى في غاية الصعوبة حيث تواجهه عراقيل وتلزمه آلية إلزامية حتى يكون أقرب إلى التجسيد. فحتى تكون له مصداقية لابد أن يكون في شكل قرار أممي إلزامي كمحصلة لمساعي المجتمع الدولي، وحتى تنجح هذه المساعي لابد من تغيير مواقف أطراف مهمة ذات تأثير فعال في أي توجه في هذا السياق، وفي مقدمتها موافقة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وصربيا، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان تصريحات بعض مسؤولي هذه الأطراف. فالولايات المتحدة الأمريكية، حسب وزير دفاعها "روبرت غيتس"(**Robert Gates**)، تدعم وحدة أراضي إقليم كوسوفو[311]، وألمانيا من جهتها، على لسان المستشارة "أنجيلا ميركل"(**Angela Merkel**)، ترفض فكرة تقسيم

[310] . قضية كوسوفو.. العودة إلى حلبة الأمم المتحدة، في:

http://www.rtarabic.com/news_all_news/20735

[311] . القوات الأمريكية في كوسوفو ، في:

http://www.rtarabic.com/news_all_news/20735

كوسوفو بين الأغلبية الألبانية والأقلية الصربية[312] ، أما الجانب الصربي، وعلى لسان رئيسه "بوريس تاديتش"(Boris Taditch)، فيتحفظ على مسألة التقسيم، ويرهنها بفشل جهود الحفاظ عليها ضمن صربيا [313].

أما الشرط الثاني، والذي تراه الدراسة في غاية الأهمية، فيتعلق بضرورة تفعيل آليات لمنع انتشار هذا النوع من المساعي في منطقة البلقان، والتعهد باعتماده استثناءا على حالة كوسوفو، خاصة وأن التخوف من إمكانية انتشار ذلك المسعى ليس اعتباطيا بل هو مبني على معطيات واقعية، خاصة على مستوى مقدونيا التي تعد تركيبتها السكانية هي الأخرى مشحونة بالتوترات العرقية فهي تضم 23 % من إجمالي سكانها من ذوي أصل ألباني.

وبعيدا عن محصلة الدراسة المستقبلية لمشكلة كوسوفو، فإن الثابت في استخدام القوة لحل نزاع كوسوفو سنة 1999، هو بمثابة انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بالرغم من أن استخدام القوة قد تم بناء على عجز الأمم المتحدة عن التصرف بشكل فعال في تجارب سابقة مثل رواندا والبوسنة، وبناء على احتمال اعتراض أعضاء دائمين في مجلس الأمن الذي غالبا ما كان حجر عثرة أمام آلية الأمن الجماعي.

وبناء على ما سبق ترى الدراسة أنه يجب التفكير في إيجاد أطر تضفي الشرعية على استخدام القوة وتتجاوز عقبة المعارضة في مجلس الأمن أو عقبة التحجج بمبدأ السيادة.وفي هذه الحالة ترى الدراسة أنه إذا لم يكن القانون الدولي الحالي والمنظمات الدولية الحالية ملائمين لحل نزاعات دولية مثل نزاع كوسوفو، فهذا يعني أنه لابد من وضع قواعد أفضل وربما إنشاء منظمات أحسن لتفادي المخاطر المحتملة ولحماية حقوق الإنسان بشكل صحيح، ولما لا باستخدام القوة بشكل يلقى الإجماع.

---

[312] . قضية كوسوفو.. العودة إلى حلبة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

[313] . تاديتش لا يستثني احتمال تقسيم كوسوفو، في:

http://www.rtarabic.com/news_all_news/20735

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 1 : خريطة خاصة بكوسوفو

الملحق رقم 2 : ميثاق الأمم المتحدة

الملحق رقم 3: القرار 1244 المصادق عليه من طرف مجلس الأمن في جلسته 4011 بتاريخ 10 جوان 1999

<u>الملحق رقم 1 خارطة خاصة بكوسوفو</u>



المصدر: www.ruvr.ru

الملحق رقم 2
ميثاق الأمم المتحدة – الفصل السابع*

الفصل السابع : فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان

المادة 39 : يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه .

المادة 40 : منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقوم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

المادة 41 : لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء" الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية .

المادة 42 : إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة ."

المادة 43 : يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور .

1. يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم .
2. تجرى المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء "الأمم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء "الأمم المتحدة"، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

المادة 44 : إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 43، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة .

المادة 45 :رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوى هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 43 .

المادة 46 : الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب .

المادة 47 : تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

1. تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في "الأمم المتحدة" من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للإشراف في عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها .
2. لجنة أركان الحرب مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس. أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد .
3. للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجاناً فرعية إقليمية إذا خوّلها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن .

المادة 48 : الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس .
1. يقوم أعضاء "الأمم المتحدة" بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها .

المادة 49 :يتضافر أعضاء "الأمم المتحدة" على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن .

المادة 50 :إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى – سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن – تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل .

المادة 51 : ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

المصدر: ميثاق الأمم المتحدة – الفصل السابع قسم خدمات الشبكة العالمية بالأمم المتحدة – إدارة شؤون الإعلام

الملحق رقم 3
القرار 1244 المصادق عليه من طرف مجلس الأمن
في جلسته 4011 بتاريخ 10 جوان 1999
المرجع:
http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RS _RES_1244.Pdf.

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يشير إلى قراراته 1160(1998) المؤرخ في 31 مارس 1998، و 1199(1998) المؤرخ في 23 سبتمبر 1998، و 1203(1998) المؤرخ في 24 أكتوبر 1998، و 1239(1999) المؤرخ في 14 ماي 1999.

وإذ يأسف لعدم الامتثال التام لمتطلبات تلك القرارات.

وتصميما منه على إيجاد حل للحالة الإنسانية الخطيرة في كوسوفو، وبجمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وعلى تهيئة سبل عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم عودة آمنة حرة،

وإذ يدين جميع أعمال العنف المرتكبة بحق سكان كوسوفو فضلا عن جميع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أي طرف،

وإذ يشير إلى البيان الذي أصدره الأمين العام في 9 أفريل 1999، معربا فيه عن القلق إزاء المأساة الإنسانية التي تجري أحداثها في كوسوفو،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة الآمنة إلى ديارهم،

وإذ يشير إلى اختصاص المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة و إلى ولايتها،

وإذ يرحب بالمبادئ العامة المتعلقة بإيجاد حل سياسي لازمة كوسوفو المعتمدة في 6 ماي 1999، (المرفق 1 بهذا القرار)، وإذ يرحب أيضا بقبول جمهورية يوغسلافيا الاتحادية للمبادئ المحددة في البنود من 1 إلى 9 من الورقة المقدمة في بلغراد في 2 حزيران 1999 (المرفق 2 بهذا القرار)، وبموافقة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية على تلك الورقة،
وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة وبسلامتها الإقليمية، على النحو المبين في وثيقة هلسنكي الختامية، والمرفق 2،

وإذ يؤكد من جديد ما ورد في قرارات سابقة من دعوة إلى منح كوسوفو استقلالا ذاتيا كبير القدر ودرجة معقولة من الإدارة الذاتية،

وإذ يقرر أن الحالة في المنطقة لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وتصميما منه على ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين واضطلاع جميع الأطراف المعنية بمسؤولياتها المحددة بموجب هذا القرار، وإذ يتصرف، توصلا لهذه الأغراض، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1. يقرر أن يقوم الحل السياسي لأزمة كوسوفو على المبادئ العامة الواردة في المرفق 1 وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في المبادئ والعناصر الأخرى اللازمة بالمرفق 2،

2. يرحب بقبول جمهورية يوغسلافيا الاتحادية للمبادئ و العناصر الأخرى اللازمة المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه، ويطالب بأن تتعاون جمهورية يوغسلافيا الاتحادية تعاونا تاما لتنفيذها على وجه السرعة،

3. يطالب على وجه الخصوص بأن تنهي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية العنف والقمع في كوسوفو فورا وبصورة يمكن التحقق منها، وأن تبدأ عمليات انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو وتنجزها على مراحل وبصورة يمكن التحقق منها، وذلك وفقا لجدول زمني سريع يتم بالتزامن معه نشر الوجود الأمني الدولي في كوسوفو،

4. يؤكد أنه سيسمح، بعد الانسحاب، لعدد متفق عليه، من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة اليوغسلاف والصرب بالعودة إلى كوسوفو لأداء المهام المتمشية مع المرفق 2،

5. يقرر نشر وجود مدني ووجود امني دوليين في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافر لهما ما هو مناسب من المعدات و الأفراد حسب الاقتضاء، ويرحب بموافقة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية على هذين الوجودين،

6. يطلب إلى الأمين العام أن يعين، بالتشاور مع مجلس الأمن، ممثلا خاصا لمراقبة تحقيق الوجود المدني الدولي، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يوعز إلى ممثله الخاص بأن ينسق مع الوجود الأمني الدولي تنسيقا محكما لضمان عمل الوجودين كلاهما على تحقيق نفس الأهداف وبحيث يدعم كل منهما الآخر،

7. يأذن للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية ذات الصلة بإقامة الوجود الأمني الدولي في كوسوفو على النحو المبين في البند4 من المرفق 2 بحيث يزود بجميع الوسائل اللازمة لأداء مسؤولياته بموجب الفقرة 9 أدناه،

8. يؤكد الحاجة إلى القيام مبكرا وعلى وجه السرعة بنشر وجود مدني ووجود أمني دوليين فعالين في كوسوفو، ويطالب بأن تتعاون الأطراف على نشرهما تعاونا تاما،

9. يقرر أن تشمل مسؤوليات الوجود الأمني الدولي، الذي سينشر في كوسوفو وسيعمل فيها، مايلي:

أ. الحيلولة دون تجدد الأعمال العدائية، والحفاظ علة وقف إطلاق النار وإنفاذه عند اللزوم، وكفالة انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية التابعة للجمهورية الاتحادية و جمهورية صربيا من كوسوفو ومنع عودتها إليها، إلا على النحو المنصوص عليه في البند 6 من المرفق 2،

ب. تجريد جيش تحرير كوسوفو وغيره من الجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة من السلاح حسبما تقتضي الفقرة 15 أدناه،

ج . تهيئة بيئة آمنة في إطارها يمكن للاجئين و المشردين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان، وللوجود المدني الدولي أن يعمل، وان تقام إدارة انتقالية، وان نقام إدارة انتقالية، وان تسلم المعونة الإنسانية،
د. كفالة السلامة والنظام العامين ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي من تولي مسؤولية هذه المهمة،
ه. الإشراف على إزالة الألغام ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي، حسب الاقتضاء، من تسلم مسؤولية هذه المهمة،
و. تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، والتنسيق مع أعمال الوجود المدني الدولي تنسيقا محكما،
ز. أداء واجبات مراقبة الحدود حسب اللزوم،
ح.كفالة الحماية وحرية التنقل لنفسه وللوجود المدني الدولي وللمنظمات الدولية الأخرى،

10. يأذن للأمين العام بان ينشئ، بمساعدة المنظمات الدولية المختصة، وجودا مدنيا دوليا في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتي كبير القدر في إطار جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وتوفر إدارة انتقالية بينما تنشئ مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطية مؤقتة وتشرف على تطورها لتأمين الظروف الضرورية لحياة سلمية طبيعية لجميع سكان كوسوفو،

11. يقرر أن تشمل المسؤوليات الرئيسية للوجود المدني الدولي ما يلي:
أ. تعزيز إقامة دعائم استقلال ذاتي كبير القدر وحكم ذاتي في كوسوفو، وذلك رهنا بالتوصل إلى تسوية نهائية مع المراعاة التامة للمرفق 2 ولاتفاقات رامبوييه،
ب.أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حيثما لزمت وطالما كانت كذلك،
ج. تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات، والإشراف على تطور تلك المؤسسات الانتقالية،
د. القيام بنقل مسؤولياتها الإدارية، فور إنشاء هذه المؤسسات، مع القيام بمراقبة و دعم ترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية و أنشطة بناء السلام الأخرى في كوسوفو،
ه. تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقات راموييه في الحسبان،
و.الإشراف، في مرحلة نهائية، على نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية،
ز. دعم بناء الهيكل الأساسي الرئيسي وغير ذلك من صور إعادة البناء الاقتصادي ،
ح. دعم المعونة الغوثية الإنسانية والمعونة الغوثية المقدمة في حالات الكوارث، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية،
ط. حفظ القانون والنظام المدنيين، بما فيه إنشاء قوات شرطة محلية، وفي الأثناء يتحقق ذلك بنشر أفراد شرطة دوليين للخدمة في كوسوفو،
ي.حماية حقوق الانسان وتعزيزها،
ك.ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة آمنة لا تعترضها معوقات،

12. يؤكد الحاجة إلى عمليات إغاثة إنسانية منسقة، وإلى سماح جمهورية يوغسلافيا الاتحادية بوصول منظمات المعونة الإنسانية دون عوائق إلى كوسوفو و إلى تعاونها مع هذه المنظمات لكفالة تسليم المعونة الدولية بسرعة وفعالية،

13. يشجع جميع الدول الأعضاء و المنظمات الدولية على الإسهام في إعادة البناء الاقتصادي و الاجتماعي وكذلك في عودة اللاجئين و المشردين عودة آمنة، ويؤكد في هذا السياق على أهمية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين، لاسيما من أجل تحقيق الأغراض الواردة في الفقرة 11(ز) أعلاه، في أقرب وقت ممكن،

14. يطالب بان تتعاون جميع الأطراف المعنية، بما فيها الوجود الأمني الدولي تعاونا تاما، مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة،

15. يطالب بأن يضع جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى حدا على الفور لجميع الأعمال الهجومية وبأن يمتثلوا لمتطلبات التجريد من السلاح حسبما يحددها رئيس الوجود الأمني الدولي بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام،

16. يقرر ألا تسري أشكال الحظر المفروضة بموجب الفقرة 8 من القرار 1160(1998) على ما يخصص لاستعمال الوجودين المدني و الأمني الدوليين من أسلحة وما يتصل من عتاد،

17. يرحب بالأعمال الجارية في الاتحاد الأوروبي و المنظمات الدولية الأخرى لوضع نهج شامل يتبع لتحقيق التنمية و التثبيت الاقتصاديين للمنطقة المتأثرة بأزمة كوسوفو، بما في ذلك تنفيذ ميثاق استقرا لجنوب شرق أوروبا باشتراك دولي واسع النطاق بهدف زيادة تعزيز الديمقراطية، والازدهار الاقتصادي و الاستقرار و التعاون الإقليمي،

18. يطالب بان تتعاون جميع الدول في المنطقة تعاونا تاما لتنفيذ جميع هذا القرار،

19. يقرر إنشاء الوجودين المدني والأمني الدوليين لفترة مبدئية قوامها 12 شهرا، على أن يستمرا بعد ذلك ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك،

20. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ هذا القرار، بما فيها تقارير من قيادتي الوجوديين المدني والأمني الدوليين، على أن تقدم التقارير الأولى في غضون 30 يوما من اتخاذ هذا القرار،

21. يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللّغة العربية.

كتب:

1. إبراهيم، سعد الدين ، **تأملات في مسألة الأقلّيات**، القاهرة: دار الصباح،(1991) .

2. السماك، محمد، **الاستغلال الدّيني في الصّراع السياسي**،بيروت، دار النقاش، ط.1، (2000).

3. الناصر، عبد الواحد، **العلاقات الدولية الراهنة**، الرباط، 2003.

4. برجنتال، توماس، **حقوق الإنسان**، ترجمة : جورج عزيز، القاهرة : مكتبة غريب، (1979

5.برومبرغ، دانيال، **التعدد وتحديات الاختلاف. المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، بيروت: دار الساقي ط.1، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (1997).

6. بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقلّيات في إفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، (أوت 1993).

7. بيتز، جون، **مقدمة في الاتصال الجماهيري**،الأردن: مركز الكتب الأردني، ط.4، (1990) .

8. جورفيك، جوفان، **يوغسلافيا مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي**،القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت).

9. جاكسون، روبرت، **ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، (2003).

10.حرب، محمد، **الإسلام في آسيا الوسطى والبّلقان**، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط2، (1995).

11.حَوْن،علي، **محنة المسلمين في البّلقان**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط.1، (1997).

12.حيدر، إبراهيم علي / حنا، ميلاد، **أزمة الأقلّيات في الوطن العربي**، دمشق:دار الفكر، ط.1، (2002).

13. خليل سامي علي مهدي، النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر، مصر: دار النهظة،ط.1(1996)

14.دورتي، جيمس/ بالستغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت:كاظمة للنشر والتوزيع،(1985).

15. رسلان، أحمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة** ، مصر: المؤسسة المصرية العامة للكتاب، (1986).

16.رافيد .ب. فورسايت، **حقوق الإنسان والسياسة الدولية**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط.1، (1993)

17. سرحال، أحمد، **قانون العلاقات الدولية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط.2،(1993).

18. عبد الغفار، محمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر: دار هومة، (2004).

19. عبد القادر، حسين، **انشطار يوجوسلافيا: دراسة تاريخية تحليلية**، واشنطن: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، (1996).

20. عبد الواحد الناصر، النظام العالمي في مطلع القرن الواحد والعشرين، الرباط، (1999).

21. لوران، إريك، **حرب كوسوفو الملف السري**، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط.1،(1999).

22.علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم..الدبلوماسية والإستراتيجية** ،الأردن:دار الشروق للنشر ،ط.1، (2004) .

23. محمودي، عبد القادر، **النزاعات العربية -العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1985 -1945**،الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،(2001).

24.مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، (1991).

25 . مهنا، محمد نصر، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،(1998).

26. نصيف، مجدي، **حرب البوسنة والهرسك**، القاهرة: دار المستقبل العربي،(1993).

27. نور، عصام،**الصراعات العرقية المعاصرة**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، (2004).

28. وهبان، أحمد، **الصراعات العّرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقلّيات والجماعات والحركات العّرقية**، مصر: دار الجامعة الجديدة ،ط .2،(1999).

29.وزارة الخارجية الصينية، **الأقلّيات القومية في الصّين**، سلسلة "سور الصّين العظيم، ط.1،(1983) .

<u>دوريات</u>:

1. أحمد، سيد أحمد، " **الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين**، <u>السياسة الدولية</u>، العدد 153(يوليو 2003).

2. الجندي، غسان "**نظرية التدخل الإنساني المسلح لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام**، " <u>المجلة المصرية للقانون الدولي</u>، ع. 43 (1987) .

3. الدسوقي، أبو بكر، **ألبان كوسوفا بين التفاوض والقتال**، <u>السياسة الدولية</u>، العدد 137، (جويلية 1999).

4.بهي الدين، أحمد، **كوسوفا لا تزال تبحث عن حل**، <u>السياسة الدولية</u>، عدد 136،(أفريل 1999).

5.بوساحية، الطاهر، " **من عدم التدخل إلى التدخل الإنساني**،" دراسات عالمية، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ع. 40، ط. 1 ، 2001) .

6. تشارني، جوناثان،" **التدخل الإنساني الوقائي في كوسوفا**،" دراسات عالمية، ترجمة الطاهر بوساحية، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع.40،ط.1(2001).

7. رايسمان، مايكل، " مفارقات كوسوفا،" دراسات عالمية، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ترجمة الطاهر بوساحية، ع. 40، ط.1(2001) .

8. سعداوي، عمر عبد الكريم **النخبة السياسية الصربية: آخر نخب الحرب الباردة،** السياسة الدولية العدد 137، (جويلية 1999).

9. شينيو، باسكال، " **فرنسا والتوازنات الدولية**،" مجلة شؤون الأوسط، العدد 109(شتاء 2003) .

10. عبد البديع، أحمد عباس، " **إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة**، " السياسة الدولية ،مصر: الأهرام، ع.111 يناير 1993).

11. عبد الرحمان، محمد يعقوب، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1،(2004) .

12.غسان الجندي، "**نظرية التدخل الإنساني المسلح لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام**، "المجلة المصرية للقانون الدولي، ع. 43 (1987) .

13. محمد يعقوب عبد الرحمان،" **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**،" دراسات عالمية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1،(2004) .

14.ناظم الغبرا، شفيق، "النزاعات وحلها:إطلالة على الأدبيات والمفاهيم،" المستقبل العربي،ع.171، (ماي 1993).

دراسات جامعية منشورة:

1. العنزي، خالد حسين، **حماية الأقليات في القانون الدولي مع التطبيق على حماية الأقليات في كوسوفا و العراق**، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور: احمد أبو الوفاء (جامعة القاهرة: كلية الحقوق ، 2004) .

جرائد:

1. محمد بوبوش، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بين التبعية والاستقلال**، الاتحاد الاشتراكي، العدد 8160 (فبراير 2006).
2. جريدة الشرق، 29 . 04 . 1999.

أنترنت:

1. الأبحر، سحر، **الوضع الراهن واتجاه المشاكل العرقية في العالم**، في:
www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/READ12.HTM
2. **أنواع الصراع ومفهومه..وحل النزاعات**، في:
http://www.shabab-alamal.com/vb/archive/index.php?t-3140.html
3. الحسناوي ، ظاهر ،**اســــتخدام القـــوة**، في:
www.alsabaah.com
4. السرجانى، راغب، **قصة كوسوفا بين التاريخ والواقع**، في:
http://www.islamstory.com/elsergany/Article.aspx?ArticleID=16.50&SectionID=0
5. المشير أبو غزالة، **الحرب في خدمة السياسة**، في:
http://www.mafhoum.com
6. **النزاعات العرقية والثقافية في العالم**، في:
http://hassan-elhabti.blogspot.com/2007/05/driss-jebrouni-conflictos-etnicos-y.html
7. **العلاقات الدولية بين منهج الإسلام والمنهج الحضاري المعاصر**، في:
http://www.alasr.ws
8. الرديني، فاتك، **الحروب الأمريكية خلال النظام العالمي الجديد**، في:
http://www.sabanews.net

9. باجراكتاري، يلبر **تحليل الصراعات**، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

10. بادي، برتران، **القوة عاجزة عن حلّ مشكلات العالم اليوم**، في:

http://www.albaath.news.sy

11. بوبوش، محمد، **الموقف الأمريكي من القانون الدولي، في:**

boubouche.maktoobblog.com

12 . **تداعيات استقلال كوسوفو**، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

13 . خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **كوسوفا... التاريخ والمصير**،في:

http://www.moqatel.com

14. رويز بالمر، دييغو، **عمليات الناتو وتحول الحلف منذ انتهاء الحرب الباردة**، في:

http://www.nato.int/docu/review/2006/issue4/arabic/analysis1.html

15. رزق، عفيف، **جمهورية كوسوفو: مهام ما بعد الاستقلال**، في:

http://www.almustaqbal.com/Nawafez.aspx?pageid=42433

16. راييننغ، ستين، **الخيارات حلف الناتو للتحديث** ، في:

http://www.nato.int/docu/review/2006/issue3/arabic/art1.html

17. زقاغ، عـــــادل، **السيادة والتدخل الإنساني ،في:**

http://www.geocities.com/adelzeggagh/sover.htlm

18. سيرور، دان، **تحليل الصراعات**، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

19. سويلم، حسام، **الحرب الجديدة والمحصلة الأمريكية الجديدة للحرب،في:**

http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/READ143.HTM

20. **على ماذا ينص الفصل السابع؟**،في:

http://tharwacommunity.typepad.com/whereto_syria/2007/06/post_12.html

21. فايفر، تيد، تحليل الصراعات، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

22. قسم البحوث والدراسات ، أنواع الصراع ومفهومه، في:
http:// aljazeera.net/NR/exeres/9085D544-2D2D-475C-AC8C-6A6BA339F148.htm

23.كنفاني، حسام، **استقلال كوسوفو يهدّد أوروبا، في:**

http://www.al-akhbar.com/ar/node/28924

24. لبّس، نافع أيوب، **حلف الأطلسي:تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد الحرب الباردة، وآفاقه المستقبلية، في:**

http://djidour.online.fr/modules.php?name=News&file=article&sid=38

25 . ليكسون، مايك، **تحليل الصراعات**، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

26.معهد السلام الأمريكي، **تحليل الصراعات**،في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

27.ميثاق الأمم المتحدة،في:

http://www.ihec.iq/covenant&treaty=Ihec/covenant%25&treaty=Of=Ihec/B6.htm

28 . ماهو الناتو ؟ ، في:

http://www.arabia.pl/bolanda/content/view/47/80

29. مفهوم النزاع الدولي، في:
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/

30.هندرسون، آن، **تحليل الصراعات** ، في:

http://www.usip.org/training/online/arabic/analysis/1_1_3.php

31.زقاع، عادل، **التدخل الإنساني**، في:

ww.geocities.com/adelzeggagh/humanitarian.html

مراجع باللغة الأجنبية:

معاجم وموسوعات:

1. **Dictionnaire Des Relations Internationales**. Sous la direction de Pascal Chaigneau, Paris : Éditions Economica, 1998.
2.Evgen Bavcar,« **Yougoslavie** », in Encyclopedia Universalis, CD-Rom, 9ème version, 2004.
3.François Thual et Aymeric Chauparde, **Dictionnaire de Géopolitique**, Paris, Éditions Éllipses..

كتب:

1. ACHCAR, Gilbert, **La Nouvelle Guerre Froide, le Monde après le Kosovo** (Paris : PUF, 1999).

2. ADAM, Bernard, **La Guerre du Kosovo : éclairages et commentaires** (Bruxelles : éditions complexe, 1999).

3. AGNEW, John, " **Beyond Reason: Spatial and Temporal Sources of Ethnic Conflicts, "** in KRIESBERG, Louis, Intractable Conflicts and Their Transformation (Syracuse, Syracuse University Press, 1989).

4.ALEXANDER, L.George, »A **Provisional Theory of Crisis Management**, » in ALEXANDER, L.George (ed.), Avoiding War: Problems of Crisis Management (Boulder, Colo: Westview Press, 1991).

5. ALLMANG, Cédric, **Les Masques de Guerre** (Paris : stock, 1999).

6. BOKATOLA, Isse Omanga, **L'organisation des Nations Unies et la Protection des Minorités** (Bruxelles : Éditions Bruyant, 1992).

7. BREZINSKI, Zbigniew, **Le Grand Echiquier, l'Amérique et le Reste du Monde** (Paris : Bayard, 1998).

8. BROWN, Michael E,» Causes and implications of Ethnic Conflict, » in BROWN Michael E., (ed.), Ethnic Conflict and international Security (Princeton: Princeton University Press, 1993).

9. CHAUPARDE, Aymeric**, Introduction à L'analyse Géopolitique** (Paris : Éditions Ellipses, 1999).

10. CHICLET, Christophe, **l'Importance de la question Albanaise** (Bruxelles : éditions complexe, 1999).

11.COLSON ,Bruno, **La Culture Stratégique Américaine, L'influence de Jomini** (Paris : Bibliothèque Stratégique, Economica, 1993)

12. DANESTTE, Camille, **la Stratégie Américaine dans la Crise du Kosovo** (université de Lille, 2000).

13. DELCOURT, Barbara, **La Position Des Autorités Serbes et Yougoslaves au Sujet du Kosovo (**Bruxelles :Editions Complexe,1999).

14. DE SENASCLENS, Pierre, **Mondialisation, Souveraineté et Théories des Relations**, **Internationales** (Paris: Éditions Armand Colin, 1998).

15. DÉREMS, Jean-Arnault**, Balkans la Crise (**France : Éditions Gallimard, 2000).

16. De WAELE, Jean Michel, **De la question Albanaise au Kosovo** ? (Bruxelles : Editions Complexe, 1999).

17· DIMITRI, Analis, **Les Minorités Dans Les Balkans (**Paris : Groupement Pour Les Droits Des Minorités, 2eme Éditions, 1993).

18. DIZDAREVIC, Svedor André, « **Introduction, La Bosnie – Herzégovine Face à Son Avenir** », in **La Bosnie – Herzégovine, Enjeux De La Transition,** Ouvrage collectif, sous la direction de Christophe Solioz et Svedor André Dizdarevic(France : Éditions L'Harmattan, 2003).

19. FELTORONYI, Nicolas Bardos, **La Question Albanaise est-elle à nouveau Balkanisée ? (**Bruxelles : Editions complexe, 1999).

20. GARDE, Paul, **Fin de Siècle dans les Balkans (**Paris : Éditions Odile Jacob, 2001).

21. GARAPON, A, « Avant 1989 : la différenciation des Albanais», in A.Garapon, O.Mongin (éd), Kosovo un drame annoncé (Paris : Michalon, 1999).

22. HAMARD, Bruno, "**Approche Historique et Origine du Concept** ", in Minorités en Question, Ouvrage collectif (Paris, 1999).

23. HOLSTI, Kalevi, **Peace and War: Armed Conflicts and International Order**, **1648-1989** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).
24. HASSNER, Pierre, **La Violence et la Paix** (Paris : Points Seuil, 2000).
25. KELLNER, Thierry, " **La Chine et la Nouvelle Asie Central**," Rapport Du GRIP(Janvier 2002).
26. KRIEG – PLANQUE , Alice **« Purification Ethnique » Une Formule et son Histoire (**France : Éditions C N R S, 2003)
27. LAKE David A. / ROTCHILD Donald, " Spreading Fear: The Genesis of Trans national Ethnic Conflict, " in LAKE David A. / ROTCHILD Donald (eds.*), The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation* (Princeton: Princeton University Press., 1998).
28. LA MOUCHE, Colonel**, Histoire de la Turquie (**Paris : S.M.D, 1964).
29. LANDY, Tristan**, La Bosnie Hier, Le Kosovo Aujourd'hui et Demain** (Paris : Éditions L'Harmattan, 2000).
30. LEDERACH, John, **Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies** (Washington: United States Institute of Peace, 1997).
31. LÉVY, Bernard-Henri, **Le Lys et la Cendre (**Paris : Éditions Bernard Grousset, 1996).
32. MURAWIEC, Laurent, La **guerre au XXIème siècle** (Paris : Jacob, 1999).
33. MUSET, Alphonse, **Le Monde Balkanique (**Paris: Bibliothèque de Philosophie Scientifique, 1997).
32. PLASSERAUD ,Yves ,Les **Minorités** (Paris : Éditions Montchrestien, 1998).
33. POSEN, Barry, "The **Security Dilemma and Ethnic Conflict**,"
34.GURR Ted R./ HAREF Barbara, **Ethnic in World Politics (**Boulder: West view Press, 1994).
35. ROUX, Michel, **Les Albanais en Yougoslavie, Minorité Nationale Territoire et Développement (**Paris : Éditions de La Maison des Sciences de L'homme, 1992).

36. ROUX, Michel, **la guerre du Kosovo dix clés pour comprendre** (Paris : Éditions La découverte, 1999).

37. SERFATY, Nathalie " **Approche Juridique du Concept de Minorité**," in Minorités en Question, Ouvrage collectif (Paris : Éditions GDM, 1999).

38. SMITH, Anthony D., " **The Ethnic sources of Nationalism** , " in BROWN Michael E.,(ed**.) Ethnic Conflict and international Security** (Princeton,N.J., Princeton University Press,1993).

39. SMOUTS, Marie-Claude, **Les Nouvelles Relations Internationales : Pratiques et Théories** (Paris : Références inédites, Presses de science politique, 1998).

40. YAKOUB, Joseph, **Les Minorités, Quelle Protection ?** (Paris: Éditions Desclée De Brouwer, 1995).

41. ZOGOROV, Orlinn, **La vérité : Bulgarie**. Bulgarie, Sofia Presse.

42. ZORGBIBE, Charles, **Histoire des Relations Internationales, du Schisme Moscou Pékin à L'après – Guerre Froide 1962 à nos Jours** (Paris **:** Éditions Hachette, Tome 4, 1995).

دوريات:

1. BAROUH, Emmy, «**État - Nation et Démocratie Multi - Ethnique, Les Tâtonnements du «Modèle» Bulgare**», in Le Monde diplomatique, N° 566, Mai 2001.

2. CHICLET, Christophe, « Aux **Origines de l'Armée de libération du Kosovo** », Le Monde Diplomatique, Mai 1999.

3. CORTEN ,Olivier, **« Nouvel Ordre International Humanitaire ou Droit D'ingérence »** in **À La Recherche du Nouvel Ordre Mondial,** Belgique, tome 1, Éditions Complexe, ouvrage collectif, 1993

4. DI FRANCESCO, Tommasso, « **Pour une Paix à L'Irlandaise au Kosovo** », in Le Monde Diplomatique, N°536, Novembre 1998.

5. FISK, Robert, "who Needs NATO"?Progressive, (July 22, 1999).

6. GARDE, Paul, **Kosovo : missile intelligent et chausse – pied rouillé**, in politique internationale, n° 84, été 1999.

7. GHEBALI, Victor Yves, « **Le Kosovo Entre la Guerre et la Paix** », In **Défense Nationale**, N° 7, Août - Septembre 1999.

8. HAAS, Richard, «Du Bon Usage de la Puissance, » **Politique Internationale**, n° 89 (2000).

9· KAPUSCINSKI, Ryszard, "Un Silence De Barbarie, De La Nature Des Génocides," , in : Le **Monde Diplomatique**, N°564(Mars 2001).

10 KAUFMAN, Stuart J,"An international theory of inter-ethnic war,"**Review of International Studies,** (1996).

11. MANDELHAUM, Michael"**A Perfect Failure: NATO's War Against Yugoslavia**," Foreign Affairs) September-October 1999)

12. MARTIN DA TORRE, Arnault, **les illusions d'une victoire otanienne**, in Défense National, Décembre 1999.

13. NOCTIUMMES, Tania, **Yougoslavie : Les Enjeux de la Guerre**, in Recherches Internationales, N° 55, Paris, Hiver 1998-1999.

14. QUILES, Paul / LAMY, François, **Kosovo : Une Guerre d'exceptions** (Paris : Assemblée National, Décembre 1999).

15. RAMONET, Ignacio, « Paradigme yougoslave », Le Monde diplomatique, vol.38, n° 453(décembre 1991).

16. RUCKER, Laurent, **la Russie et l'opération "force Alliée"**, in le courier des pays de l'est, N° 1001, janvier 2000.

17. SOLANA, Javier ,"NATO's Success in Kosovo," Foreign Affairs(November – December 1999).

18. VACLAV, Havel, Kosovo **and the End of the Nation-State**, N.Y.Rev.Books, (June 10, 1999)

19. VENNESSON, Pascal, « **Bombarder pour convaincre? Puissance aérienne, rationalité limitée et diplomatie coercitive au Kosovo,** » Cultures et Conflits, 2000.

دراسات جامعية منشورة:

1. MARIA, Pérez Fernandez, **L'intervention de L'OTAN au Kosovo ou L'unilatéralisation de la Sécurité Collective**, DEA Droit International Public, Paris II, 2002.

مقالات في جرائد:

1. BEYLAN, Pierre **Défense, L'impuissance Européenne**, In Le Point, N° 1391, 14 Mai 1999.

2. ISNARD, J, Le Monde, 05/06/99.

3. KISSINGER, Henry ,"Doing Injury to History," Newsweek (5 April 1999).

4. ZINOVIEV, Alexander, « **Les Conséquences de l'actuelle Guerre en Yougoslavie** », Le Monde, 25.05.1999.

5. Time, 5 April 1999. et 12 April 1999.

أنترنت:

1. CHRISTIAN, Geiser, **Approches théoriques sur les conflits ethniques**, dans : http:// www.paixbalkans.org/contributions/geisier-parant_bosnie.pdf

2. PARTY ,Jean –Jacques, **Nations Unis et Stabilité : Transformer les Conflits Armés**, dans : http://www.frstrategie.org/barre FRS /publications/2007 09 .pdf

3. ROGOZINE, Dmitri, '' **La Reconnaissance du Kosovo nuit aux relations entre la Russie et l'OTAN**'', dans : www.fr.rian.ru

4. Indépendance du Kosovo : la main insidieuse de Washington, dans : http://www.geostrategie.com

5. Kosovo :le déploiement d'une mission de l'UE, dans : www.fr.rian.ru

6. Le Kosovo dans la crise yougoslave, l'éclatement de la Yougoslavie, dans : www.monde-diplomatique.fr

7. Droit d'ingérence humanitaire dans : http://fr.encarta.msn.com/encyclopedia C3%A9rence_humanitaire_droit_d'.html , et dans : http://fr.wikipedia.org/wiki/Ing%C3%A9rence_humanitaire

الفهرس